وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم: التاريخ والاثار
تخصص: التاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

الأوضاع السياسية في الجزائر خلال صائفة 1962

(دراسة تاريخية تحليلية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- جبري نور الهدى
- عيدودي يسرى

إشراف الأستاذ(ة):
د/ بوقفة نور السادات

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حيمر صالح	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بوقفة نور السادات	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
بن رابح سليمان	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ثم الصلاة والسلام على نبيه الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى من كان خير سند لنا في إنجاز هذا العمل وإلى الأستاذ نور السادات بوقفة والذي نتقدم له بالشكر والتقدير على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمة في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة المناقشة، كما لا ننسى جميع أساتذة قسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لما قدموه لنا من عون ومساعدة خلال دراستنا في الجامعة.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى أعز وأغلى أم في هذا الوجود التي طالما

ساعدتني وتمنت لي النجاح في هذا المشوار

إلى الأب العزيز وأخي والأخوات.

إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو

بعيد ولو بكلمة طيبة

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

الإهداء.....

فهرس الموضوعات.....

مقدمة:..... أ

أهمية الموضوع:..... أ

أسباب اختيار الموضوع:..... أ

حدود البحث في الموضوع:.....ب

إشكالية البحث في الموضوع:.....ب

مناهج البحث:.....ب

خطة البحث:..... ج

الفصل الأول: جذور أزمة صيف 1962م.....1

المبحث الأول: بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام.....1

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر.....1

المطلب الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.....4

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت 1957م.....11

المطلب الأول: ظروف وأطراف المؤتمر.....11

المطلب الثاني: مراحل سير انعقاد مؤتمر القاهرة أوت 1957م.....18

المطلب الثالث: نتائج وقرارات مؤتمر القاهرة.....20

المبحث الثالث: الجنرال ديغول والجزائر.....23

المطلب الأول: وصول ديغول للحكم.....23

المطلب الثاني: سياسة ديغول اتجاه الثورة.....25

المطلب الثالث: إعلان مبدأ تقرير المصير.....28

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية للجزائر قبيل أزمة الصائفة.....33

المبحث الأول: المفاوضات الرسمية.....33

المطلب الأول: محادثات إيفيانالأولى.....33

المطلب الثاني: محادثات لوغران وبال الأولى وبال الثانية.....35

المطلب الثالث: مفاوضات لي روس Les Rousses.....37

المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية.....39

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية وقيادة المرحلة الانتقالية.....41

المطلب الأول: تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة وتشكيلتها.....41

المطلب الثاني: دور ومهام الهيئة التنفيذية.....42
المطلب الثالث: الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري O.A.S.....43
المطلب الرابع: إجراء استفتاء تقرير المصير.....46
المبحث الثالث: مؤتمر طرابلس.....48
المطلب الأول: اجتماع طرابلس الأول.....48
المطلب الثاني: اجتماع طرابلس الثاني.....50
المطلب الثالث: اجتماع طرابلس الثالث.....52
المطلب الرابع: اجتماع طرابلس الرابع.....55
الفصل الثالث: أزمة الصائفة من بدايتها حتى الانفراج.....59
المبحث الأول: أطراف الأزمة وأسبابها.....59
المطلب الأول: أطراف الأزمة.....59
المطلب الثاني: أسباب أزمة صيف 1962م.....71
المبحث الثاني: انفجار أزمة صيف 1962م.....75
المطلب الأول: اجتماع زمورة.....75
المطلب الثاني: التصادم المسلح.....78
المبحث الثالث : انفراج الأزمة.....81
المطلب الاول: انتخابات 20سبتمبر 1962.....81
المطلب الثاني: نتائج الأزمة.....86
خاتمة.....86
الملاحق.....90
قائمة المراجع والمصادر:.....94
الملخص :.....

مقدمة

مقدمة:

تعريف بالموضوع: شهدت الفترة الممتدة من الفاتح من نوفمبر 1954 وإلى غاية 1962م، ثورة ضد الاستعمار الفرنسي والتي قادتها المؤسسات القيادية لثورة التحريرية الجزائرية . ورغم ما حقق خلال سبع سنوات من الكفاح، فقد عرفت هذه الفترة خلافات نتج ت عن تراكمات اختلاف ال رؤى والتوجهات الأيديولوجية لدى قيادات الثورة، ما أفرز خلافًا بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية وتشتت القوى الوطنية التي تكونت أثناء النضال، فحدثت تشققات وأبرمت تحالفات على أساس ميولات شخصية من أجل ا لسيطرة على السلطة في جزائر ما بعد الاستقلال، رغم أن الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي كان العامل الوحيد للوحدة بينها، إلى أن هذا العامل لم يستطع أن يقضي على الخلافات بين هذه الأطراف الممثلة في الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، ولم تطفوا هذه الخلافات إلى السطح بشكل علني إلا عندما توقف الكفاح المسلح واعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وخلال المرحلة الانتقالية ،حيث انفجر الوضع بين رفقاء النضال فيما يعرف بأزمة صائفة 1962 بالجزائر ، والتي جاءت نتيجة تراكمات سابقة امتدت طيلة سنوات الكفاح المسلح لتنفجر بعد نهايته . وسنعالج في هذا البحث الأوضاع السياسية للجزائر خلال صائفة 1962م دراسة وتحليلاً.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذه الدراسة؛ في كونها تسلط الضوء على فترة حساسة من تاريخ الجزائر ، وتهدف إلى طرح الخلفيات والأسباب العميقة للخلاف الذي تحول إلى صراع انفجر في صائفة 1962م، ومعرفة الأطراف الفاعلة في الصراع وتطوراتها وتداعياتها ، كما تهدف إلى فهم أعمق لهذا المنعرج الخطير من مسار الثورة والتي لا زالت أثارها تعصف بالجزائر بين الحين والآخر و إلى يومنا هذا ، بالإضافة إلى إبراز بالدراسة والتحليل لمرحلة من المراحل التاريخية الجزائرية بإيجابياتها وسلبياتها.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ، فالأسباب الذاتية تكمن في رغبتنا الشخصية في دراسة الأوضاع السياسية للجزائر خلال صائفة 1962، والرغبة البحثية المنسجمة مع التخصص الأكاديمي الذي انخرطنا فيه كطلبة في طور الليسانس وتعززت أكثر ضمن طور الماستر، ونأمل من خلال إنجاز هذا العمل أن نخرج إلى الوجود عملا يحترم أساسيات البحث التاريخي الأكاديمي، لتعزيز فهرس المكتبة الجامعية برؤية بحثية حول الموضوع المدروس.

ومن الأسباب الموضوعية ندرة الدراسات السابقة حول موضوع الأوضاع السياسية للجزائر خلال صائفة 1962، ومن الأسباب أيضاً تناول الموضوع بشكل سطحي والذي ذكرته جل الكتابات الأخرى ألا وهو

الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ، لذلك تعمدنا في البدء على أساس النواة الأولى للمشكلة وتسليط الضوء من بيان أول نوفمبر .

حدود البحث في الموضوع: من أجل التحكم في الموضوع والقدرة على الخروج باستنتاجات في صميم استكشاف وفهم أزمة صيف 1962، وامتداداتها وكذا آثارها على الواقع السياسي للجزائر. يجدر بنا وضع ثلاث حدود ومجالات للبحث، وهي:

- حدود مكانية: تتصل هذه الحدود بجغرافيا الجزائر المستقلة عن الاستعمار الفرنسي والتقسيم الإداري الموروث عن الثورة التحريرية، وإدارة النشاط المسلح والتحالفات بين الولايات التاريخية الستة.
- حدود زمانية: تقترن أزمة صيف 1962 بالفترة الحرجة بين إعلان استقلال الجزائر 5 جويلية 1962، واللحظة التي سيطر فيها جيش الحدود بشكل كامل ونهائي على العاصمة بعد حوالي ثلاثة أشهر .
- حدود معرفية: ينتمي الموضوع محل البحث إلى مجال التاريخي والذاكرة الوطنية التي تقتضي البحث الوثائقي وجمع المعلومات من مصادر مختلفة ، والتمكن من المجال الدستوري والمؤسساتي الذي أريد له أن يكون خيارا في تثبيت الاستقرار وإنهاء أزمة صيف 1962.

إشكالية البحث في الموضوع: يمكن ضبط إشكالية موضوع الأوضاع السياسية في الجزائر خلال صائفة 1962,ضمن الإشكالية التالية: كيف ساهمت الأوضاع السياسية للجزائر في إفراز أزمة صائفة 1962حتى أصبحت نقطة تحول كبيرة في التاريخ الوطني وتأثيرها على مستقبل البلاد؟ . وقد قسمت هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، والمتمثلة في:

- هل كانت جذور الأزمة امتداد لسلسلة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسيين في الثورة؟.
- كيف ساهمت التطورات السياسية في إشعال فتيل الأزمة في السنوات الأخيرة لثورة؟.
- حقيقة أطراف وأسباب الأزمة ؟وميزان القوة بينها ؟وكيف انتهت أزمة صائفة 1962وتداعياتها في الجزائر المستقلة؟.

مناهج البحث: انسجاماً مع الموضوع الدراسة، وبناءً على طبيعة ونوعية المادة العلمية المتوفرة، واسترشاداً بالإشكالية المطروحة، فإنه تم الاعتماد في بحث الموضوع على مجموعة من المناهج نذكرها فيما يلي:

- **المنهج التاريخي:** بذكر الأحداث والوقائع التاريخية، وأعرافها وفق التسلسل الزمني لها، ومخرجاتها.

- **المنهج التحليلي:** بناء الأحكام التي تنتقل من مستوى الوصف إلى مستوى التحليل والاستنتاج بهدف الوصول إلى تكوين نظرة معرفية تاريخية متكاملة حول الموضوع.

أهم المصادروالمراجع (عرض وتحليل): لقد تعددت أدبيات الموضوع منها كتب تعرض وجهات نظر الأطراف عايشت الحدث أو كانت جزء من تطورات تلك الأزمة بحكم مسؤوليات التي تقلدها، فيما هناك أدبيات تنتمي إلى المقالات المتخصصة التي أرادت تسليط الاهتمام والبحث على نحو موجز ودقيق بشأن أزمة صائفة 1962، وتأتي الرسائل الجامعية خاصة من مستوى الماجستير والدكتوراه ومذكرات التخرج كلما نجد بحث أكاديمي هام نسترشد بها. وعلى هذا النحو فإننا نورد أهم تلك الكتابات والمذكرات المشار إليها عبر ما رأيناه أكثر إفادة وارتباطا بالموضوع كما يلي:

- **المصادر:** أهم مصدر من المصادر التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة كتاب "الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954- 1962)" لمحمد عباس ، وقدم صاحب هذا الكتاب رؤية شاملة لمسار الأحداث والتراكمات التي أدت لحدوث أزمة صائفة 1962، لذلك فهذا المصدر كان مهماً لنا لدراسة هذا البحث من كل جوانبه.
- **المراجع:** من أهم المراجع المعتمدة نذكر كتاب "خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962" لعلي هارون، حيثت تحدث فيه صاحب الكتاب عن أحداث أزمة صيف 1962 بترتيب كرونولوجي.

بالإضافة إلى أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر المعنونة ب"المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962" للطالب مقدم سيد أحمد، حيث تناول فيها صاحبها الم سار السياسي في المرحلة الأخيرة للثورة وأسباب لأزمة صيف 1962.

خطة البحث: لدراسة موضوع هذا البحث المعنون بـ"الأوضاع السياسية في الجزائر خلال صائفة 1962 (دراسة تاريخية تحليلية)"، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، جرى تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول ، وكل فصل مباحث ومطالب، وفق ترتيب كرنولوجي بالانتقال من جذور أزمة صائفة 1962 وصولاً إلى انفراجها، وذلك وفقًا لما يلي:

فكان الفصل الأول تحت عنوان جذور أزمة صائفة 1962 متضمنا ثلاثة مباحث ومطالب تشمل التطرق لبيان أول نوفمبر ومؤتمري الصومام 1956 والقاهرة 1957 ووصول إلى اعتلاء ديغول الحكم.

أما الفصل الثاني فبعنوان الأوضاع السياسية للجزائر قبيل أزمة الصائفة من 20 ماي 1961 إلى 27 ماي 1962. وتضمن ثلاثة مباحث ومطالب بداية من مسار المفاوضات بين مسؤولي الثورة مع الطرف الفرنسي

من أجل مسألة الاستقلال ودور الهيئة التنفيذية في قيادة المرحلة الانتقالية وجاء في المبحث الثالث عرض لاجتماعات طرابلس والتي كان لها دور كبير في التطور السريع للأحداث وزيادة حدة الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

وبالنسبة للفصل الثالث، الذي جاء تحت عنوان أزمة الصائفة من بدايتها حتى الانفراج، والذي قسم إلى ثلاث مباحث ومطالب، تم التطرق فيها إلى أطراف وأسباب الصراع وكيفية انفجار الأزمة وتصاعد الأحداث من خلاف سياسي إلى صدام مسلح حتى انفراجها والنتائج المترتبة عنها.

صعوبات البحث: إن مناقشة وإنجاز بحث متعلق بالثورة والمرحلة المواكبة للاستقلال الوطني، حتما تعتريه جملة من الصعوبات تتراوح بين ندرة المادة العلمية ، فيما تندرج صعوبات أخرى في غياب الموضوعية عن الكثير من الكتابات المتصلة بالموضوع ، لاسيما من طرف الفاعلين والمشاركين وكذا المعاصرين للأزمة 1962، حيث تسيطر عليها تجليات الأنا والذاتية الشديدة.

الفصل الأول

جذور أزمة صيف 1962م

المبحث الأول: بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر

المطلب الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت 1957م

المطلب الأول: ظروف وأطراف المؤتمر

المطلب الثاني: مراحل سير انعقاد مؤتمر القاهرة أوت 1957م

المطلب الثالث: نتائج وقرارات مؤتمر القاهرة

المبحث الثالث: الجنرال ديغول والجزائر

المطلب الأول: وصول ديغول للحكم

المطلب الثاني: سياسة ديغول اتجاه الثورة

المطلب الثالث: إعلان مبدأ تقرير المصير

الفصل الأول: جذور أزمة صيف 1962م

من بين أبرز نصوص ومواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، والتي كانت تحتوي على مجموعة من الأسس والمبادئ للدولة الجزائرية المستقبلية، نجد بيان أول نوفمبر 1954م وميثاق الصومام 1956م والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1959-1960م، بالإضافة إلى محاضر جلسات مهمة كمحضر المجلس الوطني للثورة CNRA في القاهرة 28 أوت 1957م[1]. ومن جانب آخر نجد وصول الجنرال شارل ديغول Charles de Gaule إلي الحكم وترأسه للحكومة الفرنسية الخامسة، والذي لعب دور مهم في آخر محطات الثورة وتحديد معالم الجزائر المستقلة، وهذا ما سندرسه في هذا الفصل.[2]

المبحث الأول: بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام

إن الأحداث التي انجرت على اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر منذ الفاتح من نوفمبر 1954م صاحبها العديد من الوثائق والبيانات والتصريحات للتعريف بالأعمال ومنها نجد:

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر

يعد بيان أول نوفمبر 1954م مفترق طرق بين الماضي الكولونيالي الذي بدأت نهايته مع ولادة التحريرية (1954-1962م)، لكسر قيود الاستعمار الفرنسي وتصفية وجوده بالجزائر إلى الأبد، وما ستؤول إليه أوضاع الجزائر مستقبلاً بعد استرجاع سيادة الدولة الجزائرية [3]. فإن بيان أول نوفمبر جاء ليفند الأطروحة الفرنسية القائلة بعدم وجود دولة أو أمة أو شعب جزائري أو تاريخ جزائري، حيث أصبحت المسلمة التي اعتنقتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية لتبرير شرعية وجودها في الجزائر، وعليه فقد جاء بيان أول نوفمبر

1- قواسمية عبد الكريم: "**أسس مبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954م**"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 02، العدد 04، ديسمبر 2016م، ص 223.

2 - مايسة خليل حسين: قراءة في مفاوضات إيفيان، المسارات والنتائج، كلية السياسية والاقتصاد، جامعة السويس للمركز الديمقراطي العربي، ماي 2022م، ص 6.

3- يخلفه حاج عبد القادر: **"أبعاد بيان أول نوفمبر 1954م بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتجيات المستقبل"** ، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، المجلد 01، العدد 01، وهران، جانفي 2022م، ص 9.

1954م ليرد على هذه الأطروحة العنصرية، وذلك باستعادة الدولة الجزائرية، والتأكيد على أن تاريخ فرنسا الاستعماري في الجزائر، ما هو إلا مرحلة عابرة في تاريخ الدولة الجزائرية الطويل.[1]

فمن خلال البيان نلاحظ أنه يضم ثلاث محاور أساسية، أحدها ظرفي وأصبح اليوم جزء من التاريخ، ويتمثل في الإشارة إلى العوامل والظروف التي دفعت أصحاب البيان إلى إشعال فتيل العمل المسلح. أما المحور الثاني فيتعلق بالصراع مع الاستعمار ووضع الشروط الواجب توفرها لأي تفاوض مع السلطة الاستعمارية، أما المحور الثالث الذي يبقى ساري المفعول حتى بعد استرجاع الاستقلال فهو جزء متعلق بالأهداف المستقبلية للثورة، وبعبارة أدق مبادئ وأسس الدولة الوطنية، والتي جاءت في البيان بالصيغة التالية: "الاستقلال الوطني بواسطة":[2]

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني. كما أن هناك إشارات لمبادئ وأسس أخرى واردة في البيان كسيادة الأمة ومقومات الهوية ودوائر الانتماء التي سنشير إليها في حينها.[3]

إن القراءة المتأنية لبيان نوفمبر في نسخته المكتوبة بالعربية، نجده يستعمل في محور الاستقلال الوطني مصطلح "إقامة الدولة الجزائرية "، والقراءة الأولية لهذا المصطلح تدفعنا إلى الاستنتاج بأنه يشير إلى أن الثورة التحريرية الجزائرية تهدف إلى إقامة دولة جزائرية من العدم، أي أنه لم تكن هناك دولة جزائرية قبل سنة 1954م، وهذا يتقاطع من الأطروحة الفرنسية السابقة الذكر، والتي روج لها مؤخراً رواد المدرسة الاستعمارية أمثال "شارل أندري جوليان" الذي قال: "إن أفريقيا الشمالية الفرنسية التي تشمل المغرب والجزائر وتونس ليست لها حالة مدنية دقيقة".

في المقابل يمكن أن تكون عبارة "إقامة" تعود على المبادئ الإسلامية، أي أن كينونة الدولة الجزائرية أو وجودها غير مطروح أصلاً للنقاش ولا يجب التشكيك فيه، وإنما التساؤل يدور حول هوية وطبيعة الدولة الجزائرية، التي ستبنى أو ستقام بعد نجاح الثورة، أما في نسخة البيان المكتوبة بالفرنسية فنجد مصطلح (restauration) الذي يترجم بـ "استعادة" أو "استرجاع"، وهذا يعني أن الثورة التحريرية ما جاءت إلا لكي

---

1 - صالح دعاس عميور: **"موائيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة"** ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 32، العدد 01، الجزائر، جوان 2021م، ص 527.

2- رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية،الجذور الفكرية والمضمون ،مجلة المصادر ،ع7،نوفمبر،2004،ص20.

3- المرجع نفسه، ص 20.

توصل ما قُطع وتُصلح ما أُفسد من طرف الاستعمار الفرنسي، فالثورة التحريرية ما هي إلا أداة لبعث واستعادة الدولة الجزائرية.[1]

إن مصطلح الديمقراطية في البيان يقصد بها حكم الشعب بالشعب، أي المشاركة للشعب بأكمله في حكم البلد عن طريق الانتخاب وتسيير شؤونه بمراقبة دائمة لاحترام الحريات الأساسية السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[2]، إضافة إلى إقامة نظام اجتماعي عادل يقوم على تنمية قدرات الشعب وإعطائه فرصة الإبداع لتحقيق الرقي الشامل، ويقصد بالاجتماعية هنا ترقية المستوى المعيشي العام لأفراد المجتمع الجزائري بواسطة الرخاء الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل الوطني، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما كان يصبو إليه البيان من خلال إدراجه للفظ الاجتماعية [3]. وردًا على بعض القائلين أن المقصود بالاجتماعية الوارد في وثيقة أول نوفمبر تعني النظام الاشتراكي يقول لخضر بن طوبال: "لا نقول أن الجزائر ستكون اشتراكية لكن ستكون اجتماعية".

أما بشأن لفظة "ذات السيادة " فهي تأكيد على السلطة الكاملة، ورفض صريح لأي وصاية فرنسية، يعني تمتع الدولة الجزائرية المستقلة بالسيادة الكاملة والغير منقوصة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من خلال إحكام سيطرة الدولة على محيطها الجغرافي البري والبحري وحتى الجوي، وما يحتويه من ثروات اقتصادية وسيادة نفسها في إقرار تشريعاتها المستقاة من موروثها الحضاري، والمالك الوحيد لزمام علاقاتها الخارجية.[4]

وفيا يتعلق بـ"المبادئ الإسلامية"، فهي متجذرة في تاريخ النضال الجزائري، فمنذ أن وطأة أقدام الاستعمار الفرنسي الأرض الجزائرية، كان الجهاد مصدر إلهام للمقاومات الشعبية المتتالية والدائمة خلال القرن 19م، كذلك هو الحال بالنسبة لمرحلة النضال الثقافي والسياسي في الحركة الوطنية بمختلف تياراتها كجمعية العلماء المسلمين، إلا أن هذا لا يقصي الأحزاب في دفاعها عن المبادئ الإسلامية، فحتى من نادوا بالإدماج أصروا على عدم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، مقابل قبول الاندماج السياسي

1 - صالح دعاس عميور: المرجع السابق، ص 528-529.

2 - رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 33.

3 - قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص 223.

4 - رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 34.

والاجتماعي[1]، وبالتالي فإن البيان حدد المرجعية الفكرية والعقائدية للثورة الجزائرية والدولة المستقبلية بعد نجاح الكفاح المسلح. كما أن إدراج لفظ المبادئ الإسلامية يؤكد على تمسك الجزائريين بعقيدتهم الإسلامية، خاصة وأنه ميّز بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي.[2]

المطلب الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

لقد كان هذا المؤتمر حتمية فرضتها الظروف، خاصة مع ازدياد المواجهة مع المستعمر وتفاقم مشكلة التسليح[3]، واستشهاد أحد أبرز قادة الثورة التحريرية مصطفى بن بولعيد. وجاء انعقاد المؤتمر بعد جهود طويلة قام بها كل من عبان رمضان[4] وزيغود يوسف، بدأت في شتاء 1955م وانتهى في صيف 1956م[5]، ليتم اختيار تاريخ 20 أوت 1956م.

انعقد المؤتمر لعدة اعتبارات؛ أولها أن هذا اليوم يصادف الذكرى السنوية الأولى لهجومات 20 أوت 1955م، وما يحمله هذا الحدث من معاني وطنية، وأنه سيبقى مسجل في تاريخ الشعوب. كذلك فإن تلك الفترة الزمنية من عام 1956م شهدت اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية واستعداد الدول الصديقة والشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[6]. واختير مكان انعقاد المؤتمر في وادي الصومام وهو واد محاط بسلسلة من الجبال الشاهقة وعرة المسالك بضواحي مدينة بجاية[7]، وتم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في هذا الوادي، حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة، وكان جدول أعمال المؤتمر في عدة قرى قريبة بالمنطقة[8]، وكان قد تغير مكان انعقاد المؤتمر قبل هذا بعد حادثة سقوط وثائق المؤتمر التي كان يحملها محمدي السعيد من على حصانة، ووقعت في يد قوات الاحتلال الفرنسي، فكاد أن

1- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة 1954-1962م (دراسة تحليلية نقدية)، أطروحة دكتوراه، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008 -2009م، ص 119.

2 - محمود أمين العالم: **"حول مفهوم الهوية"**، مجلة العربي، العدد 437، الكويت، أفريل 1995م، ص 26.

3- حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م، ص 35.

4 - فلوسي مسعود: مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى)، دار الهدى، الجزائر، 2003م، ص63.

5- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م، ص 146.

6- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991م، ص 383- 384.

7- زغيدي علي: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيحةالنشر للمؤلف، الجزائر، 2009م، ص 277.

8- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحريرية الوطني الجزائرية (1954-1962م)، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 133.

يهلك الكل لو لا التدابير المسبقة التي اتخذها القادة، حيث قرروا في الحين تغيير مكان انعقاد المؤتمر بعد أن كان من المقرر انعقاده في قرية تازمالت على الضفة الغربية لوادي الصومام.[1]

انعقد المؤتمر في قرية "إفريإغزر أمقران" الواقعة على الضفة اليسرى من وادي الصومام، على بعد كيلومترات من مدينة أقبو [2]، واختيرت هذه القرية تحديدًا لموقعها الاستراتيجي الحصين، الذي يحاذي غابة أكفادو الكثيفة والمتصلة بجبال جرجرة، كما أن دوار "أوزلاڤن" كان منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عمليات حربية لمدة تسعة أشهر، مما جعل القوات الفرنسية تظن أنها منطقة مسالمة وآمنة ولا علاقة لها بالثورة، وقد أبدى سكان الدوار تعاونهم في احتضان هذا المؤتمر لتغلغل نظام الثورة في هذه المنطقة، إثر إعلان الإدارة الاستعمارية عن حملة الجنرال ديغول الواسعة وأنه سيطر على المنطقة.

بدأ المؤتمرون أعمالهم منذ يوم الثلاثاء 14 أوت 1956م، وذلك في لقاءات عامة تمهيدية للمؤتمر، والذي انطلقت أشغاله يوم الاثنين 20 أوت 1956م لتنتهي بعد عشرة أيام [3]، وفي بيان الجلسة الأولى من أشغال المؤتمر أعطت قائمة الحضور فكانوا كالآتي:

1/ المنطقة الثانية: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، إبراهيم مزهودي وحسين رويبح.

2/ المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمد السعيد، عميروش آيت حمودة، قاسي..

3/ المنطقة الرابعة: أعمر أو عمران، الصادق، دهيليس، أحمد بوقرة.

4/ المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي.[4]

سجل غياب مصطفى بن بولعيد ممثل ولاية أوراس النمامشة المنطقة الأولى، وغياب سي الشريف ممثل الجنوب بعد أن تقدم بتقرير للاجتماع سمح له بالغياب. كما تغيب عن المؤتمر ممثلي جبهة التحرير في الخارج أمثال محمد بوضياف وأحمد بن بلة وغيرهم، وذلك راجع لأسباب أمنية، لأن قوات الاحتلال الفرنسي متمركزة في تونس والمغرب بالإضافة إلى الجو والبحر [5]، لكن يرى البعض أن هذا السبب ليس كافي بل كان

1- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج.3، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 277.

2- يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008م، ص 69.

3- عبد الحفيظ أمقران الحسني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 51.

4- حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 37.

5- أحسن بومالي،إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني الجزائري، (د.س)، (د،ت)، ص 338-339.

غيابهم لأسباب غير معروفة[1]، أو يرجع إلى توتر العلاقات بين قادة الخارج وقادة الداخل بدرجة أولى، ويظهر ذلك في رفض الوفد الخارجي والأوراس لقرارات مؤتمر الصومام لاحقاً.[2]

تضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة الوضع السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني، والمشاكل الهيكلية والآفاق المستقبلية. وأسندت رئاسة المؤتمر إلى العربي بن مهيدي والأمانة العامة إلى عبان رمضان، حيث استعرض المسؤولان أهداف الاجتماع، ثم تطرق بعدها إلى تقارير مختلف مسؤولي النواحي والتي أعطوا من خلالها فكرة عامة عن وضع الثورة التحريرية، كما وجهت بعض الانتقادات لهجومات 20 أوت 1955م[3]، ويمكننا تلخيص جدول لأعمال المؤتمر في النقاط التالية:

1/ دراسة ومناقشة تقارير المناطق (عسكرية وسياسية ومالية).

2/ دراسة المجالات التالية:

أ) النظامي: التقسيم، الهياكل، القيادة.

ب) العسكري: الرتب العسكرية، الوحدات.

ج) السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم.

د) الإداري: المجالس الشعبية.[4]

3/ العلاقة بين الداخل والخارج.

4/ جبهة التحرير الوطني: مبادئها وقوانينها الأساسية، نظامها الداخلي والخارجي، المنظمات القيادية.

5/ جيش التحرير الوطني: المصطلحات (المجاهد، المسبل، الفدائي) الحالة الراهنة، الامتداد التطور الهجومي

6/ تقرير جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني: التقرير الداخلي والخارجي، تونس، المغرب، فرنسا.

1- شاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929– 1979م (ملامح الحياة)، دار القصبة، الجزائر، 2008م، ص 86.

2- حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 37.

3- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 59.

4- عمار قليل: المرجع السابق، ص. ص 390-391.

7/ المعدات و العتاد.

8/ برنامج العمل العسكري السياسي، إيقاف إطلاق النار، المفاوضات، الأمم المتحدة.

9/ عموميات بلاد القبائل و الأوراس.[1]

ومما تقدم يتضح؛ أن قادة الثورة استطاعوا أن يصنعوا بدقة النقاط التي يجب دراستها اعتماداً على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة، لتفادي كل الإشكاليات في المستقبل، وقد احتوى جدول الأعمال على إستراتيجية الثورة في المستقبل سواءٌ السياسية والعسكرية أو الاجتماعية.[2]

رغم أن عدد الحاضرين الرسميين كانوا قليلين، إلا أنهم حملوا على عاتقهم المسؤولية الكبرى التي هي تسيير الثورة التحريرية ووضع أسس بناء دولة ما بعد الاستقلال.[3]

وعند انتهاء جلسات المؤتمر تمت المصادقة على برنامجه السياسي والعسكري المنبثق عن النص التأسيسي، وهي وثيقة لهيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، والتي تعتبر ملفاً هاماً يشمل على ملخص لمقررات مؤتمر الصومام المنعقد يوم 20 أوت 1956م، كما تحتوي على المنهج السياسي الذي درسه المؤتمر وأقره. وقد أعد هذا المحضر كل من: عبان رمضان وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب [4]، والوثيقة الأصلية تقع في 11 صفحة مكتوبة بالآلة الراقنة من مقياس 21×27 يضاف إليها صفحة الغلاف. وقد أكدت وثيقة وادي الصومام على أن الكفاح المسلح يبقى مستمرًا، وإن كل الطاقات الوطنية يجب أن تعبأ لتدعيمه وتطويره بجميع الوسائل إلى أن تحقق الأهداف التالية:

1/ الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ.

2/ الجزائر فرنسية وغيرها يجب أن تزول من القاموس الاستعماري.

3/ الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين، بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

1- أحمد توفيق المدني: مذكرات حياة كفاح، مج.3، ج.3، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 336.
2- مصطفى هاشماوي: جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 92.
3- حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 37.
4- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 5.

4/ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، لها وحدها حق التفاوض وحق الأمر بوقف إطلاق النار.[1]

وعلى إثر هذا جاءت قرارات مؤتمر الصومام ومن أهمها توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش وللمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها، وحتى الفئات الشعبية العريضة التي تمثل السند الأول والأساسي لجبهة التحرير الوطني.[2]

وهكذا تمخض عن مؤتمر الصومام منهج يعتبر من الوجهة العلمية أساس التنظيم لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، فقد عالج هذا المنهج بصراحة الثوار وإخلاص الأحرار، وكل ما فعلوه وما يجب أن يفعلوه، فكان تعبيراً صادقاً ووثيقة تاريخية عكست كل المواقف، التي واجهتها الثورة خلال تلك المرحلة. ويعبر منهج الصومام عن الأصالة الثورية التي استطاعت أن تنتصر وتعيد الجماهير وعزتها وكرامتها وشرفها، التي ستبقى خالدة مع خلود جزائر الثورة [3]، ونتج ذلك المنهج عن دراسة المؤتمرين في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين، ونتج عنه تقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها قادة ومسؤولو المناطق من خلال العروض التي قدموها.

وكانت قرارات مؤتمر الصومام كالتالي:

1/ تقسيم الجزائر إلى ست ولايات، وكل ولاية مقسمة إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى أقسام، والمنطقة تكون تحت أوامر ضابط ثان قائد كتيبة، والناحية تحت أوامر ملازم ثان قائد سرية، أما فيما يخص القسم المتسع كثيراً، فإنه ينتمي إلى ملازم قائد فرع، و في إطار الناحية بالأخص تنظيم البلاد على نمط الخلايا، ويكتسي هذا التقسيم أهمية بالغة باعتباره وضع حد للاحتياجات التي كانت قائمة قبل ذلك بين مختلف المناطق، كما كان له الفضل في إعداد خريطة عسكرية حقيقية للجزائر من خلال رسم معالم كل ولاية مع توضيحات دقيقة شأنها في ذلك شأن أكبر قيادات الأركان، وهي الولايات الست .[4]

1- غاني بودبوز: إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية من دراسة الحالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م، ص 163.

2- أمال شلبي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2005-2006م، ص 396.

3- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 343.

4- خالفة معمري: المرجع السابق، ص344

(1) ولاية الأوراس (الولاية الأولى).

(2) ولاية الشمال القسنطيني (الولاية الثانية).

(3) ولاية القبائل (الولاية الثالثة).

(4) ولاية وهران (الولاية الخامسة).

(5) ولاية العاصمة وضواحيها (الولاية الرابعة).

(6) ولاية الجنوب (الولاية السادسة).[1]

وكان الهدف من هذا التقسيم الدقيق هو التحكم الجيد في كل النشاطات والتحركات، وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء المناطق.[2]

2/ توحيد النظام العسكري: لقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني أساليب مواجهة قوات الاحتلال الفرنسي المتمثلة في حرب العصابات. وفي تأسيس نواة الجيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير قلباً وقالباً والمتسم بالطاعة والانضباط [3]، وحددت أيضاً الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني بحيث تقرر استعمال المصطلحات التالية: المجاهد وهو جندي جيش التحرير الوطني، المسبل وهو المشارك في العمل العسكري، الفدائي وهو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن.

كما أن من أهم قرارات المؤتمر توحيد القيادة بتشكيل قيادة جماعية وطنية موحدة، وذلك بعد استخلاصه للعبر من التجارب السابقة، الفترة التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها حتى انعقاد مؤتمر الصومام. ولاحظت هذه التجارب في أهمية توحيد المواقف لضمان نجاح الثورة، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتدعيم وحدة التصور والعمل من أجل استمرار الثورة وتحقيق النصر المبين.[4]

1- عمار قليل، المرجع السابق، ص392.

2- أمال شلي، المرجع السابق، ص396.

3- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 344.

4- عمار قليل: المرجع السابق، ص. ص 400-401.

وهذه القيادات الجماعية للثورة هي قيادات ذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية، مهمتها الإشراف على مواصلة الكفاح المسلح وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني[1]، وهذه الهيئات هي المجلس الوطني للثورة CNRA ولجنة التنسيق والتنفيذ CCE، وهما يمثلان أيضاً جهازإدارة جبهة التحرير الوطني.[2]

ويمثل المجلس الوطني للثورة البرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر، ويجتمع أعضاؤه عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية في البلاد [3]. ويتكون من 34 عضو و 17 عضو و 17 إضافية[4]، وكان ضمن السبعة عشر عضو الأساسين زعماء عسكريون جدد من التشكيلات السياسية الأخرى التي انضمت إلى الثورة، أما لجنة التنسيق والتنفيذ CCE فهي جهاز للمجلس الوطني للثورة وهي الممثلة للسلطة التنفيذية [5]، وتتكون من خمسة أعضاء دائمين.[6]

ومن أهم قرارات مؤتمر الصومام أولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية.

تأكيد الهدف من الثورة والذي هو هدف سياسي، وأن العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإدارة السياسية، كما تم خلق منصب المحافظ أو المرشد السياسي للإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني، كما تم وضع قرارات بوضع مجالس شعبية هدفها تدريب الشعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه، وتمكين جبهة التحرير من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية.[7]

1- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م، دار غرناطة، الجزائر، 2009م، ص 439.

2- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008م، ص 70.

3- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 395.

4- خالفة معمري: المرجع السابق، ص 352.

5- أمال شلي: المرجع السابق، ص 401.

6- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 441.

7- أحمد بومالي: مرجع سابق، ص 374.

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت 1957م

يعد مؤتمر الصومام أوت 1956م، حدثًا محورياً غير مسار الثورة من حيث الهياكل والمؤسسات، وتغليب السياسي على العسكري، والمراهنة على الداخل أكثر من الخارج، وهذا ساهم في حدة الصراع وسرع في عقد مؤتمر القاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957م، الذي برزت على مستوى سير جلساته الخلافات التي ما لبثت أن طفت على مسرح أحداث الثورة.[1]

المطلب الأول: ظروف وأطراف المؤتمر

1. ظروف انعقاد مؤتمر القاهرة:

كانت ظروف انعقاد مؤتمر القاهرة كنتيجة ظروف عديدة ومتباينة يمكن حصرها فيما يلي:

1/ **الصراع بين السياسيين والعسكريين**: أدت قرارات مؤتمر الصومام إلى فتح الأبواب على مصرعيها للأزمات والصراعات داخل الثورة، وكان ذلك بين السياسيين والعسكريين من جهة، والداخل والخارج من جهة أخرى نتيجة للمبدأين اللذين جاء بهم عبان رمضان [2] وهما: أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج.

فلقد لقيت هذه القرارات معارضة شديدة من طرف العديد من قادة الثورة، خاصة أعضاء المجلس [3] الوطني للثورة بالخارج، ذلك لاعتقادهم بأن عبان رمضان ومساعديه أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها، حيث أورد ضابط المخابرات المصري فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر والثورة الجزائرية" أن السيد أحمد بن بلة أكد له: "أن الصراع قد بدأ بين السياسيين والعسكريين، وهذا خاصة بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري في أوساط جيش التحرير الوطني". تعددت الآراء واختلفت حول مقولة سياسي وعسكري فالبعض وصف هذا القرار بالخطير، كما ذكر مصطفى هشماوي في كتابه

1- رابح لونيس: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000م، ص 17.

2- عبان رمضان: أصيل منطقة فوريناسيونال ولاية تيزي وزو، (الأربعاء ناثيراثن)، في يوم الأحد 29 جوان 1920، برز نشاطه السياسي وهو طالب بالثانوية، حكم عليه بالسجن ستة سنوات، قضى منها خمس سنوات وعند الإفراج عنه التحق بصفوف الثورة سنة 1955م، أحد أبرز المنظمين لمؤتمر الصومام، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، (انظر إلى (محمد محمدي: عبان رمضان و دوره في تجسيد التضامن الإنساني للمثقفين و الأحرار الفرنسيين مع القضية الجزائرية، مجلة الإبراهيمي للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ع10، جوان 2022، ص ص 69-74.

3- مصطفى هاشماوي: المرجع السابق، ص 133.

(جذور أول نوفمبر 1954م): "بأن هذا التصنيف لا تعد له مرجعية". ثم قدم تساؤل وهو كيف يصف هذا بأنه سياسي وذلك عسكري، فبمجرد أن يحلل وتكون لديه فصاحة يقال عنه سياسي وكذلك العسكري إن نجح في خوض معركة أو معرفة استعمال السلاح يعتبر عسكري.[1]

إلا أن عمار بن عودة ذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز من أجل التفاوض مع الاستعمار الفرنسي، لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على دولة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من ضرب المستحيل. أما بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني للثورة بالخارج فلم تقتصر على المعارضة على أحمد بن بلة فقط، بل شملت أيضاً كل من محمد بوضياف وعبد الحفيظ بوصوف وأحمد محساس.[2]

2/ **<u>اختطاف طائرة الزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956م</u>**: بدأت الحكومة الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني، ودخلت معها في مفاوضات شبه رسمية، وكانت غاية فرنسا من هذه الاتصالات متمثلة في هدفين اثنين[3]: أولهما؛ محاولة جس النبض للطرف الجزائري، ومعرفة مدى استعداد الجزائريين للدخول في المفاوضات. وثانيهما؛ محاولة فرنسا لتبييض صورتها في الخارج، إلا أن قادة الثورة كانوا يؤكدون في كل مرة على المواقف الثابتة التي حددها بيان أول نوفمبر 1954م.[4]

يعد تاريخ 14 مارس 1956م بداية الاتصالات الشبه رسمية، حيث التقى وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو Christian Pineau بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، وعرض عليه فتح مفاوضات سرية مع جبهة التحرير الوطني، فطلب عبد الناصر توضيح حول الاقتراحات الفرنسية، فسارعت فرنسا لتقديم بعض الاقتراحات للرئيس المصري أهمها[5]: استقلال ذاتي للجزائر، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومنح ضمانات لجيش التحرير الوطني الجزائري، وإجراء انتخابات حرة، والشروع في مفاوضات مع الممثلين المنتخبين. وعند عرض المصريين لهذه الاقتراحات على أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA تم رفضها في البداية، لكن بعد نقاش موسع مع أعضاء المجلس الوطني للثورة ولأسباب تكتيكية تم القبول بمبدأ اللقاء بين طرفي النزاع. وبعد عدة اتصالات بين كلا الطرفين الفرنسي والجزائري برزت في الأفق فكرة عقد قمة

1- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 18.

2- محمد الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1926-1962م، منشورات ANEP، 2008م، ص 167.

3- سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة 1960-1961م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص 187.

4- المرجع نفسه، ص 188.

5- فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص 250.

مغاربية مشتركة تجمع بين حكومتي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني، التي كان مقرر لها في 23 أكتوبر 1956م.

كان الوضع في البلدان المغاربية حرجاً نتيجة مضاعفات حرب الجزائر، إذ تأكدت حقيقة قضية الجزائر ومدى تأثيرها على الوضع المغاربي[1]. وعند زيادة الضغوط السياسية الفرنسية وحوادث الحدود طلب كل من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله، وسعياً منهم لكسب جبهة التحرير لصفهما وحفظاً على استقرار المنطقة المغاربية.

جاءت الدعوة لعقد ندوة مغاربية، وكانت بمناسبة أول زيارة يقوم بها الملك محمد الخامس إلى تونس التي جاءت في ظل الاتصالات السرية الفرنسية الجزائرية، وعقب عدة مشاورات بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRAبالخارج والملك المغربي تم الاتفاق على الذهاب إلى المغرب، حيث استقبلهم محمد الخامس استقبالاً رسمياً وخصهم بمظاهر التكريم، وأجرى معهم محادثات طويلة، انتهت بالاتفاق على الذهاب إلى تونس على متن طائرة الملك المغربي نفسها، لكن لأسباب لم يتم الكشف عنها خصصت لهم طائرة أخرى بحجة أن الملك ترافقه حرمه في هذه الرحلة المتجهة إلى تونس.[2]

ركب الوفد الطائرة المغربية المخصصة لهم، والتي كان يقودها طيار فرنسي متجهة إلى تونس، وكان من المفروض على الطائرة أن تمر عبر أحد مطارات إسبانيا ثم الانتقال إلى تونس، وأثناء التحليق وصلت مكالمة هاتفية إلى قائد الطائرة تأمره بالهبوط في مطار بالجزائر، فرفض قائد الطائرة الخضوع للأوامر، فتم تهديده بأسرته التي هي تحت الرهن في يد المخابرات الفرنسية، وإن لم يمتثل للأوامر فإن طائرات عسكرية فرنسية ستضطر لإرغامه على النزول.[3]

وحدث ذلك فعلاً بعد أن قامت الحكومة الفرنسية باعتراضها للطائرة وهي تعبر الأجواء الدولية، حيث أن أعضاء وفد المجلس الوطني للثورة CNRA المتكون من: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف ، لم يكونوا على علم بأن الرحلة ستكون من الرباط إلى الجزائر العاصمة، ثم إلى

1- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 136.

2- يحي بوعزيز: رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 151.

3- فتحي الديب: المرجع السابق، ص 261.

السجون الفرنسية. وقد كانت هذه العملية قد خطط لها في باريس والجزائر والرباط، فتم اعتقالهم وزج بهم في سجن[1] "لا سانتي Prison de la santé" بباريس.

3/ **إضراب الثمانية من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م**: يعتبر هذا الإضراب من أصعب القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ CCE للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اختلف في مدة الإضراب وتاريخ انطلاقه، وفكرة الإضراب ترجع إلى العربي بن مهيدي الذي كانت رغبته في أن تكون مدة الإضراب شهر[2]، وتجسدت فكرة الإضراب في مظهرين:

- أولهما: أن المدة تم تحديدها بثمانية أيام، وهي مدة لم تكن مألوفة في الجزائر، حيث كان أطول إضراب شهدته الجزائر لم يتجاوز مدة 48 ساعة.
- ثانيها: شمولية الإضراب، لأنه امتد عبر الجزائر وخارج حدودها أيضاً، حيث التزمت الجاليات الجزائرية في كل من فرنسا وتونس، والمغرب ومصر به، وتم اتخاذ قرار الإضراب في الثلث الأول من شهر نوفمبر 1956م بمقر لجنة التنسيق والتنفيذ بتيلمي - شارع كريم بلقاسم حالياً - بالجزائر العاصمة، كما تم إذاعة تاريخه في 28 جانفي 1957م عبر صوت الجزائر الحرة من القاهرة[3]. وجاء إضراب الثمانية أيام نتيجة لعدة ظروف داخلية وخارجية نذكر منها:

1) سياسة جاك سوستيل Jacques Soustelle الذي حمل شعار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

2) العمل على تفرقة الجزائريين.

3) عملية اختطاف طائرة الزعماء الخمسة.[4]

4) العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956م، الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني إثر تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس.

1- جمال قنان: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط4، 1996م، ص66

2- سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص 40.

3- المصدر نفسه، ص 46.

4- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008م، ص 15.

وسعت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إلى تحقيق عدة أهداف من خلال إضراب الثمانية أيام، تمثلت أهمها فيما يلي:

1) دعم موقف بعثة جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة، والتأكيد على التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني، واعتبرها الممثل الشرعي الوحيد له والجهة المؤهلة للتفاوض والتحدث باسمه.[1]

2) توحيد صفوف الشعب الجزائري عن طريق الإضراب، كي يظهر أمام العالم كله بأنه شعب متحد ومصمم على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بقيادة جبهة التحرير.

3) إسقاط ادعاءات الاحتلال الفرنسي القائلة بأن الثوار مجموعة من الإرهابيين وقطاع طرق ليس لهم علاقة بالشعب الجزائري.[2]

بعد اتفاق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على فكرة إجراء الإضراب، وإصدار تعليمات للولايات الستة للشروع في عملية التحضير له، حيث تبادر كل ولاية إلى إعداد منشور دعائي تعلن فيه عن الإضراب الشامل والهدف الذي تسعى إليه، وفي الوقت نفسه أن هذا المنشور يتلوه منشور آخر يحدد بداية الإضراب ونهايته، كما وجهت اللجنة نداء على شكل بيان وزعته على كافة الشعب الجزائري دعته للاستجابة للإضراب العام.[3]

انطلق الإضراب في وقته المحدد، ويشمل منذ أول يوم كل مناطق التراب الجزائري في المدن والقرى والأرياف على حد سواء، حيث توقفت النشاطات المختلفة واعتصم المواطنين في منازلهم استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني، وباتت المدن والقرى الجزائرية عبارة عن مدن وقرى ميتة. استطاع الإضراب أن يحقق نجاحاً تاماً، حيث ذهب الرئيس بن يوسف بن خدة في تقييم الإضراب، واعتبره وحده جدير أن يؤلف في نشأته كتاب لأنه يسجل ضمن العمليات النادرة ذات البعد الوطني. وأثبت الإضراب أن جبهة التحرير الوطني قادرة على التنظيم والتجنيد، كما استطاع الإضراب أن يربك الدبلوماسية الفرنسية، وعمل على تعزيز وحدة الشعب وتزكية مطلب الاستقلال وضرب مقولة الجزائر فرنسية، كما عزز مكانة جبهة التحرير الوطني داخلياً وخارجياً، حيث اتضح من خلال الإضراب أن جبهة التحرير الوطني هي المخاطب الوحيد لفرنسا.[4]

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص 96.

2- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 140.

3- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 153.

4- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 100.

4/ **معركة الجزائر و انتقال الهيئة التنفيذية للثورة إلى الخارج**: تعد معركة الجزائر من أهم المعارك الكبرى، التي خاضها جيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ما بين 1954م و1962م، وقد تم اقتراح هذه المعركة من قبل المناضل الشهيد العربي بن مهيدي وهو المسؤول عن أعمال الفدائيين بعد مؤتمر الصومام.

بدأت المواجهة الحقيقية التي سميت بمعركة الجزائر من خلال إضراب ثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1954م، واستمرت بشكل متزايد إلى شهر أكتوبر نفس السنة، قامت تلك المعركة بين الفدائيين التابعين للمنطقة المستقلة، والتابعين إلى جاك ماسو Jacques Massu وأعوانه، زادت حدة الصراع [1] سنة 1957م، حيث قام كل من ياسف سعدي وعلي لابوانت بناءً على أوامر العربي بن مهيدي باغتيال رئيس فيدرالية الشيوخ ببلدية الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك أميدي فروجي Amédée Froger، الذي يعد من أكثر المستوطنين الأوروبيين تطرفاً في الجزائر وعداوةً للشعب الجزائري. وقد نفذت هذه العملية من قبل الفدائي علي لابوانت بتاريخ 28 ديسمبر 1956م أمام منزله.[2]

وتدعم العمل الفدائي في الجزائر العاصمة بمساهمة ومشاركة المرأة الجزائرية في تلك العمليات، ومن أبرزهن: زهرة ظريف وسامية لخضيري وجميلة بوحيرد، إذ قدمت لهن مهمة وضع القنابل في المقاهي والحانات ومقر الخطوط الجوية الفرنسية وغيرها. وبذلك تمكن الفدائيون من تحقيق الأهداف المسطرة في توسيع رقعة الحرب بانتقالها إلى المدن وزرع الرعب في أوساط الفرنسيين في الجزائر العاصمة.[3]

ورغم الخسائر التي تكبدتها جبهة التحرير الوطني، والتي أرغمت القيادات إلى الخروج من الجزائر باتجاه تونس، إلا أن معركة الجزائر تركت أثاراً إيجابية في مسار الثورة التحريرية، فقد تم بفضلها الاعتراف بالجبهة كممثل وحيد للشعب الجزائري، وجعلت المسألة الجزائرية قضية مثيرة للاهتمام في مختلف المؤتمرات والندوات. وفشلت كل مساعي فرنسا لإيجاد قوة منافسة لجبهة التحرير وأصبحت الفكرة الرائجة بين أوساط الشعب الجزائري نعم للاستقلال ولا لجزائر فرنسية، وإيقاظ ضمائر الجزائريين والدفع بهم إلى الكفاح والوحدة الوطنية.[4]

1- بن خدة بن يوسف: المصدر السابق، ص 118.

2- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 150.

3- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 50.

4- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية الاستقلال، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص 102.

وعلى الرغم من النتائج التي حققتها معركة الجزائر ،إلا أنه لم تخلُ من الانتقادات واعتبرها أحمد بن بلة أمرًا جنونياً على حد قوله: "... فقد مروا في لحظة جنونية يشن معركة الجزائر لأنهم لا يستطيعون الانتفاضة عليه بما أنهم يعيشون مندمجين مع العدو ومطوقين بجهازه القمعي..."[1].

1. الأطراف المشاركة في مؤتمر القاهرة:

كان ذلك المؤتمر من أقصر المؤتمرات، حيث أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ CCE التي كانت قد انعقدت قبل ذلك بشهر، وكان عبان رمضان أثنائها يهاجم كل المصنفين كعسكريين عنده معتمداً على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وخاصة الولاية الخامسة التي مر بها، حيث انتقد تصرفات بوصوف - البوليسية - حسب تعبيره، ولم يكن يدري بأن الوضع قد تغير، وأصبح لكريم بلقاسم حلفاء جدد.[2]

وحضر المؤتمر اثنان وعشرون عضواً، كان منهم عشرة مصنفين بأنهم من العسكريين وهم: عمار بوقلاز، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، دهليس سليمان، عبد الله، بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد العموري، عمر أوعمران، محمود الشريف. ومن المصنفين السياسيين هم: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحيى، سعد دحلب، أحمد فرانسيس، إبراهيم مزهودي، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، أمحمد يزيد، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري.[3]

وكانت في جدول الأعمال نقطتان أساسيتان هما: توسيع مجلس الثورة وتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، وكانت نقطة هامشية تتمثل في إعادة النظر في بعض بنود المؤتمر.

ولم تكن تلك البنود غير بند أسبقية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وقدم من طرف السيد كريم بلقاسم عوض المبدأ السابق بأن الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة، وقدم التعديل للتصويت ولم يمتنع عن التصويت عدا فرحات عباس ودهليس، وكانت حينئذ أول هزيمة يمن بها عبان رمضان.[4]

1- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 103.

2- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 134.

3- المرجع نفسه، ص 134-135.

4- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 62.

ثم انتقل إلى نقطة توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ فأضيف إليها المساجين الخمسة كأعضاء شرفيين، كما أضيف لها فرحات عباس وعبد الحميد مهري والأمين دباغين.

أما هدف الثورة فأتى بالصيغة التالية: "إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام"، وهذا ما كان أحمد بن بلة قد أخذه على اجتماع الصومام.

أما توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA فكان سهم العسكريين لامعاً، وانتقل أعضاء المجلس من 34 إلى 45 وبذلك يكون كريم بلقاسم قد انتصر ووضع الخطوة الأولى بثبات في طريق تكوين الحكومة، كما أصبح القائد الوحيد للثورة وللجزائر وبدون منازع، باعتباره الوحيد الباقي على قيد الحياة من القيادة التاريخية الستة، وأصبح خصمه عبان رمضان ليس له نفوذ إلا على جريدة المجاهد التي كان يشرف عليها في تونس، ولكنه لا يزال يعاند فاتخذ من الجريدة منبراً للهجوم على خصمه، ووصل قمة [1] الهجوم في العدد 12 الصادر يوم 15نوفمبر 1957م، وكان موجهاً ضد كريم بلقاسم بالذات، إلا أن هذا الأخير لم يحتمل ذلك، ووجه له إنذار عن طريق فرحات عباس، إلا أن ذلك جعله يزيد في هجومه. وحين ذلك بدأ في التفكير جدياً في التخلص منه بصفة نهائية وألصقت له تهمة التخطيط للاغتيال نشر في جريدة المجاهد ينعي فيه الشهيد وبذلك طويت صفحة من الصراع بين الإخوة الأعداء.[2]

المطلب الثاني: مراحل سير انعقاد مؤتمر القاهرة أوت 1957م

عقد لقاء القاهرة وصاحبته خطوات كثيفة، كالإجراءات الأولية والجلسات التمهيدية لينتهي بالجلسات النهائية التي انجرت عنها القرارات والنتائج النهائية، ومراحل سير المؤتمر جرت كالآتي:

1- الإجراءات الأولية لعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة: حرص قادة الثورة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة لتدارس الأوضاع ورسم الخطوط العريضة لمواصلة السير لتحقيق الاستقلال، وبهذا الاعتبار انعقد بالقاهرة المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA حضره أعضاء المجلس بالخارج وغالبية

1- رابح لونسي: المرجع السابق، ص 30.
2- نفس المرجع، ص 31.

أعضاء المجلس بالداخل، لكن ما يمكن الوقوف عليه هو تضارب الآراء حول تاريخ انعقاد المؤتمر والمدة التي استغرقها، لكن الرأي الأرجح في انعقاده أنه كان من يوم الثلاثاء 20 أوت حتى الأربعاء 28 أوت 1957م.[1]

حضر المؤتمر أغلب المجلس وكانت الاجتماعات تحت رئاسة فرحات عباس، حيث يقول أحمد توفيق المدني: "أنه كانت هناك أوامر تفيد بالسكون والحذر المطلق لأن الحالة خطيرة جدًا، و أن هناك أعمالاً تقع تحت طي الخفاء، وفي حين ظهورها فإن الجو سينقلب نارًا وشرارًا وأنه سيكون هناك تغيرات مهمة في القيادة".

2- الاجتماع السري للقادة العسكريين: قبل انعقاد هذا المؤتمر عقد اجتماع قبله جمع القادة العسكريين برئاسة كريم بلقاسم، وكان ذلك من أجل مناقشة الخلاف السائد بين أعضاء لجنة التنسيق. وقد وصف هذا الاجتماع بالخارق للعادة، حيث عقد على الساعة الثانية عشرة ليلاً بالقاهرة بمكان يدعى فونتانة واتفق المجتمعون على تغيير تشكيلة اللجنة وخلع عبان رمضان من منصبه، وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة ونصف صباحاً.[2]

وبعد هذا الاجتماع السري انطلقت أشغال مؤتمر القاهرة في 20 أوت 1957م، حيث يصف أحمد توفيق المدني هذا الاجتماع بقوله: "عقدنا اجتماعاً عاماً، ساكتاً، هادئاً خطب فيه الرئيس فرحات عباس خطاباً لم يكن من لحم ودم ولم يكن من سمك كما يقول الفرنسيون ثم خطب عبان رمضان خطاباً يائساً حزيناً"، ويصف مصطفى هشماوي المؤتمر بقوله: "كان ذلك المؤتمر أقصر المؤتمرات، حيث أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ CCE الذي كان قد انعقد قبل هذا الشهر".[3]

3- الأهداف المرجوة من مؤتمر القاهرة: سعى أعضاء المؤتمر إلى تحقيق عدة أهداف من خلال هذا الاجتماع تمثلت فيما يلي:

1/ استعراض موقف الثورة العام منذ مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م حتى الاجتماع.

1- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 40.

2- عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011م، ص 502.

3- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 103.

2/ بحث المساعدات التي حصلت وستحصل عليها الثورة وخلال العام القادم من مصر والعالم العربي.[1]

3/ مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والأسس الممكن التفاوض عليها.

4/ الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين، لتبادل وجهات النظر في مستقبل العلاقات بين مصر والجزائر، وذلك تقديرًا لمصر باعتبارها الدولة التي احتضنت الثورة وساندتها منذ البداية.[2]

4- مراحل سير جلسات مؤتمر القاهرة: عقدت جلسات المؤتمر من 20 أوت إلى 28 أوت 1957م يوميًا وكل ليلة لكن الموعد لم يكن نفسه في كل ليلة، تتراوح بين التاسعة ليلاً والحادية عشرة ليلاً وتغير مكان اللقاء، وتكفلت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بالأمور التحضيرية للدورة من خلال تكثيف الاجتماعات التحضيرية لوضع محاضر الجلسات، حيث تشير أغلب المصادر إلى أن المحاضر التمهيدية تم إعدادها والإشراف عليها من قبل القادة العسكريين المتحالفون ضد عبان رمضان.

توزعت محاضر الاجتماعات على سبعة جلسات غطت مختلف الموضوعات الأساسية، سواء المتعلقة بالوضعية التنظيمية والسياسية للثورة في الداخل والخارج، وتسطير الأهداف التي يجب الوصول إليها، وسبل تعزيز العمل الثوري ونسج شبكة علاقات دولية تتضامن مع القضية الجزائرية، حيث تميزت هذه الجلسات بطول مدتها.[3]

أخذ عبان رمضان في هذه الجلسات ينتقد العسكريين بكل قسوة، واتهمهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق ويعبر أن تكوينهم السياسي ضعيف جدًا، مما أثار هؤلاء ضده حيث أخذوا في محاصرته، فمجرد افتتاح أشغال المؤتمر شن عليه العقيد أوعمران هجوماً عنيفاً، وكذلك لجنة التنسيق والتنفيذ واتهمهم بالعجز، ولقد أخذ عبان رمضان يهدد العسكريين بأنه سيدخل الجزائر وسيقوم بفضحهم للمناضلين في القاعدة.

المطلب الثالث: نتائج وقرارات مؤتمر القاهرة

في ختام جلسة المؤتمر توصل المؤتمرون إلى قرارات تاريخية جديدة هامة تمثلت فيما يلي:

1- فتحي الذيب: المرجع السابق، 270.

2- المرجع نفسه، ص 271.

3- عبد الحميد زوز: المرجع السابق، ص 510.

1/ رفع أعضاء المجلس الوطني للثورة CNRA إلى 54 عضوا، مع اعتبار جميع الأعضاء أساسيين.[1]

2/ اعتبار جميع المنخرطين في الثورة متساوون، وبالتالي إلغاء مبدأ أولوية الداخل على الخارج، ومبدأ أولوية السياسي على العسكري.

3/ نقل قيادة جبهة التحرير المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، والمجلس الوطني للثورة إلى الخارج، حتى يتمكنا من تأدية مهامها، لاستحالة وصعوبة مباشرة ذلك من الداخل.

4/ تأكيد المجلس الوطني للثورة على ضرورة زيادة حدة النضال السياسي والعسكري في الداخل لرفع مستوى أداء العمل الثوري، وعلى تسريع عملية وصول السلاح إلى الولايات.

5/ وقف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة 1958-1957م.[2]

أما في المجال الخارجي أوصى المؤتمرون من خلال المجلس بضرورة ما يلي:

- تكثيف النشاط الدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية، ومضاعفة الجهود لربط علاقات مع كافة القوى والفعاليات الدولية.[3]
- إعادة النظر في العلاقات المغاربية كإحدى الأولويات الأساسية، وتذكير الحكومتين التونسية والمغربية باتفاقياتهما لدعم جبهة التحرير الوطني.
- التأكيد على رفض الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا ما لم تعترف بالاستقلال التام للجزائر.
- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إلى 14 عضو بدل من 05 أعضاء، وذلك بالإبقاء على اثنين من لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى هما: عبان رمضان وكريم بلقاسم، وعزل اثنين هما: بن يوسف بن خدة وسعد دحلب. وبهذا ظهرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وكان أغلبها من القادة العسكريين أي قادة الولايات في الداخل مع مجموعة من السياسيين لتكون هذه اللجنة مختلفة اختلافاً تاماً عن سابقتها.

1- عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الجزائريةّ، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 216.

2- سعد دحلب: مصدر سابق، ص 70.

3- عبد الحميد زوز: المرجع السابق ص 520.

إن لجنة التنسيق والتنفيذ ما لبثت أن استبدت بقرارات الثورة، فقد أسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA دون العودة إلى المجلس الوطني للثورة CNRA ولم يجتمع هذا الأخير إلا في نهاية عام 1959م، لقد وصف الفاعلون الرئيسيون هذا التغير بأنه تصحيح لوضعية شاذة حتى لا يضيع مبدأ القيادة الجماعية، ورجوعاً إلى المبادئ المثيرة للجدل، التي أعلن عنها مؤتمر الصومام مما يكفي لبناء تحالف قوي يخدم مطامعهم ويمكنهم من خدمة الثورة بنفس جديد.[1]

وقد أدى تغيير القيادة لصالح العسكريين إلى تهميش السياسيين، وكان ذلك يعني انقلاباً في إستراتيجية عمل الثورة حيث لم يعد للسياسيين الخبيرين بالقضية الجزائرية، مثل: محمد لامين الدباغين وعباس فرحات سوى الدور الثانوي، وقد انفرد العسكريون بالسلطة وقبضوا عليها بيد من حديد لفترة طويلة امتدت إلى غاية تحقيق الاستقلال عام 1962م، وإن كان ذلك قد انعكس إيجاباً على طابع الثورة العسكري، إلا أنه انعكس سلباً على ديمقراطية مؤسسات الثورة وتسييرها [2]، مما تسبب في مشكلات عويصة تمثلت في انتفاضة بعض السياسيين ومعارضتهم للتسلط العسكري على قرارات الثورة، من خلال ثاني اجتماع للمجلس الوطني للثورة.

نستطيع القول بأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA خرج بقرارات كانت في مستوى المرحلة التي اجتازتها الثورة، خاصة في المجال الدبلوماسي، حيث قامت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بتحديد يوم 30 مارس من كل سنة يوماً للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا، فمن خلال التضامن مع الجزائر برهن لفرنسا أن وراء الثورة الجزائرية أشقائها في المشرق والمغرب وكل الشعوب في أفريقيا وآسيا، ونقطة تحول في مواجهة الاحتلال الفرنسي من خلال دعم الدول الصديقة.[3]

1- عمر بوداود: المرجع السابق، ص 220.

2- فتحي ذيب: المرجع السابق، ص 265.

3- عمر بوداود: المرجع السابق، ص 221.

المبحث الثالث: الجنرال ديغول والجزائر

ظهرت عدة كتابات وتصريحات وأحاديث بأن الجنرال ديغول هو صانع السلام في الجزائر ، ومانحا لإستقلالها، ولولاه لكانت الجزائر الآن ما تزال ترزخ تحت نيل الإستعمار الفرنسي ولمعرفة ذلك علينا أن نتتبع خطواته السياسية والعسكرية ثم نترك الحكم للوقائع الملموسة.

المطلب الأول: وصول ديغول للحكم

كان للثورة الجزائرية تأثيرها العميق على الاستعمار الفرنسي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وقد حمل المجاهد الجزائري سلاحه ليهز دعائم الكيان الاستعماري، فكان من أبرز ثمار تضحياته ذلك الاضطراب الذي انعكس على الصفحة السياسية لفرنسا طوال سبع سنوات مستمرة من الصراع، والذي أدى سقوط الجمهورية الرابعة والجمهورية الخامسة إلى جانب تبديل أربعة من القادة وتغير سبع حكومات فرنسية.

غير أن أكبر تحول حدث في مسيرة الصراع هو انقلاب 13 ماي 1958م، الذي حمل شارل ديغول إلى الحكم، وذلك بعد سلسلة من الأزمات الحادة التي تركت فرنسا في حالة من الصراع المزمن، وجاء ديغول على أمل وضع حد لمأساة فرنسا وإخراجها من الوحل.[1]

فبعد الأحداث التي وقعت في 13 ماي 1958م، كانت الأطراف السياسية الفرنسية في الجزائر وفرنسا تتآمر[2]، وأمام تسارع الأحداث خاطب رئيس الجمهورية الفرنسية "ريني كوتي René Coty" في 14 ماي من نفس العام الجنرالات والضباط والجنود الفرنسيين العاملين بالجزائر مناشدًا إياهم بعدم التسبب في المآسي وإرهاق الوطن بانقسام الفرنسيين[3]، وفي ظل هذه الأوضاع التي اتسمت بتنامي دور العسكريين في الجزائر[4]، جعل الكل يطالب بدعوة الجنرال إلى الحكم على أمل أن ينقذ فرنسا من الانهيار والإفلاس المادي

1- بن عزة محمودي: إستراتجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية (1958-1962)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية 1830-1962م، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص 42.

2- محفوظ قداش: مصدر سابق، ص 117.

3- عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958م)، دار الواحة للكتابة، الجزائر، 1986م، ص 243.

4- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 180.

والمعنوي ويضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد [1]، حيث طلب رئيس الجمهورية الفرنسية ريني كوتي من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة.[2]

وفي صبيحة يوم الأحد 01 جوان 1958م عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، بعد 12 سنة قضاها بعيدًا عن قصر الإليزي Palais de l'Élysée منذ عام 1942م، وفي يوم 03 جوان من عام 1958م تحصل على كامل الصلاحيات، كما أن عودة ديغول إلى الحكم لإنقاذ فرنسا من المأزق الذي وقعت فيه بسبب الثورة الجزائرية كان قائماً على شروط، والتي حددها في الحكم بواسطة مرسوم لستة أشهر وتجميد صلاحيات المجالس لمدة شهرين وذلك باقتراح دستور جديد على الشعب الفرنسي، وهذا ما جعل فرنسا تدخل عهدًا تميز بطغيان ديغول الذي فرض نظاماً رئاسياً صارماً.[3]

فاتخذ على الفور الإجراءات النظامية اللازمة بتأليف حكومة جمهورية، تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها، وتجنيب السلطة من الوقوع في مأزق حرب أهلية [4]. ولقد انحصرت مهمة الجنرال ديغول في استعادة سلطة الدولة الفرنسية وإحلال السلم في الجزائر، ولتحقيق ذلك كان مقتنعًا بضرورة إجراء مفاوضات مع (ج.ت.و)[5]، إلا أن قادة الثورة وعلى لسان فرحات عباس اعتبروا سياسة ديغول بمثابة سياسة كولونيالية التي تؤدي إلى الرفع من حدة الثورة.[6]

وفي 28 ماي اضطر "بيار فليملين Pierre Pflimlin" إلى تقديم استقالة حكومته، والتي لم تدوم أكثر من 14 يوم (14 ماي 1958م-01 جوان 1958م)، وما كان من رئيس الجمهورية الفرنسية "ريني كوتي" إلا أن يكلف الجنرال ديغول بتشكيل حكومة من أجل إنقاذ فرنسا. وبهذا وافق الرئيس على خطة الجنرال التي بناها على توسيع صلاحياته وحل البرلمان وإقامة دستور جديد [7]، حيث أصدر ديغول بياناً قائلاً: "لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية، وكل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه".[8]

1- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 218.

2- إدريس حضير: البحث في تاريخ الجزائر 1830-1962م، ج.2، دار الغرب، وهران، الجزائر، ص 300.

3- عثمان مسعود: الثورة الجزائرية التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012م، ص 428.

4- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 182

5 - عبد الحميد ديلوم: مظاهرات ديسمبر 1960م وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 11.

6 - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 185-186.

7- عبد الحميد ديلوم: المرجع السابق، ص 11.

8- صالح بن حاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار كتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008م، ص94.

ونظرا للأزمة السياسية الحادة فقد قبل البرلمان بتولي الجنرال ديغول رئاسة الحكومة، مع منحه سلطات استثنائية خاصة بناءً على طلبه، حيث أدلى بتصريح جاء فيه: "لقد شرعت في المسار النظامي لإقامة حكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها".[1]

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه، يكون ديغول قد دشن الجمهورية الفرنسية الخامسة، والتي اعتلى فيها سيادة رئاسة الجمهورية، وخاطب الشعب الفرنسي في 28 ديسمبر 1958م، وتعهد بإعادة الهدوء، وكذا الرخاء الاقتصادي، وتحسين ظروف المعيشة في فرنسا والجزائر [2]، وكان مستوطنو الجزائر أكثر فرحاً بعودة الجنرال ديغول، لأنهم كانوا يشعرون بأنه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية، خصوصاً أن ديغول وصل إلى الحكم على هذا الأساس.[3]

ومنذ أول لحظة تولى فيها ديغول الحكم وهو دائم التفكير في القضاء على الثورة، وذلك من خلال تجربته عدة مخططات إصلاحية حربية، منها إرضاء الجزائريين بمشاريع اقتصادية واجتماعية وهمية للتخلي عن مساندة الثورة، وفي نفس الوقت الضغط على الثوار بكل ما لديه من قوة والقضاء على الثورة في أسرع وقت ممكن[4]، وباشر ديغول مهامه كأول رئيس للجمهورية الفرنسية الجديدة في 08 جانفي 1985م.[5]

المطلب الثاني: سياسة ديغول اتجاه الثورة

اتبع شارل ديغول في سياسته تجاه الثورة عدة أساليب، فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية، وهي اعتبار الجزائر جزء من فرنسا، ولما وجدها لم تُجد نفعاً التجأ إلى استعمال العنف والاضطهاد لكي يحقق عن طريقها هدفه، ولما يئس منه لجأ إلى إتباع سياسة القمع والإصلاح في آن واحد [6]، دون الاعتراف بمطالب الجزائريين الاستقلالية، وذلك ما يعني استمرار هيمنة الأوروبيين على الجزائر بصورة عامة، ومن أجل تطبيق

1- محمد عباس: في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث - قضايا - شاهدات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 221.
2- عبد الحميد ديلوم: المرجع السابق، ص 12.
3- محمد كمال ليلى: المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1966م، ص 493.
4- محمد عباس: المرجع السابق، ص 224.
5- عبد الحميد ديلوم: المرجع السابق، ص 13.
6- عبد الحميد ديلوم: المرجع السابق، ص 13.

هذا الشعار استعمل الجنرال ديغول العديد من الاستراتيجيات والأساليب للقضاء على الثورة العسكرية منها والسياسية والاقتصادية.[1]

1 - الأساليب العسكرية:

رسم ديغول سياسة عسكرية قادها جنرالاته، رغبة منه في القضاء على الثورة في الميدان، وسنذكر بعض هذه الأساليب العسكرية:

1/ خط شال وموريس، فبعد تزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير، وعجز الحكومات الفرنسية وفشلها في القضاء على الثورة [2]، ونظراً لأهمية كل من تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية، حيث كانت المنفذ الذي تأتي من خلاله الأسلحة والذخيرة والجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة، والذين يلتحقون بجيش التحرير. فأمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس André Morice بإقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية والمغربية في أواخر 1956م، ويهدف هذا الخط إلى عزل الثورة عن تونس شرقاً والمغرب غرباً، أما خط شال فهو فكرة الجنرال موريس شال Maurice Challe، والدي يمتد خلف خط موريس على الجهة الشرقية، مما جعل مهمة اجتياز الحدود أمرًا شبه مستحيل مما أثر سلبًا على جيش التحرير في الداخل.[3]

2/ عملية التاج Couronne في الولاية الخامسة في فيفري 1959م، سميت هذه العملية بالتاج الثانية حيث شن الجنرال موريس شال هجومه على المنطقة الخامسة انطلاقاً من سعيدة وتلك العمليات استهدفت منطقة الظهرة وفرندا وضواحيها إلى غابة الونشريس من الولاية الرابعة.[4]

3/ عملية الحزام Courroie، حيث انتقل الجنرال شال بعملياته الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة وذلك من أفريل إلى جوان 1959م بقيادة الجنرال جاك ماسو Jacques Massu، واستهدفت هذه العملية جبال الونشريس والأطلس البلدي والظهرة وجزء من الولاية السادسة.[1]

1- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 208.

2- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج.2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 88.

3- مصطفى بيطام: **"الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام"**، مجلة الذاكرة، العدد 06، منشورات متحف المجاهد، نوفمبر 2000م، ص. ص 50، 52.

4- أحمد زديرة: **"الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية"**، ج.2، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 175، 2001م، ص 45.

وغيرها من العمليات العسكرية مثل عملية المنظار Jumelles، وعملية الأحجار الكريمة Pierres Précieuses، وعملية الشرارة Etincelles، بالإضافة إلى إ نشاء المناطق المحرمة والمحتشدات، وممارسة كافة أنواع التعذيب والاعتقالات.[2]

2 - الأساليب الاقتصادية:

وبعد فشل جميع الخطط العسكرية في 03 أكتوبر 1959م، جاء ديغول بخطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الذي سمي "مشروع قسنطينة" وهو برنامج تنموي اقتصادي أعلن عنه في ساحة لابريشla Brèche03أكتوبر 1958م، وهو عبارة عن مجموعة من الوعود الإصلاحية [3]، والتي بموجلها وعد بإقامة 200 ألف وحدة سكنية، وتوزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين، وبناء السكن لمليون جزائري وهي عبارة عن شبه محتشدات للشعب الجزائري، وإتاحة الفرصة لثلثي أطفال الجزائر لينالوا تعليمهم، وبناء مشاريع توفر آلاف مواطن الشغل للجزائريين ... وغيرها من المقترحات والوعود التي مست جميع القطاعات، كما كثفت منذ ذلك الحين عمليات البناء والإعمار وتشييد المباني والمشاريع التنموية في عدة مدن جزائرية.[4]

نلتمس من هذا أن ديغول كان يحاول إغراء الشعب الجزائري لعزله عن الثورة، ومحاولة تكوين طبقة الطبقة الثالثة من المجتمع الجزائري مرتبطة بفرنسا، لكن هذه المشاريع الاقتصادية لقيت معارضة من قبل الجزائريين وحتى من قبل المعمرين الفرنسيين.

1- عبد الحميد ديلوم: المرجع السابق، ص 52.

2- إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ص 126.

3- محمد عباس: المرجع السابق، ص 642.

4- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 207.

3 - سلم الشجعان:

جاء هذا المشروع في 23 أكتوبر 1958م، وكان موجهًا لجنود جيش التحرير، حيث دعاهم إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو الشرطة الفرنسية، ودعا أيضًا القيادة السياسية بالخارج للتوجه إلى باريس لتصفية وإنهاء الحوادث، ويتضح من ذلك أن كان يطلب من قيادة الثورة الاستسلام ومحاولة منه للزرع الفرقة بين القيادة السياسية والعسكرية للثورة، وقد لقي هذا المشروع الرفض جملة وتفصيلاً من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.[1]

ومن هنا نقول أنه على الرغم من السياسة العسكرية لديغول، وما أنجزه من إصلاحات اقتصادية وما قدمه من مشاريع إغرائية، إلى أنه فشل في القضاء على الثورة الجزائرية، التي زادت من وتيرة مواجهاتها ضد قوات جيش الاستعمار الفرنسي في كل مناطق التراب الجزائري، كما لم يعد الشعب الجزائري حينها في حاجة إلى التنمية والمشاريع، فلم يرضخ للسياسة الديغولية، على الرغم من الظروف السيئة التي كان يتخبط فيها.

المطلب الثالث: إعلان مبدأ تقرير المصير

إن النضال البطولي للشعب الجزائري والضغط المتزايد على قوات الاستعمار الفرنسي، ضغط على الجنرال ديغول لاقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية، التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر وتهدد كيانها ووحدتها الوطنية، بعد أن اقتنع بفشل سياسته الرامية إلى القضاء على الثورة الجزائرية، لذلك أعلن مشروعاً جديداً لحل المسألة الجزائرية [2]، حيث ألقى في ليلة 16 سبتمبر 1959م على الساعة الثامنة خطاباً خلال نشرة الأخبار على التلفزيون الفرنسي، أعلن فيه بأن الوقت حان لإعطاء الفرصة للشعب الجزائري كي يعبر عن مستقبله ويقرر مصيره[3]. وقد جاء خطابه خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، بفضل النجاح الذي حققته دبلوماسية الثورة الجزائرية، لهذا فإن أول هدف توخاه ديغول لمبادرته الجديدة هو كسب الرأي العام العالمي وخاصة هيئة الأمم المتحدة.[4]

1- مريم حيفر، السبتي غيلاني: **"مشروع تقرير المصير سنة 1959م وموقف المستوطنين منه"**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج10، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2019م، ص 649.

2- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 125

3- مريم حيفر، السبتي غيلاني: المرجع السابق، ص 652.

4- عبد الرزاق محمد الدليمي: المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997م، ص 143.

إن بوادر الحل السلمي للقضية الجزائرية، جاءت كنتيجة حتمية أملتها الظروف التي دفعت بديغول إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. حيث جاء في خطابه عن هذا المشروع المشار إليه آنفًا قائلاً: "إني أعتقد أنه من الضروري أن نعلن منذ اليوم عن تقرير المصير، وإني باسم فرنسا والجمهورية ونظرًا للسلطات التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين، أتعهد إن عشتُ واستجاب لي الشعب بأن أطلب من الجزائريين أن يعبروا عن ما يريدونه في نهاية الأمر...".[1]

وقد أعلن أيضاً في هذا التاريخ عن تفاصيل مشروعه الخاص، الذي تضمن الإيقاف الفوري للقتال، وتوفير السلام لمدة أربع سنوات، وخلالها يتم إجراء الاستفتاء [2]. كما تضمن خطاب ديغول أيضًا ثلاثة حلول للقضية الجزائرية، تتمثل فيما يلي:

1/ الإدماج: بالمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر والأوروبيين والمسلمين، ويتيح هذا للشعب الجزائري ممارسة كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية وحتى الوظائف الحكومية.[3]

2/ الاتحاد الفدرالي: عن طريق تشكيل حكومة جزائرية سيكون كل وزرائها جزائريين، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها، وترتبط معها في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع، وبهذا يبقى النظام الداخلي للجزائر خاضعاً للنظام الفدرالي.[4]

3/ الانفصال عن فرنسا : ومعناه الاستقلال وهو اختيار حذر ديغول الجزائريين منه قائلاً: "إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة بل ستجر حتماً إلى كارثة كبيرة، وبما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحالة من الرقي بفضل فرنسا والعالم كله سيشهد بذلك، فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتماً إلى الفوضى..."[5]، وذلك سيتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق، وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن

1- محمد لحسن أزغيدي: سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية، جمعية التاريخ والآثار لمنطقة الأوراس، العدد 7، 1994م، ص 120-210.
2- صالح فركوس: المرجع السابق، ص 269-270.
3- بن يوسف بن حدة: المصدر السابق، ص 17.
4- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 286.
5- أندري ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر.: ميشال سطوف، منشورات ANEP للطباعة والنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، 2008م. ص 54.

تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها[1]، كما كان هدف ديغول من وراء هذا المشروع أيضاً هو تقسيم الجزائر وفصل الصحراء عن باقي الوطن.[2]

إن المتأمل لبيان ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، لأول وهلة؛ تراه حلاً مقبولاً، لكن حينما يطلع على تفاصيله يجده عبارة عن مراوغة، لأن عملية تقرير المصير التي أعلنها موضوعة وراء أفخاخ متعددة والمتمثلة في: وقف القتال بدون قيد أو شرط، والاستسلام والتجرد من السلاح، وكذلك انتظار أربع سنوات أو أكثر، وهذا الانتظار يمكنه أن يدوم طول الحياة، وكذلك الأمن الفعلي يهدف إلى تشتيت الصفوف وبالتالي استحالة الاستفتاء.[3]

لقد أدت المبادرة الديغولية المعروفة بسياسة تقرير المصير، إلى حدوث حالة من الاستنفار في صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، التي جمعت شتاتها عقب الأزمة التي حلت بها منذ الأول جويلية 1959م، وبعد استشارات داخلية وخارجية أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني عن قبولها [4]، وترحيبها بفكرة تقرير المصير التي برزت إلى الوجود بفضل المعارك التي خاضها جيش التحرير، بحيث تم إجبار الإدارة الاستعمارية على دفن فكرة الجزائر الفرنسية.[5]

حيث صاغت الحكومة المؤقتة GPRA بياناً رداً على مبادرة ديغول المسماة تقرير المصير في ثلاثة صفحات أذيع في ندوة صحفية في العاصمة، وقد جاء في البيان ما يلي: "إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبنا هي عناصر موضوعية جوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ حساباً لهذه الحقائق، أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية أو دينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تركز بزيادة على هذا المبدأ، الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم... أما فيما يخص ثروات

1- لخضر شريط: إستراتجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005م، ص 57.

2- أندري ماندوز: المرجع السابق، ص 54.

3- إدريس خضير: المرجع السابق، ص. ص 296-297.

4- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 99.

5- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 438.

الصحراء فإن التنقيب عنها واستغلالها، لا يمكن أن يتحول إلى ملكية شرعية، ومن البديهي بعد التحليل الكامل لهذه المبادئ أن الالتجاء إلى الاستفتاء لا يمكن أن يكون بغير العودة إلى السلم.[1]

وعلى الرغم من تحديد وتكريس المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لماهية الدولة الجزائرية، من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام والقاهرة، ورغم محاولات ديغول لاستمالة وسحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير الوطني، قبل اللجوء لتقرير المصير كدعوى للاستسلام، فإن هذه الأحداث خلقت انقساماً بين أفراد جبهة التحرير التي سوف يكون لها تأثير على الجزائر عشية الاستقلال التي جسدتها أزمة 1962م.

1- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 538.

الفصل الثاني

الأوضاع السياسية للجزائر قبيل أزمة الصائفة

المبحث الأول: المفاوضات الرسمية

المطلب الأول: محادثات إيفيان الأولى

المطلب الثاني: محادثات لوغران وبال الأولى وبال الثانية

المطلب الثالث: مفاوضات لي روس Les Rousses

المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية وقيادة المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة وتشكيلتها

المطلب الثاني: دور ومهام الهيئة التنفيذية

المطلب الثالث: الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري O.A.S

المطلب الرابع: إجراء استفتاء تقرير المصير

المبحث الثالث: مؤتمر طرابلس

المطلب الأول: اجتماع طرابلس الأول

المطلب الثاني: اجتماع طرابلس الثاني

المطلب الثالث: اجتماع طرابلس الثالث

المطلب الرابع: اجتماع طرابلس الرابع

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية للجزائر قبيل أزمة الصائفة

شهدت الثورة الجزائرية عشية أزمة الصائفة وخلال الفترة الممتدة من 20 ماي 1961م إلى 27 ماي 1962م تطورات سياسية مهمة، خاصة بعد أن أطلق ديغول في 10 نوفمبر 1959م مبادرة فتح باب الحوار والتفاوض مع جبهة التحرير، فالمفاوضات التي سبقت ذلك كللت بالفشل بسبب اختلاف شروط الطرفين، ولكنها مثلت بداية في مسار سياسي حافل بالإنجازات من توقيع اتفاقية إيفيان إلى إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة وعقد مؤتمر طرابلس بجميع دوراته وطرح إشكالية بناء الدولة[1]، وكل ذلك سيكون له أثر في حدوث أزمة بين قادة الثورة التحريرية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: المفاوضات الرسمية

بعد وقوع عدة اتصالات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية جاءت جملة من المفاوضات والتي كانت عبر مراحل.

المطلب الأول: محادثات إيفيان الأولى

بدأت المباحثات الجزائرية الفرنسية يوم 20 ماي 1961م واستمرت إلى 13 جوان 1961م، وعقدت في مدينة إيفيان Evian الفرنسية الواقعة على الحدود مع سويسرا والمطلة على بحيرة ليمان Léman، كان أعضاء الوفد الجزائري يبيتون بسويسرا بقصر وضعه تحت تصرفهم أمير قطر، وكانوا ينتقلون بطائرة عمودية أو سفينة في ظروف أمنية مشددة. لأن رئيس بلدية Evian السيد Camille Blanc اغتالته الأوساط الفرنسية المتطرفة، بسبب تقديمه تسهيلات للقاءات، وقد كان أعضاء الوفدين يتبادلون التحية دون مصافحة.[2]

تمت هذه المحادثات بين الوفد الجزائري، الذي ترأسه كريم بلقاسم، والمتكون من سعد دحلب وأحمد فرانسيس ومحمد الصديق بن يحيى والطيب بولحروف وأحمد بومنجل، والرائدان علي منجلي وقايد أحمد ممثلان عن قيادة هيئة الأركان EMG، وكذا رضا مالك المتحدث الرسمي للوفد الجزائري. وترأس الوفد

1- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى، الجزائر، 2012م، ص 202.

2- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012م، ص 555.

الفرنسي لويس جوكس Louis Joxe، إلى جانب كل من برنارد تريكو Bernard Tricot وفيكتور سويرا Victor Suira وكلود شايي Claude Chayet وبرونو دولوس Bruno de Leusse.[1]

انطلقت المُفاوضات بحضور الوسيط السويسري أوليفي لونغ Olivier Long، حيث عرض الوفد الفرنسي الهدنة، ووقف العمليات العسكرية، وقانون امتيازي للأوروبيين بمنحهم الجنسية المزدوجة مما سيخلق دولة داخل دولة وقضية الصحراء، لكن الوفد الجزائري رفض مبدأ المساس بوحدة التراب الوطني، فتوقفت المفاوضات بعد رفض الوفد الجزائري للمطالب الفرنسية.[2]

ومن بين التفاصيل التي قدمها النقيب بول آلان ليجي Paul Alain Léger ما يلي:

1/ جاءت تعليمة سرية من الوزير الأول لتطبيق الهدنة، ولتبيان كيفية التطبيق الغريبة إذ تقول: "عندما تلتقي دورية فرنسية مع وحدة من الخصم يطلب قائد من قائد الوحدة المجابهة الاستسلام أو الرجوع إلى منطقته"، الأمر الذي جعل قائد القوات المسلحة الفرنسية بالجزائر يقول: "طبقوا الأمر كما أطبقه أنا وكفى" [3]، وبهذا تكون فرنسا ربما كانت تسعى لخلق طرف آخر أقل تشددًا من جبهة التحرير، لتستطيع تحقيق مطالبها، وهذا كان سببًا في توقف هذه المفاوضات.[4]

2/ يذكر أنه وفي غمرة الأعمال الجنونية احتفلت منظمة الجيش السري O.A.S بفشل اتفاقية إيفيان الأولى يوم 24 جوان 1961م، وذلك بتفجير قنبلة قوية المفعول في وسط الجزائر العاصمة، هذا العمل الإجرامي

1- بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تع.: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1987م، ص 24. **"كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنيةبين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955م إلى 1962م"**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الرابط: https://www.cnerh-nov54.dz، 2023/06/01م.

2- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة 2005، ص 462، **"كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنيةبين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955م إلى 1962م"**، المرجع السابق.

3- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 557.

4- رضا مالك: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر.: فارس غضوب المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، لبنان، 2003م، ص 116.

الذي دفع بديغول إلى التعبير عن استياءه في قوله: "إنهم كانوا يظنون أن تقتيل أعداد كثيرة من المسلمين سيقود إلى منع استئناف الحوار المرتقب...".[1]

وبرغم من كل هذه الصدامات فقد قرر الطرفان استئناف المفاوضات فيما بعد.

المطلب الثاني: محادثات لوغران وبال الأولى وبال الثانية

1 - محادثات لوغران Lugrin:

بعد إيقاف فرنسا لمفاوضات إيفيان الأولى والتمسك بموقفها، دعت جبهة التحرير الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم احتجاجي ضد سياسة التقسيم، وفصل الصحراء عن الجزائر، وهذا ما حدث فعلاً يوم 05 جويلية 1961م للضغط على ديغول من أجل استئناف المفاوضات والرغبة في الاستقلال.[2]

فقد استأنفت المفاوضات مرة أخرى بلوغران الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية أيام 20- 28 جويلية 1961م[3]، في جو من الريبة والفزع بعد حادثة بنزرت حيث قامت القوات الفرنسية بقنبلة المنطقة بعد إقدام الجيش التونسي على استعادتها [4]، حضر الوفدان بالتشكيلة نفسها إلا أن الوفد الجزائري غاب عنه ممثلي هيئة أركان جيش تحرير الرائدان قايد أحمد وعلي منجلي بعد مقاطعتها للمفاوضات بسبب خلاف بينها وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA[5]، وقد أرادت هذه الأخيرة من خلال هذه المفاوضات محاولة ربح الوقت للتغلب على أزمتها مع هيئة أركان جيش التحرير.[6]

وقد وقعت أحداث في الأسابيع الأخيرة للثورة كان لها أثر إيجابي على مسار المفاوضات [7]، و المتمثلة في عقد اجتماع بين الحسن الثاني الملك المغربي وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، حول مسألة ترسيم

1- سيد أحمد مقدم: المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017م، ص 94.

2- سيد أحمد مقدم: المرجع السابق، ص 95.

3- بليل محمد: **"المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962م على ضوء وثائق أرشيفية"** ، الحوار المتوسطي مخبر البحوث و الدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس مج.9، العدد 1، مارس 2018، ص 242.

4- أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، دار الحكمة، الجزائر ،2010ص ،215.

5- بوعلام بن حمودة: مرجع سابق، ص 557.

6- سيد أحمد مقدم، مرجع سابق، ص95.

7- بوعلام بن حمودة: مرجع سابق، ص 557.

الحدود، حيث اتفق الطرفان على أنها مسألة ستدرس بعد استقلال الجزائر، ونفس الأمر تم مع المسؤولين التونسيين.

ولقد افتتح لويس جوكس اللقاء بتصريح ركز فيه على مواقف فرنسا حول العنف، وقضية الأوروبيين المقيمين في الجزائر، بالإضافة إلى تطبيق حق تقرير المصير للثلاثة عشر مقاطعة في الشمال الجزائري دون الصحراء [1]، حيث ظهر جلياً التعنت الفرنسي ورغبته في اقتطاع الصحراء، والذي كان سبباً في فشل المحادثات مرة أخرى. ولقد جرت المحادثات على ستة جلسات، ثلاثة منها خصصت لدراسة المسائل المتنازع عليها، كمشكلة الصحراء والتي كان لها النصيب الأوفر في النقاشات.

لكن هذه المفاوضات أخفقت بسبب تمسّك الوفد الجزائري بمبدأ ضرورة اعتراف فرنسا بالسيادة الكاملة على التراب الجزائري، وبادر إلى تعليقهما بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها مروجة لمغالطة تاريخية [2]، مفادها أن الصحراءبحر داخلي تشترك فيه كل بلدان المجاورة للجزائر، والهدف هو تأليب دول الجوار عليها وضرب وحدتها وإضعاف الثورة.

2 - محادثات بال الأولى وبال الثانية:

جرى اللقاء الأول في مدينة بال Baleالسويسرية يومي 28 و29 أكتوبر 1961م، تكون الوفد الجزائري من محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك، ومثل الوفد الفرنسي في هذا اللقاء كل من برونو دو لوس وكلود شايي [3]، وتركزت المحادثات حول قضية الصحراء وحدة التراب الوطني وكان من أهم القضايا التي تمت مناقشتها[4]، وقدمت اقتراحات أخرى كالتالي:

1/ على المستوى الاستراتيجي، بالنسبة لفرنسا المحافظة على فوائدها العسكرية التي تربطها بأفريقيا السوداء ومتابعة تجاربها النووية.

2/ على المستوى الاقتصادي، تبقى المسألة المسيطرة وهي استغلال الثروات الصحراوية.

1- عمار بوحرش: التاريخ السياسي للجزائر من النيابة إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص 532.

2- سيد أحمد مقدم، مرجع سابق، ص95.

3- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 29. **"كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنيةبين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955م إلى 1962م"**، المرجع السابق.

4- مبارك غريس، إلياس ثابت قاسي: **"المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962م من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية"**، المجلة التاريخية، مج.5، العدد 2، جامعة الجزائر 2، 2021م، ص 799.

3/ مبدأ ازدواجية الجنسية قضية ازدواجية الجنسية للأوروبيين والمرحلة الانتقالية.

وقد افترق الوفدان لعرض القضايا المطروحة على الحكومتين الجزائرية والفرنسية.

التقى الطرفان في بال Bale للمرة الثانية في 09 نوفمبر 1961م، حيث مثل الوفد الجزائري كل من محمد الصديق بن يحي ورضا مالك، والوفد الفرنسي كل من برونو دو لوس وكلود شايي، فتبادل الطرفان التقرير المُصادق عليه حول القضايا المطروحة في الاجتماع الأول ببال، وقد كُلف الوفد الجزائري بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.[1]

وقد استحسن الوفد الفرنسي حصوله على إجابات فيما يخص الأقلية الأوروبية ورفض ازدواجية الجنسية، والتواجد العسكري بتأجير المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد، وإنهاء التجارب النووية وجلاء الجيش الفرنسي حسب برنامج زمني، والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة والبترول ومنطقة الفرنك.[2]

فبينما كان الوفد الجزائري يخوض المحادثات مع ممثلي الحكومة الفرنسية، فضل المعتقلون الجزائريين في السجون فرنسية القيام بإضراب عن الطعام، ما أدى إلى توقفت المحادثات.[3]

المطلب الثالث: مفاوضات لي روس Les Rousses

تمت هذه المفاوضات على التراب الفرنسي بجبال جيرا Jura على الحدود السويسرية بمدينة لي روس Les Rousses[4]، وبدأت بعد انتهاء الإضراب المشار إليه آنفًا يوم 09 ديسمبر 1961م، حيث مثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، محمد يزيد، رضا مالك، سعد دحلب ومحمد الصديق بن يحيى، ومثل الطرف الفرنسي كل من لويس جوكس وبرونو دو لوس وكلود شايي.

وتم مناقشة كل المسائل العالقة بما في ذلك قضية الصحراء وثرواتها البترولية، و أما التنقيب عن الثروة البترولية فقد اقترح سعد دحلب أن تُقدّم الهيئة التقنية رأيها للدولة الجزائرية للنظر في القضية ، كما

1- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص31.

2 مبارك غريس، إلياس ثابت: مرجع سابق، ص800 .

3- بن يوسف بن خدة: مصدر نفسه، ص31 ص32.

4- سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة، 2009، ص299.

صرح أيضًا بأن المفاوضين الجزائريين كانوا أشد حذرًا حول البنود والشروط التي من شأنها المساس بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية.[1]

وقد استمرت هذه المفاوضات عبر سلسلة من اللقاءات المتقطعة ما بين ديسمبر 1961م إلى 27 فيفري 1962م، تبادل عبرها الأطراف مذكرات للحكوماتهم، وشارك فيها عن الوفد الجزائري بالإضافة إلى المذكورين آنفًا الطيب بولحروف ومحمد يزيد وبن طوبال والصغير مصطفاي وغيرهم، أما عن الطرف الفرنسي فنذكر الخبير العسكري جوبير Jubert وجون دو بروقلي Jean de Broglie والجنرال دي كاماسDe Camas وروبير دي برونو Robert de Bruno.[2]

وقد تم الاتفاق في هذه المحادثات بالإضافة إلى ما أشرنا إليه آنفًا على العديد من النقاط الأخرى، بما في ذلك مسألة وقف إطلاق النار، وتعيين مندوب عام ورئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتولى تسيير الشؤون الداخلية في الجزائر، وازدواجية الجنسية للأوروبيين، ووضعية الجيش بعد إيقاف القتال، والمرسى الكبير وبرنامج التجارب النووية بالصحراء الجزائرية، وفي الأخير توصّل الوفدان إلى الاتفاق على النصوص المُصاغة التي أُعيدت قِراءتها، وافترقا على أساس أن يُقدّم كل وفد الوثيقة المُتفق عليها كاملة إلى حكومته، وكانت هذه المرحلة حاسمة في تاريخ المفاوضات.[3]

وفي 22-27 فيفري 1962م، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRAوبحضور أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA بطرابلس ، لدراسة ملف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، وتم التصويت بالأغلبية على نص المشروع بالموافقة على مضمونه، ما عدا ضباط قيادة الأركان وهم هواري بومدين والرائد قايد أحمد وعلي منجلي ومختار بوعيزم [4]. ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة محادثات لي روس إشارة إلى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية.

1- **"كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنيةبين جهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955م إلى 1962م"**، المرجع السابق.

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

4- أحسن بومالي: **"أدوات الدبلوماسية"**، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 16، 2007، ص 65.

المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية

تمت العودة إلى المفاوضات وهذه المرة بجدية ورسمية من 07 إلى 18 مارس 1962م بإيفيان، شارك الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم وضم كل من لخضر بن طوبال ورضا مالك، عمار بن عودة ومحمد الصديق بن يحيى، سعد دحلب والطيب بولحروف، أمحمد يزيد والصغير مصطفاي [1]، أما الوفد الفرنسي فقد ترأسه لويس جوكس وضم وروبير دي برونو وجون دو بروڤلي [2]، وتم فيها النظر في تطبيق ما توصّل إليه الوفدان الجزائري والفرنسي من نتائج وتحويلها إلى اتفاق رسمي.

تم مناقشة كل التعديلات على الاتفاقيات في اجتماع المجلس الوطني للثورة CNRA، وقد وقع على نص اتفاقيات إيفيان من قِبل كريم بلقاسم عن وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA ولويس جوكس عن الطرف الفرنسي[3]. وتم فيها الاتفاق على ما يلي:

1/ وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري ابتداءً من منتصف نهار 19 مارس 1962م.

2/ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.

3/ تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة، وكذلك مطارات كل من عنابة وبوفاريك وبشار ورڤان لمدة خمس سنوات.

4/ ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات.[4]

5/ حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وضمان أملاكهم وأموالهم.

6/ التعاون بين الجزائر وفرنسا في كل الميادين.[5]

1- مبارك غريس، إلياس ثابت: مرجع سابق، ص 800.

2- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 210.

3- **"كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنيةبين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955م إلى 1962م"**، المرجع السابق.

4- صالح بن النبيلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1930-1962م)، دار العلوم دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 490.

5- صالح بن النبيلي فركوس: المرجع السابق، ص 490.

7/ إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية.

8/ إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الانتقالية وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية تكون بالتصويت بـ"نعم" أو "لا".

9/ إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوماً من الاتفاقية.

10/ انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.[1]

وفيما يخص المرحلة الانتقالية وفور وقف إطلاق النار، تتوقف فيها الحكومة الفرنسية عن التسيير الإداري المباشر [2]، وتتكفل بتسيير هذه المرحلة هيئة تنفيذية يرأسها شخص تختاره الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، كما ستتكفل بتنظيم استفتاء تقرير المصير. وفيما يخص الوضع القانوني للأوروبيين فيحتفظون بالجنسية الفرنسية مع الاستفادة من الحقوق الوطنية، ولهم مهلة ثلاثة أشهر للاختيار بين الجنسية الجزائرية والبقاء أو الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية والرحيل، أما إجراءات التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والتقني فهي تتعامل فيما يخص هذه الميادين كبلد ذو سيادة، وفيما يخص العفو فهي تتم من خلال توقيف جميع العمليات العسكرية فور الإعلان عن وقف إطلاق النار والإفراج عن المساجين.[3]

1- بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص38.

2- اتفاقيات إيفيان الاتصالات المحادثات والمفاوضات الجزائرية الفرنسية إبان ثورة التحريرية الوطني (1954-1962م)، مجلس الأمة، الجزائر، 2010م، ص 37.

3- المرجع نفسه، ص 37.

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية وقيادة المرحلة الانتقالية

جبهة التحرير الوطني من جانبها تطلب تنظيم الفترة الإنتقالية خلال المفاوضات عناية فائقة فيما يتعلق بالهيئة التنفيذية سواء فيما يتعلق بتشكيلها,صلاحياتها,المدة اللازمة لإعداد تقرير المصير,فقد كانت الجبهة تقدر خطورة وحساسية هذه الفترة وماقد يترتب على مستقبل البلاد,ومراقبتها من خلال ممثليها وقد نجحت في ذلك كما سنرى.

المطلب الأول: تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة وتشكيلتها

استنادًا إلى اتفاقية إيفيان 18 مارس 1962م وخلال المرحلة الانتقالية من تاريخ وقف إطلاق النار 19 مارس 1962م، وإلى نتائج استفتاء تقرير المصير، فإن التنظيم المؤقت للسلطات العامة في الجزائر الوارد في الباب الثالث من الاتفاقيات تم إسناده إلى مندوب سام يتقلد سلطات الجمهورية الفرنسية وهيئة تنفيذية مؤقتة، تتولى الإشراف على استفتاء تقرير المصير وإدارة الشؤون العامة في الجزائر.[1]

نصبت الهيئة التنفيذية المؤقتة في روشي نوار Rocher Noir ببومرداس يوم 08 أفريل 1962م، بدأت تشتغل يوم 13 أفريل 1962م تحت رئاسة عبد الرحمان فارس الذي عين بعد موافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA. وقد تألفت الهيئة التنفيذية من اثنا عشر عضوًا.[2]

كانت هذه الهيئة تتمتع بصلاحيات شبيهة إلى حد كبير بصلاحيات الحكومة، واشترط على أن تبقى الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية بعيدة عن السلطة.

وأثناء الجولة الأخيرة من مفاوضات إيفيان اتصل المناضل سعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال تلك الفترة بالمناضل عبد الرزاق شنتوف، وطلب منه إعداد مقترحات حول نظام المرحلة الانتقالية، حول من الذي يحكم البلاد من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال، وتشكيل الحكومة لجزائرية الجديدة، فأعد له مقترحاً لم يكن بعيد تقريبًا عن ما أقر من طرف المفاوضين حول نظام "الهيئة التنفيذية المؤقتة".

1- محمد عمران: **"الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962م-سبتمبر 1962م"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج.3، العدد 2، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2008م، ص 164.

2- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 576.

وعند تشكيل هذه الهيئة غداة التوقيع على اتفاقيات إيفيان، عين المناضل عبد الرزاق شنتوف ضمن الأعضاء الخمسة الذين يمثلون جبهة التحرير [1]، وضمت الهيئة كل من عبد الرحمان فارس رئيسًا وروجي روث Roger Roth نائب رئيس، وشوقي مصطفاي مديرًا للشؤون العامة، وبلعيد عبد السلام مندوب الشؤون الاقتصادية، ومحمد الشيخ مندوب الزراعة، وجان مانوني Jean Mannouni مندوب الشؤون المالية، وعبد الرزاق شنتوف مندوب الشؤون الإدارية.، وعبد القادر حصار مندوب الأمن العام، وبومدين حميدو مندوب الشؤون الاجتماعية، وشارل كويني ڤ harles koeinig مندوب الأشغال العمومية، وإبراهيم بيوض مندوب الشؤون الثقافية، ومحمد بن تفتيفة مندوب البريد.[2]

المطلب الثاني: دوروامهام الهيئة التنفيذية

بعد أن حددت اتفاقية إيفيان دور ومهام الهيئة التنفيذية التي تدور حول تنظيم استفتاء حق تقرير المصير والتنظيم المؤقت للسلطات العمومية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، وبالتالي فكان لها مسؤولية كبيرة في تنفيذ هذه المهام، فتمثلت فيما يلي:

1/ ضمان تسيير الشؤون العامة للجزائر، أي تسيير الإدارة الجزائرية وإلحاق الجزائريين بوظائف في مختلف الفروع الإدارية، والحفاظ على الأمن العام بواسطة مصالح الشرطة وقوة حفظ الأمن تكون تابعة لسلطتها لتحضير وإجراء استفتاء تقرير المصير.

2/ تقوم الهيئة بتنفيذ القرارات في المجال الاجتماعي والاقتصادي وغيرها لكي يعود أفراد الشعب الجزائري إلى حياتهم العادية.[3]

3/ تحديد تاريخ استفتاء حق تقرير المصير والتحضير المادي والتقني لتنظيمه باعتباره المهمة الرئيسية التي من أجلها تم التفكير في إنشاء هذه الهيئة وتجسيدها قانونياً.[4]

1- محمد عباس: رواد الوطنية شهادات 22 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص. ص 332-333.

2- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 267.

3- سهام ميلودي: **"دورالهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائرخلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962م"**، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج.7، العدد 2، جامعة تلمسان، الجزائر، 30 جويلية 2020، ص 238.

4- سهام ميلودي: المرجع نفسه، ص 239.

4/ حفظ الأمن والنظام العام، حيث وضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية وسلطتها قوة حفظ النظام المعروفة بالقوة المحلية Force local، للسهر على حماية الأمن وحفظ النظام العام، وتتولى هذه الهيئة بتوزيع المهام على هذه القوات وتقوم بحشدها ونشرها، كما لها أيضاً صلاحيات أن تستدعي قوات الاحتياط لتكملة العدد والاحتياجات الأمنية.

5/ الإشراف على الإدارة المحلية بمعنى تعيين الولاة ونواب الولاة ورؤساء الدوائر، والتعيين في مناصب المسؤولية الأخرى، كذلك إنشاء المرافق العامة خاصة المتعلقة منها بالقطاعات الخدماتية الاقتصادية والاجتماعية.

6/ انتخاب المجلس الوطني (التأسيسي)، حيث تقوم بتنظيم انتخاب المجلس الوطني في ظرف ثلاثة أسابيع الموالية لإعلان الاستقلال، وتحول الصلاحيات والسلطات التي كانت بحوزتها لهذه الهيئة الوطنية المنتخبة وبهذا الإجراء تحل الهيئة التنفيذية المؤقتة تلقائياً. وتطبيقاً لذلك وفي حدود اختصاصاته أصدرت الهيئة التنفيذية على وجه الخصوص الأمر رقم 62/010 المتعلق بكيفية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ومجموعة من المراسيم التطبيقية له.[1]

المطلب الثالث: الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري O.A.S

لما يئس قادة منظمة الجيش السري في تحقيق هدفهم في تطبيق فكرة "الجزائر فرنسية" في مرحلة المفاوضات[2]، عن طريق أعمال إرهابية من تخريب وسرقة، بادر عبد الرحمان فارس للحد من هذه الأعمال بإجراء اتصالات سرية مع جون جاك سوسيني Jean-Jacques Susini، فقد دشن بوهران الجنرال جان قاردي Jean Gardes الذي أخذ يحرض الفرنسيين على الرحيل دون ترك أي شيء ورائهم.[3]

تدخل المفوض السامي كريستيان فوشي Christian Fouchet في موضوع الاتصالات مع قادة المنظمة السرية واستقبال مسؤول خلية جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية شوقي مصطفاي بصفته مديرًا للشؤون العامة، وأفهمه أن الرئيس ديغول لا يرى مانعاً إذا حصل اتفاق من أجل حقن الدماء في 07 جوان

1- محمد عمران: المرجع السابق، ص. ص 169-170.

2- محمد عباس: مصدر سابق، ص 741.

3- محمد بن عبورة: المنظمة السرية المسلحة O.A.S اضطرابات وهران (1961-1962م)، دار القدس العربي، الجزائر، 2013م، ص 132.

1962م. ذهب وفد الهيئة الذي ضم كل من عبد الرحمان فارس وشوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفة، وكانت مهمة هذا الوفد هي إبلاغ الحكومة بالاتصالات التي تمت بين الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السري.

أثار فارس عبد الرحمان الموضوع مع أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمدي السعيد، وحاول بن بلة الامتناع عن إظهار رأيه وموقفه في الموضوع، وعندما ألح عليه [1] شوقي مصطفاي أجاب بن بلة نحن هنا أقلية والأغلبية في تونس ولها أن تتخذ القرار، ويرى مصطفاي أنه إذا حصلت على تعليمات من هذه الأغلبية فسيوافق بن بلة [2]، وفي اليوم الثاني غادر مصطفاي طرابلس مع رفاقه متجهين إلى تونس أين عقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA اجتماعاً انتهى فيه إلى شرح الموقف.[3]

تلقى الوفد جواباً من أحمد بن بلة ومحمدي السعيد بطرابلس من بن يوسف بن خدة بتونس، وأخيرًا وهم أنهم لا بد من احترام تاريخ أول جويلية لإجراء الاستفتاء ولا بد من تجنب أي اتفاق مكتوب مع منظمة الجيش السري. أما مندوب جبهة التحرير ضمن اللجنة التنفيذية المؤقتة كان متكتماً، وكريم بلقاسم الذي كان في بومرداس لم يأخذ أية مبادرة بهذا الشأن، وحسين آيت أحمد ويوسف بن خدة يلتزمان الحذر في تصريحاتهم.[4]

رافق جاك شوفالي Jacques Chevalier شوقي مصطفاي إلى لقاء مع زعيم منظمة الجيش السري يوم 17 جوان الذي حدد مطالب تنظيمية، لكن مصطفاوي تمسك باتفاقيات إيفيان وإعلان بيان يتضمن عبارة O.A.S، وفي نفس اليوم على الساعة السابعة مساءً أذاع هذا الأخير على أمواج الإذاعة نداءً إلى الأوروبيين، يشير فيه بأن قوات الأمن مفتوحة للجميع وبأن ممارسة الحقوق المدنية مضمونة للكل في الجزائر المستقلة، وأشار فيه إلى الاتصالات بين الهيئة التنفيذية وممثلي منظمة O.A.S.[5]

و في اليوم نفسه وجه جون جاك سوزيني نداءً إلى الفرنسيين يرجوهم فيه أن يلبوا طلب روولسالان Reaul Salan بوقف العنف، لأن التأمينات المطلوبة بدأت تتجسد. وقد تدخل سالان يوم 19 جوان 1962م

1- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 582.
2- المرجع نفسه، ص 583.
3- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2020م، ص 558.
4- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر.: العربي زيتون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص 292.
5- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 583

من خلال رسالة وجهها للفرنسيين يشير فيها على وجه الخصوص أنه علينا أن نتشجع الآن لمصالحة الوطن وأن نتكيف مع الوضعية الجديدة.

وبعد هذا الاتفاق الذي أثار عاصفة في أوساط جبهة التحرير الوطني بعد أن أيدوا في البداية الاتصالات مع النشطاء المتطرفين، عادة وأعلنت استنكارها. وقد لعب التخوف من التقليل من قيمة العمليات التي دبرتها ضد القتلة التابعين لمنظمة الجيش السري دورًا في رد الفعل، ومن جهة أخرى كانت الصراعات بين التيارات داخل جبهة التحرير الوطني تشوش العقول [1]، يوم 18 جوان أعلن حسين آيت أحمد أن الحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA لا علاقة لها بذلك الاتفاق، أما بن خدة فقد أجاب الصحفيين أنه لن يستطيع اتخاذ موقف قبل حصوله على نص الاتفاق، ثم صرح آيت أحمد: "أن دور الهيئة التنفيذية المؤقتة يقتصر على ضمان حفظ الأمن وتوفير الظروف الملائمة لاستفتاء تقرير المصير" [2]، بينما كريم بلقاسم الذي كان في بومرداس لم يأخذ أية مبادرة بهذا الشأن.[3]

مهما يكن من أمر فالدكتور شوقي مصطفاي عندما شعر أنه كان معزولاً قدم استقالته في 27 جوان 1962م، ثم تبعه في موقفه مجموعة جبهة التحرير الوطني باستثناء بلعيد عبد السلام، الذي كان في تندوف.[4]

عندما عاد مندوب الشؤون الاقتصادية عبد السلام، اتخذ موقفاً متصلباً وقال: "لا نستطيع أن نتخلى قبل الاستفتاء ببضعة أيام"، وعندما استقبله كريستيان فوشي وجه إليه كلاماً جارحاً، كما أن الحكومة المؤقتة الجزائرية رفضت الاستقلالية، وقال أحمد بن بلة: "لن أفتح فمي بعد اليوم"، مما دفع بشوقي مصطفاي للعودة إلى العمل وركز تحركه على التحضير لاستفتاء تقرير المصير.[5]

إن قبول أن منظمة الجيش السري بالاتفاق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، كان من منطلق ضعف راجع إلى المشاكل التي كانت تواجهها داخلياً، والانقسامات بين المسؤولين في هذه المنظمة، بالإضافة إلى مغادرة

1- رضا مالك: المصدر السابق، ص. ص 334-335.

2- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. ص 558-559.

3- محفوظ قداش: مرجع سابق ص 292.

4- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962م)، القافلة للنشر، الجزائر، 1997م، ص 486.

5- الواعي أحمد: مهام جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر 1962م، ملتقى 28 أكتوبر 1962م، باتنة. غروي الطاهر: وضعية الولاية الأولى ودورها عند إيقاف الحرب 19 مارس 1962م، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962م، تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954م، 28 أكتوبر 1962م بباتنة، ص 202.

الأوروبيين للجزائر، مما جعلها تفقد كل نقاط قوتها الواحدة تلو الأخرى، ومن جهة أخرى ضربات جبهة التحرير الوطني المتتالية لها، فحاولت في الأخير أن تغطي فشلها بالإسراع إلى تحقيق أتفاق لوقف العمليات المسلحة.[1]

المطلب الرابع: إجراء استفتاء تقرير المصير

كان على حكومة روشي نوار ببومرداس أن تقترح موعد للاستفتاء خلال الشهرين المواليين لتنصيبها، وقد تم الاتفاق في نهاية المطاف بعد استشارة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA والمحافظ السامي على تحديد تاريخ 01 جويلية 1962م كموعد للاستفتاء، وبناءً على ذلك شكلت لجنة خاصة[2] أسندت رئاستها إلى المحامي قدور ساطور - العضو القيادي السابق عنالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري -.

وقد سارعت اللجنة بوضع الترتيبات اللازمة، بدءاً بتنصيب اللجان العمالية (الولائية) والشروع في إحصاء الناخبين، بما في ذلك المقيمين منهم خارج الجزائر، لضمان مشاركتهم في الأجل المحدد وسارت التحضيرات بصورة عادية، رغم الظروف الأمنية الاستثنائية، نتيجة الأعمال الإرهابية التي كانت تمارسه منظمة الجيش السري.[3]

وكان الهاجس الوحيد الذي يؤرق رئيس اللجنة ومساعديه، هو أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الانتخابية، فقد كانوا يخشون أن يدفع الحماس بعض المواطنين إلى تسجيل أنفسهم في أكثر من مكان، مما قد يؤدي إلى الاشتباه في سلامة الاقتراع نفسه، وربما استغلال ذلك من الجانب الفرنسي وإعلان عدم اعترافه بالنتائج، وأثر ذلك على مسألة الاعتراف باستقلال الجزائر [4]، لكن لحسن الحظ أن مثل هذه المخاوف لم تكن مؤسسة وسار الاستفتاء في ظروف ملائمة بصفة عامة.[5]

كان السؤال الذي طرح على الشعب الجزائري في الاستفتاء وباللغتين الفرنسية والعربية (ينظر الملحق رقم ...، ص...) جاء كما يلي:

1- بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 105.

2- عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945، 1965، تر.: مسعود الحاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 186.

3- محمد عباس: المرجع السابق، ص 747.

4- محمود الواعي: المرجع السابق، ص 150.

5- المرجع نفسه، ص 151.

"Voulez vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962 ?".

"هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة على فرنسا في إطار الشروط التي حددتها تصريحات 19 مارس 1962م؟"[1]، وتم التصويت إما بـ"نعم" أو "لا".

كانت نتائج الاستفتاء كالتالي:

- عدد الناخبين المسجلين 6549736 مسجل.
- عدد المصوتين 6017680 مصوت.
- عدد الأصوات المعبر عنها 5992115 صوتا.
- المصوتين بـ"نعم" 5975581 مصوت.
- المصوتين بـ"لا" 16534 مصوت.
- الأوراق البيضاء الملغاة 25565 ورقة.

هذه النتائج أعلن عنها رئيس لجنة الاستفتاء صبيحة يوم الثلاثاء 03 جويلية 1962م، وبناء على نتائج الاستفتاء أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول اعتراف بلاده باستقلال الجزائر، وطبقاً لهذا الاعتراف قام الفرنسيون ليلة الثلاثاء بطي أعلامهم في مختلف أنحاء التراب الجزائر.[2]

1- بوعلام حمودة: مرجع سابق، ص 586.

2- محمد عباس: مصدر سابق، ص 748.

المبحث الثالث: مؤتمر طرابلس

بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان الثانية في 18مارس 1962م، بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، لا بد من وضع أسس متينة لبناء الجزائر المستقلة.

المطلب الأول: اجتماع طرابلس الأول

1 - الظروف التمهيدية لعقد اجتماع طرابلس الأول:

أمام الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة جراء المشاريع السياسية الديغولية، لتصفية الثورة وتباعد العمليات العسكرية في الجزائر، والقمع الذي يعانيه الشعب الجزائري. اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRAفي دورة عادية بطرابلس الليبية [1]، قصد تعيين حكومة جديدة لإزالة الاغتراب السياسي والإداري الذي عانى منه الشعب الجزائري، وذلك بتوسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج وإجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني، وتماشياً مع هذه الآفاق وتطبيقاً لوصية المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بصيف 1957م.[2]

وبناءً على ذلك اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE قرار تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA في 19 سبتمبر 1958م، وأعلنت عن تشكيلتها الرسمية من مبنى ڤاردن سيتي Garden City بالقاهرة لتبدأ ممارسة مهامها بعده. لكنها ومنذ تأسيسها واجهت مشاكل خطيرة أدخلتها في أزمة كادت أن تصيبها بالشلل التام.[3]

وكان أولى تلك المشاكل مؤامرة محمد العموري، والذي رتب لمحاولة انقلابية ضدها بمساعدة الطرف المصري، لكن تم إفشالها وألقي القبض عليه والمتآمرين معه في 16 نوفمبر 1958م وقدموا للمحاكمة، وانتهت بإصدار حكم الإعدام في حق العقيد العموري، ثم تليها حادثة اغتيال علاوة عميرة في أفريل 1959م في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة GPRA فرحات عباس، واتهم لمين دباغين كل من فرحات عباس

1- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 222.

2- ميادة مزوزي، سليمان قريري: **"المجلس الوطني للثورة الجزائرية مساروتحديات 1956-1962م"**، مجلة الأحياء، مج.22، العدد 30، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جانفي 2022، ص 1124.

3- المرجع نفسه، ص 1124.

وبوصوف باغتيال صديقه علاوة، ما أدى إلى سوء العلاقة بين لمين دباغين والحكومة المؤقتة GPRA وانتهى الأمر باستقالته منها في 15 مارس 1959م.[1]

بالإضافة إلى الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضدها، فيما يخص تقصيرها في إمداد الثورة بالسلاح والمؤونة خاصة الناحية الغربية، وكذا الاتهامات التي وجهها العقيد محمود الشريف لكريم بلقاسم بأنه يقف وراء مؤامرة لعموري والفوضى الواقعة على الحدود، وبلغ الأمر بينهما إلى حد التهديد بالقتل والتصفية[2]، ناهيك عن الخلافات التي كانت بين أعضاء هذه الحكومة وبين الولايات التي لامتها على قلة اهتمامها بالداخل، وعلى نقص فاعلية قيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية والغربية.

إذن كان الجو محتدماً يسوده الشك والتنافر ما جعل بالرئيس فرحات عباس يسعى لحل هذه الأزمة الحكومية بموافقة الباءات الثلاث (كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال) ودعا إلى ضرورة عقد اجتماع لإيجاد الحل المناسب ، فأرسل في مارس 1959م برقة لجميع رؤساء الولايات لعقد اجتماع في شهر أفريل من نفس العام.[3]

انطلق اجتماع العقداء في 11 أوت 1959م بمقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بتونس، وساد هذا الاجتماع جو من ا لشك والريبة باعتبار الحاضرين عقداء وكل واحد منهمينظر إلى أي قرار بخوف وشك، افتتحت المناقشات حول وضعية الثورة من جميع جوانبها لاسيما على المستوى القيادي، أستمر الاجتماع أكثر من 100 يوم توصل فيه العقداء إلى قرارات أهمها: تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه الدعوات إليهم لحضور الدورة الثالثة له بطرابلس.[4]

2 - عقد اجتماع طرابلس الأول:

انطلقت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959م واستمر إلى غاية 18 جانفي 1960م بالعاصمة الليبية طرابلس بسرية وتكتم شديدين، حضره كل من الأعضاء المسجلين في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة، استمر هذا الاجتماع 33 يوم، إذ انتقد قادة الجيش بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، ج.3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 405.

2- حسين مجاود: **"الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"** ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج.7، العدد1، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2009م، ص 8.

3- سليمان قريري: ميادة مزوزي: المرجع السابق، ص 1124.

4- المرجع نفسه، ص 1124.

GPRAمع توجيه الاتهام إلى الباءات الثلاث، و كانت المناقشات في صعود وهبوط تصل تارة إلى حد التجريح والتهجم خاصة في النقطة المتعلقة بالوضع العسكري والمالي. وأهم القرارات التي خرجت بها الدورة هو: إنشاء حكومة مؤقتة جديدة يترأسها فرحات عباس، وتشكيل لجنة وزارية للحرب عين عليها كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وتم تكلفيهم بالإشراف على الجيش إلى غاية إنشاء هيئة الأركان EMG، وهذه الأخيرة تعد من أهم قرارات هذا الاجتماع، حيث أسندت لهذه الهيئة مهمة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته، وضعت تحت قيادة هواري بومدين، ومعه مجموعة أعضاء وهم الرائد علي منجلي وقايد أحمد ورابح زراري (عبد الرزاق زراري).[1]

المطلب الثاني: اجتماع طرابلس الثاني

1 - ظروف عقد اجتماع طرابلس الثاني:

تعود أسباب عقد هذه الدورة 9-27 أوت 1961 في مسألتين مهمتين، فترتبط الأولى بمسألة الصراع بين الحكومة المؤقتة GPRA وهيئة الأركان EMG، والثانية بمسألة المفاوضات وتعثرها. بالنسبة للقضية الأولى يمكن أن نقول عنها أنها تطورت وفق مراحل يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1/ حسب قرارات الدورة السابقة كان على هيئة الأركان، أن تكون تحت إشراف اللجنة الوزارية [2] للحرب لكن الأمر لم يتم تنفيذه [3]، بسبب اختلافهما حول قضية السلطة على الولايات من جهة، وقضية تضخيم عدد أفراد جيش التحرير من جهة أخرى.

2/ قضية وقوع اختطاف وأسر الطيار الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1961م، والتي أسقطتها المدفعية المضادة للطيران التابعة لجيش التحرير الجزائري على الحدود التونسية، فطالبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار، استجاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وأصر على تسليمه لكن قيادة الأركان رفضت ذلك، ما دفع برئيس الحكومة المؤقتة GPRA فرحات عباس التدخل بنفسه، حيث انتقل إلى المدينة

1- ميادة مزوزي، سليمان قريري: المرجع السابق، ص، ص 1124-1125.

2- المرجع نفسه، ص 1126.

3- المرجع نفسه، ص 1125.

التونسية غار دماو Ghardimaou للقاء هواري بومدين، وأوضح له أن هذا الطيار هو الآن سجين بورقيبة وهو المسؤول على تسليمه، بالرغم من أن وجهة نظر بومدين لم تكن كذلك إلا أنه رضخ لهذا الأمر.[1]

3/ بعد هذه الحادثة مباشرة حدثت القطيعة النهائية بين الحكومة المؤقتة GPRA وهيئة الأركان EMG، حيث أعلنت هذه الأخير استقالتها في 15 جويلية 1961م، وبموجبها وجهة مذكرة تتضمن مسائل تلوم فيها الحكومة المؤقتة GPRA.

أما المسألة الثانية، فتتعلق بالنتائج السلبية التي أسفرت عنها مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي إلى 19 جوان 1961م التي أشرنا إليها سابقاً، بسبب المواقف المتباعدة بين الوفدين الفرنسي والجزائري حول وحدة التراب الجزائري، ثم لحقتها مفاوضات لوغران التي أجريت من 20 إلى 28 جويلية من نفس السنة، والتي فشلت هي الأخرى بسبب تعنت الوفد الفرنسي و التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها، أي مسألة وحدة التراب الجزائري.[2]

2 - انعقاد اجتماع طرابلس الثاني:

عقد هذا الاجتماع خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 27 أوت 1961م، إذن انطلقت هذه الدورة في 09 أوت 1961م بسؤال هيئة الأركان EMG حول عدم تطبيق مقررات الدورة السابقة، مقترحة تغيير النظام القائم بجعل الحكومة وقيادة الجبهة شيء واحد، بمعنى تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية، إلا أن القرار رفض من طرف المجلس الوطني للثورة CNRA. كما أثيرت مسألة دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى البلاد من الحكومة المؤقتة GPRA وجيش الحدود، إلا أن وجهات النظر اختلفت حولها لاعتقاد الكثير منهم أن الأمر صعب التنفيذ.[3]

تواصل الاجتماع وقرأت العديد من التقارير كتقرير فرحات عباس حول السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة، وتقرير الخلاف بينها وبين هيئة الأركان العامة، كما تم قراءة تقرير كريم بلقاسم حول مفاوضات إيفيان. وخلال جلسة 12 أوت 1961م لهذه الدورة تم قراءة رسالة السجناء الخمس المذكورين سابقًا الموجهة للمجلس حول موقفهم إزاء الخلاف بين الحكومة المؤقتة GPRA وهيئة الأركان العامة والذي كان حيادياً. و في

1- علي الكافي: مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة، الجزائر، 1999م، ص 260.
2- ميادة مزوزي، سليمان قريري: المرجع السابق، ص 1125.
3- المرجع نفسه، ص 1125.

ظل هذه الأجواء المشحونة عين المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA لجنة للتشاور متكونة من: محمد الصديق بن يحيى، عمر بوداوود، محمدي السعيد بالإجماع، وصل المجلس الوطني للثورة لقرار الموافقة على استقالة هيئة الأركان EMG وبعد ثلاثة أيام تشكل فريق حكومي جديد برئاسة بن يوسف بن خدة.[1]

أما مسألة المفاوضات فقد وقف هيئة الأركان العامة EMG ضد الأغلبية الساحقة للمجلس الوطني للثورة، حيث لم يكن هواري بومدين بصفته قائد هيئة الأركان متحمسًا للتعبير عن وجهة نظره، وترك الأمر للرائدان قايد أحمد وعلي منجلي لتقديم تقييم المفاوضات، واتهموا من خلاله الحكومة المؤقتة بتوجهها نحو حل للقضية الجزائرية على النموذج الاستعماري، والذي يضحي بالثورة التحريرية لصالح التعاون مع فرنسا.[2]

المطلب الثالث: اجتماع طرابلس الثالث

1 - ظروف انعقاد اجتماع طرابلس الثالث:

بعد اجتماع طرابلس أوت 1961م السالف الذكر، وجدت الحكومة المؤقتة الجديدة تحت رئاسة بن يوسف بن خدة، أمامها مشكلتين مرة أخرى، تعلقت الأولى بالخلاف بينهما وبين هيئة الأركان العامة، وارتبطت الثانية بمسألة استئناف المفاوضات التي توقفت في لوغران في شهر جويلية 1961م التي أشرنا إليها سابقاً، ولقد أعطت الحكومة المؤقتة GPRA الأولوية لاستئناف المفاوضات نظرًا لأهميتها، حيث قامت بدراسة آليات إجرائها خصوصًا أنها وصلت إلى المرحلة الحاسمة.[3]

والملفت للانتباه هذه المرة هو الدعوة لإعادة النظر في قضية المفاوضات، وجاء ذلك بعد التصريح الذي أدلى به رئيس الحكومة المؤقتة GPRA بن خدة في 24 أكتوبر 1961م، حيث اقترح من خلاله خطة لحل القضية الجزائرية، في المرحلة الأولى التخلي عن استفتاء حق تقرير المصير، وأن تبادر فرنسا بإعلان استقلال الجزائر مقابل وقف فوري لإطلاق النار وللعمليات العسكرية، وفي المرحلة الثانية تتم تسوية المشاكل المرتبطة بالأقلية الأوروبية وجلاء القوات الفرنسية [4]. يبدوا من هذا التصريح أن بن خدة يدعوا الحكومة

1- ميادة مزوزي، سليمان قريري: المرجع السابق، ص 1125-1126.

2- محمد حربي: الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر.: كميل قيصر داغر، الجزائر، 1983م، ص 236.

3- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص457.

4- سليمان قريري، ميادة مزوزي: المرجع السابق، ص 1126.

الفرنسية الدخول في مفاوضات مباشرة والاتفاق حول إعلان استقلال الجزائر، وعدولها عن فكرة تقرير المصير، إلا أن التصريح لم يلقى آذاناً صاغية لدى الفرنسيين بل أثار انتباههم بالرغم من أن رئيس الحكومة المؤقتة GPRA لم يستبعد خيار استفتاء تقرير المصير، وذلك من خلال ما أورده في ختام بيانه قائلاً: " أنه إذ أصرت الحكومة الفرنسية على اعتبار تقرير المصير وهو الطريقة المفضلة لتحقيق السلم، فالحكومة الجزائرية مستعدة لاستئناف المفاوضات على هذا الأساس".[1]

وهذا ما حدث باعتبار أن الجنرال ديغول صمم على خيار استفتاء تقرير المصير، وبني عليه سياسته الخارجية من 16 سبتمبر 1959م، رغم تأكده أن غالبية المسلمين الجزائريين يريدون خيار الاستقلال ويقفون مع جبهة التحرير، ومما زاد في سرعة هذا التغيير منظمة الجيش السري، التي ظهرت في مطلع 1961م، والتي قامت بمحاولة انقلابية في أفريل 1961م في الجزائر مستهدفين العديد من القيادات الأمنية والعسكرية، وبات واضحاً أنهم أرادوا الانتقام من سياسة ديغول بإجبار حكومته على التخلي عن تقرير مصير الجزائريين، وهددوا وحدة الصف الفرنسي، ونتيجة لذلك كادت فرنسا أن تدخل في حرب أهلية بسبب المشكلة الجزائرية.[2]

وبالفعل استؤنفت المفاوضات وتجددت اللقاءات التحضيرية بمدينة بال السويسرية عرفت بمحادثات بال الأولى أيام 28-29 أكتوبر ثم بال الثانية في يوم 09 نوفمبر 1961م، جمعت بين كل من رضا مالك و محمد الصديق بن يحيى عن الطرف الجزائري بـبرونو دو لـوس وكلود شايي عن الطرف الفرنسي، كما التقى سعد دحلب بلويس جوكس في مدينة لي روس خلال أيام 09- 23-30 ديسمبر 1961م لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية، استغرقت هذه المحادثات أكثر من 08 أيام تم التطرق خلالها إلى عدة مساعي منها وقف إطلاق النار والضمانات المتعلقة بتقرير المصير وإطلاق صراح المعتقلين والتعاون الفرنسي الجزائري، ليتوصل الطرفان في الأخير إلى توقيع النصوص الأولية لاتفاقيات إيفيان وعند هذه النقطة بالذات استوجب الأمر استدعاء المجلس الوطني للثورة CNRA[3] لدراسة مسودة هذه المفاوضات. لذلك تم عقد اجتماع طرابلس الثالث.

2 - انعقاد اجتماع طرابلس الثالث:

1- عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 458.

2- ميادة مزوزي، سليمان قريري: مرجع سابق، ص. ص 1126-1127.

3- محمد بليل: **"المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962م على ضوء وثائق أرشيفية"** ، مجلة الحوار المتوسطي، مج.9، العدد 1، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018م، ص 233.

يعتبر هذا الاجتماع دورة استثنائية، انعقد خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962م، أو كما يعرف بالاجتماع الطارئ، وجاء كما أشرنا للنظر في مسودة مفاوضات إيفيان قبل إمضائها، وقد حضر هذا الاجتماع 33 عضوًا من أصل 71 ترأسه محمد الصديق بن يحيى كعضو في مكتب المجلس الوطني للثورة، وعين سعد دحلب مقرراً له، يساعده كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ومحمد يزيد، وكان بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة GPRA يتدخل عندما تدعوا الحاجة لذلك.

كان الجو بعيدًا عن الاحترام المعتاد باعتبار معظم أعضاء المجلس الوطني كانوا متفقين حول وقف إطلاق النار[1]، عند أول اجتماع للمجلس في هذه الدورة أبلغت موافقة الوزراء الخمس المحتجزين في أولونوي Aulnoy بفرنسا عبر رسالتهم المؤرخة في 15 فيفري 1962م من أهم ما جاء فيها: "إن الاتفاقات التي انتهت إليها المفاوضات لا تنتظر سوى موافقة ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA عليها لكي تلتزم بها علنياً ورسمياً، نحن الموقعون نعلن رسمياً موافقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من طرف حكومتنا".[2]

لكن من جهة أخرى هذا الاتفاق لم يستسغه البعض فعبروا عن انتقاداتهم غير المتوقعة وهم عبد الحميد مهري وفرحات عباس المعروف عنهما الاعتدال، فالأول عبر قائلاً: "أعطينا للفرنسيين أكثر مما أخذنا... وأن نص وقف إطلاق النار ليس واضحاً تماماً، وكذلك بالنسبة للنص المتعلق بتقرير المصير..."، أما الثاني فقد رأى أن: "الملف الذي قدم لنا ليس ملفاً جيداً، وهذا أقل ما يمكن أن نقوله عنه والسبب أن حكومتنا أسرعت للمفاوضة"[3]، لكن في الأخير انتهى الأمر بكليهما للموافقة على الاتفاقيات المبرمة من طرف الحكومة المؤقتة GPRA.

كما عبرت هيئة الأركان العامة EMG عن معارضتها لمشروع اتفاقية إيفيان فقد صرح هواري بومدين في هذا الشأن مسألة مثيرة للقلق بقوله: "هل النصوص المطروحة على المجلس تشكل اتفاقاً أم ما قبل الاتفاق؟ هل المجلس مؤهل لإدخال تعديلات أم أنه يكتفي بالموافقة عليها؟"، فحسب بومدين فالحالة الأولى ستأخذ كثير من الوقت للنقاش، والحالة الثانية يصبح النقاش من دون فائدة، وكان الجواب على هذه التساؤلات

1- سليمان قريري، ميادة مزوزي: المرجع السابق، ص1126.

2- سعد دحلب: مصدر سابق، ص197.

3- علي الكافي: مصدر سابق، ص 255.

واضحًا أنهم لم يقرروا شيئًا بعد حول مسودة الاتفاقيات، وأن المجلس الوطني للثورة يستطيع أن يوافق أو يرفض أو يقرر عدد من التحسينات على هذه المسودة.[1]

انتهى الاجتماع ببيان ختامي موجه للرأي العام والذي كان مقتضباً جداً جاء فيه: "لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية بطرابلس ما بين 22-27 فيفري 1962م وبعد النقاش حول المفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية فإن المجلس CNRA يفوض الحكومة المؤقتة GPRA لمواصلة المفاوضات الجارية"[2]

ومن هنا يتضح أن المجلس الوطني للثورة قد جدد ثقته في الحكومة المؤقتة لمواصلة العمل والمفاوضات وتجاوز الموقف المعارض والناقد الصادر عن أعضاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير.

المطلب الرابع: اجتماع طرابلس الرابع

1 - الظروف الممهدة لعقد الإجماع:

بعد أن تم إعلان الحكومة الفرنسية عن النتائج الإيجابية لاجتماع طرابلس 22-27 فيفري 1962م، استؤنفت المفاوضات من جديد حيث ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم ومعه كل من أحمد يزيد، ولخضر بن طوبال وسعد دحلب وآخرون والوفد الفرنسي أمثال لويس جوكس ومعه وروبير دي برونو وجون دو بروقلي.[3]

انطلقت المحادثات بشكل رسمي بتاريخ 07 مارس 1962 بإيفيان، حيث استغرقت 12يوماً على إثرها توصل الطرفان إلى اتفاق عام حول الاتفاقيات وتم توقيعها في 18 مارس 1962م تاريخ نهاية المحادثات، وبموجبها دخل قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب الجزائري عند منتصف نهار 19 مارس 1962م، وخلاله وجه رئيس الحكومة المؤقتة GPRA بن يوسف بن خدة نداءً للشعب الجزائري يعلن فيه عن

1- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر.: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003م، ص 600.
2- ميادة مزوزي، سليمان قريري: مرجع سابق، ص 1127.
3- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 600.

وقف إطلاق النار وتوقف العمليات العسكرية، وبالمقابل وجه الجنرال شارل ديغول نداءً إلى القوات الفرنسية يأمرها بوقف كل العمليات العسكرية في كامل التراب الجزائري.[1]

2 - الإعدادات لعقد المؤتمر:

في بداية شهر أفريل 1962م بدأت التحضيرات للاجتماع، حيث أرسلت الدعوات إلى جميع قادة الولايات مرفقين بجميع أعضاء مجالسهم، لأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل، وكان جدول الأعمال يتضمن: المصادقة على اتفاقيات إيفيان النهائية، ومناقشة برنامج طرابلس والمصادقة عليه، وتشكيل المكتب السياسي الذي سيشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.[2]

انعقد الاجتماع المؤتمر بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة من تاريخ 25 ماي إلى 07 جوان 1962م وكانت يسمى بالدورة المعلقة، بالقاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ، حضره وزراء الحكومة المؤقتة GPRA وقادة هيئة الأركان EMG، وأعضاء مجالس الولايات وأعضاء فيدرالية فرنسا وتونس والمغرب بلغ عددهم 52 عضوًا، انطلقت الأشغال يوم 25 ماي خصصت الجلسة الأولى لمناقشة مشروع البرنامج الذي عكفت على تحريره لجنة خاصة بمدينة الحمامات التونسية، رغم أهمية هذا المشروع في تحديده لمنطلقات وآفاق الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال، إلا أنه لم يثر نقاشاً ذا أهمية إذ استمر حوالي [3] أيام بعد تعيين لجنة متكونة من أحمد بن بلة رئيساً و أحمد بومنجل وعلي هارون وقايد أحمد والحاج بن علا وعبد الحميد مهري، لتقديم حوصلة للنقاش، ليجتمع المجلس في 02 جوان وتمت الموافقة بالإجماع على المشروع الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس [4] الذي يحتوي على المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد، والذي يتمحور حول: استمرارية الثورة لتوسيع ودعم الانتصارات في إطار الديمقراطية، وإلغاء الهياكل الاقتصادية التي أوجدها الاستعمار الإقطاعي واستبدالها بهياكل جديدة في إطار الثورة الشعبية، واستعمال حزب جبهة التحرير الوطني كأداة للتخطيط والتوجيه والمراقبة التي اتفق عليها.[5]

1- سعد دحلب: مصدر سابق، ص 157.

2- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص. ص 465-466.

3- علي الكافي: المصدر السابق، ص 285.

4- ميادة مزوزي، سليمان قريري: المرجع السابق، ص 1128.

5- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 95.

عند الانتقال إلى اختيار أعضاء المكتب السياسي، عين المجلس الوطني للثورة CNRA لجنة لاستشارة أعضائه فردياً وكانت متكونة من العقيد محمد يزوران وقايد أحمد ومحمد الصديق بن يحيى والحاج بن علا، قدم للجنة اقتراحين هما: اقتراح أحمد بن بلة الذي طلب بقيادة صغيرة العدد متكونة من 07 أعضاء مؤلفة من: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن علا، أحمد بن بلة، واللائحة الثانية قدمت من طرف كريم بلقاسم وسعد دحلب، وحسب الطاهر الزبيري أنه خلال عملية الاستقصاء التي قامت بها لجنة التشريعات حصلت لائحة أحمد بن بلة على 33 صوتاً ضد 31 صوت.[1]

وعند هذه النتيجة رفعت الجلسة للتشاور في الكواليس، كمحاولة لإنقاذ الموقف، خاصة بعد رفض كل من بوضياف وآيت أحمد أن يكونا في القائمة المقترحة. بدا واضحاً أنه لا يمكن جمع ثلثي المجلس كما تطلبه النصوص الأساسية على قائمة من الأسماء.

اختار أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة CNRA كل من: محمد الصديق بن يحيى، عمر بوداود، علي الكافي، للقيام بحركة مشتركة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، واختير علي الكافي للقاء أحمد بن بلة وتقديم اقتراح على أساس مكتب متكون من الزعماء الخمس زائد الباءات الثلاث، على أن تكون رئاسة الحكومة لبن بلة، ولتسهيل هذه العملية انسحب كل من بن طوبال وبوصوف، إلا أن مسألة الوكالات الخاصة برواد الولاية الأولى وهم: عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي وإسماعيل محفوظ [2]، تلك الوكالات كانت بحوزة الطاهر الزبيري والتي أثارت نقاشاً محتدماً ورفضاً من طرف لخضر بن طوبال، بدعوى أنها جاءت متأخرة طبقاً للقوانين السارية للمجلس الوطني للثورة CNRA[3]، وعند هذا الموقف بالتحديد انتهى وجود المجلس الوطني للثورة جراء عدم سيطرة البعض على أنفسهم وعدم التحكم في ألفاظهم وتبادل التهم فاضطر أعضاء الحكومة المؤقتة GPRA إلى مغادرة طرابلس وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة وتبعه سعد دحلب وآخرون دون إبلاغ المجلس CNRA.[4]

1- جمال بالفردي: **"الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962م، الأطراف، المواقف، الإفرازات"** ، مجلة الأحياء، مج. 20، العدد 25، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر، جوان 2020م، ص 914.

2- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 96.

3- جمال بالفردي: المرجع السابق، ص 915.

4- جمال بالفردي : المرجع السابق، ص 916.

و في الأخير يمكن القول أن المجلس الوطني للثورة تمكن من تحقيق القضايا الوطنية المتعلقة بوحدته والكفاح ضد المستعمر وعدم التنازل له، لكن الطموحات الشخصية والسلطوية عرقلت مساره وهذه حقيقة لا يمكن نفيها واستبعادها باعتبارها ظاهرة شهدتها كل ثورات العالم.

ومن خلال دراسة مؤتمر طرابلس ومجموعة الاجتماعات التي عرفها، طفت على سطح النقاشات حالات التشتت واللاتفاهم بين قيادات الثورة التحريرية وعلى رأسها الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، ما شكل مشاكل عالقة ستنفجر مباشرة بعد الإعلان عن استقلال الجزائر.

ويمكن القول أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية كانت من ركائز الحصول على الاستقلال من خلال توقيع وقف إطلاق النار وإنشاء هيئة تنفيذية لقيادة المرحلة الانتقالية، والقضاء على المنظمة الإرهابية OAS، وقيادة استفتاء تقرير المصير وانعقاد الاجتماع للمجلس الوطني للثورة وتحديد معالم الدولة الجزائرية المستقلة.

الفصل الثالث

أزمة الصائفة من بدايتها حتى الانفراج

المبحث الأول: أطراف الأزمة وأسبابها

المطلب الأول: أطراف الأزمة

المطلب الثاني: أسباب أزمة صيف 1962م

المبحث الثاني: انفجار أزمة صيف 1962م

المطلب الأول: اجتماع زموره

المطلب الثاني: التصادم المسلح

المبحث الثالث : انفراج الأزمة

المطلب الأول :انتخ ابات 20سبتمبر 1962

الفصل الثالث: أزمة الصائفة من بدايتها حتى الانفراج

لقد كان الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة CNRA من أهم وأبرز الأحداث في تاريخ الثورة التحريرية، لأنه منعرج حاسم في تحقيق الاستقلال وإعادة بناء الدولة، جعلت مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة تسعى لفرض صورتها وأفكارها، حول آليات الانتقال نحو مرحلة تجسيد الاستقلال، منطلقة من مكانتها أثناء مرحلة التحرير ما خلف أزمة كادت تعصف بالجزائر ووقوع حرب أهلية [1]، وسندرس في هذا الفصل هذه الأزمة ونبرز أطرافها وأسبابها ومجريات أحداثها إلى غاية انفراجها.

المبحث الأول: أطراف الأزمة وأسبابها

إن الأزمة التي ظهرت في الجزائر خلال صائفة 1962م ولم تكن عسكرية في أساسها بل كانت سياسية هددت الجزائر في وحدتها إذ قسمت الجزائر إلى مجموعات.

المطلب الأول: أطراف الأزمة

1 - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لقد ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود فكر القادة الجزائريين منذ 1956م، فقد بدأت تتبلور الفكرة بعد اختطاف الزعماء الخمس بتاريخ 28 أكتوبر 1956م[2]، بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال بعض قادتها.

ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957م وقد أشرنا إليه سابقًا، أين اتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ CCE بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية [3]، وتأكد مبدأ تكوين الحكومة في مؤتمر طنجة المنعقد بتاريخ 27 أفريل 1958م، بحضور كل من ممثلي الحزب الشيوعي التونسي وحزب الاستقلال المغربي وحزب جبهة التحرير الوطني والمتمثلة من قبل كل من عبد

1- حكيمة شتواح: **"الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962م"**، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مج.2، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 149.

2- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1945-1958م، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 178.

3- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962م)، ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999م، ص. ص 105-106.

الحميد مهري وعبد الحفيظ بوصوف عضوي لجنة التنسيق والتنفيذ. وجد الوفد الجزائري من كلا الحزبين تأييداً وتشجيعاً فيما يتعلق بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA[1]، فقد أدرك قادة جبهة التحرير الوطني مبكرًا لتقرير اللجنة المكلفة بدراسة مسألة تشكيل هذه الحكومة، وبعد معالجة الوضعية السياسية والعسكرية على ضوء المعلومات التي قدمها مسؤولوا الثورة[2]، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بإجماع أعضاءها ما يلي:

1) تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن.

2) تركيبة الحكومة (أسماء الوزارات).

3) القيام بمعرفة مواقف وآراء الحكومات الصديقة حول إمكانيات الاعتراف بهذه الحكومة.[3]

قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب، ولمين دباغين من جهته رفقة بوصوف بزيارة إلى المغرب لإعلام محمد الخامس، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلعا لحبيب بورقيبة على القرار، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة GPRAليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى جمال عبد الناصر.[4]

تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان تأسيس رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، علمًا أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت[5]، وأذيع الإعلان على أمواج الأثير من القاهرة ومن الرباط وتونس.[6]

وعرفت الحكومة المؤقتة GPRA ثلاثة تشكيلات منذ تاريخ تأسيسها، نذكرها فيما يلي:

1- عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 410.

2 - محمد حربي: المصدر السابق، ص186.

3 - رمضان بورغدن: المرجع السابق، ص 353.

4- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58-1959م من خلال محفوظات المركز الوطني للأرشيف - بئر خادم، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001-2002م، ص 21.

5- عمر بوضربة: المرجع نفسه، ص 21.

6- عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 412.

1/ الحكومة المؤقتة الأولى (1958-1960م): كانت الحكومة الأولى برئاسة فرحات عباس وكريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر منصب وزير الدولة، والدكتور لمين دباعين وزير الشؤون الخارجية، ومحمود الشريف وزير التسليح والتموين، وعبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة والاتصالات، وبن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية ومن خلال هذه التشكيلة الحكومية.[1]

نلاحظ أنها جاءت شاملة تقريباً لجميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، إذ أطلق عليها في بعض المراجع بحكومة الإجماع الوطني، كونها ضمت ممثلين عن الأسر السياسية الجزائرية التقليدية على أن القوة السياسية الجديدة، التي فجرت الثورة هي التي استحوذت على النصيب الأكبر في هرم هذه الحكومة المؤقتة.

لقد تعرضت تشكيلتها الأولى لعدة مؤامرات، كما أتهم رئيسها في بعض القضايا، وظهرت الصراعات على الزعامة بين الباءات الثلاث كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، والرغبة في الانقلاب على فرحات عباس من طرف كريم بلقاسم وبن خدة، فلم يكن مناصر لسياسة فرحات عباس، حيث أكد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على التوجهات الاشتراكية.[2]

2/ الحكومة المؤقتة الثانية (18 جوان 1960- أوت 1961م): تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة، فعينت لجنة مكونة من محمدي السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب لتشكيلها وتعيين الوزارة والرئيس، مع أن كريم بلقاسم أصر على أنه المؤهل لرئاستها، وذلك لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي لا يزال على قيد الحياة [3]، كما طالب بإنشاء سلطة جديدة قوية مهمتها إدارة الحرب.[4]

لقد ضمت هذه التشكيلة كل من فرحات عباس رئيساً وكريم بلقاسم نائباً للرئيس ووزير الشؤون الخارجية، وأحمد بن بلة نائب الرئيس ونفس المنصب كان لمحمد بوضياف، أما وزارة الداخلية فكانت من نصيب لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف اهتم بوزارة الاتصالات والاستخبارات، أما أحمد فرنسيس

1- فرحات عباس: تشريح حرب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المسك، 2010م، ص 321.
2- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص. ص 227-228.
3- سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص. ص 107-113.
4- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 436.

فكان وزيرًا للمالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية كانت من نصيب [1] عبد الحميد مهري، بينما محمد يزيد فكان وزير الإعلام، و محمدي السعيد وزيرًا للدولة، كذلك نفس المنصب شغله كل من محمد خيضر وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط، وعهدت وزارة الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال. كما تم إنشاء مجلس عام للأركان بقيادة هواري بومدين.[2]

3/الحكومة المؤقتة الثالثة (سبتمبر 1961- أوت 1962م): لقد أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيس وبالتالي تغيير أسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات وتزايد تسلط المنظمة الجيش السري O.A.S، التي لجأت إلى استعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين، وغضب أعضاء قيادة الأركان الحربية من عجزهم في اجتياز حاجز الحدود الذي يمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي، وحاجز الاستيلاء على السلطة في الخارج، كما دعى بن يوسف بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء وتنصيبها في الجزائر لإثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة والبحث عن اتفاق بين جميع القادة.[3]

كما قرر المؤتمرون ضرورة انتهاج سياسة جديدة تتميز بالشدة والإصرار على مطالبهم وعدم التنازل عنها، وضرورة إبعاد العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي، وتعويضها بأخرى قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بصلابة.[4]

وأهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري تحت رقابة المجلس الوطني لثورة، لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير الوطني في مواجهة منظمة الجيش السري، والعمل على كسب مزيد من الاعتراف والدعم الدولي، من خلال إقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية، وتبعًا لذالك منح مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج.

وفي سبتمبر 1957م قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE أن تحول نفسها إلى حكومة مؤقتة مدفوعة بأوضاع صعبة كانت تمر بها[5]، وقد ذكر محمد حربي أن هذه اللجنة وجدت نفسها إمام وضع صعب جراء توسع

1 سعد دحلب: المصدر السابق، ص 113.

2- المصدر نفسه، ص 136.

3- المصدر نفسه، ص 113.

4- المصدر نفسه، ص 136.

5- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 372.

عملياتها المسلحة لتشمل فرنسا، وأضاف أن الأوساط القيادية داخل الجبهة لم تخفي أن هدفها من هذه المبادرة، هي تجنب الصعوبات الموضوعية لإزالتها.[1]

قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف الحكومة استنتاجاتها، وجاء جوابها إيجابياً، حيث أكدت أنه على الصعيد الجزائري سيقنع هذا الأخير الشعب بالعمل والتضحية في محاولة إفشال سياسة الاندماج الفرنسية، أما على الصعيد الفرنسي فعبرت اللجنة عن هدفها من إقامة هذه الهيئة بقولها: "إذا كان صحيحاً أن الحكومات المتتالية سمحت تكرر أن تشكيل حكومة قد يحول دون مفاوضات محتملة ينبغي تفسير هذا التهديد لهم بالتحديد لتطوير وسائل عملنا بكل الطرق"، وبعد مناقشة القادة المجتمعون [2]، نحن المجلس الوطني للثورة لجنة مكونة من محمد الصديق بن يحي وداود عمار المسؤول عن جبهة التحرير الوطني في فرنسا ومحمدي السعيد، للتشاور واقتراح حكومة جديدة حيث تشكلت هذه الأخيرة من بن يوسف بن خدة الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها، كما عوض سعد دحلب وكريم بلقاسم في وزارة الشؤون الخارجية حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائباً للرئيس، ونفس المنصب شغله محمد بوضياف.[3]

أما حسين آيت أحمد ورابح بيطاط ومحمد خيضر، فقد أوكلت إليهم مهمة وزراء الدولة، بينما عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاستخبارات، أما محمد يزيد وزيرًا للإعلام، ومحمدي السعيد وزير الدولة، ونفس المنصب شغله لخضر بن طوبال كما ألحقت وزارة المالية والشؤون الاقتصادية بين يوسف بن حدة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة وبعض الصلاحيات على الباءات الثلاث.[4]

2 - مبادئ الحكومة المؤقتة:

ومن مبادئ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، نذكرها فيما يلي:

1- محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954-1962م، تر.: كميل قيصر داغر ، ط.1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1983م، ص 185.

2- مصدر نفسه، ص 186.

3- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 587.

4- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 137.

1) الوفاء للماضي وهنا جملة من التواريخ التي عرفتها الجزائر نذكر منهما تاريخين مهمين، هما 05 جويلية 1830م التي الذي أسقط فيها الاستعمار الفرنسي للدولة الجزائرية، والتاريخ الثاني هو 19 سبتمبر 1958م التاريخ الذي انبثقت فيه أول حكومة مؤقتة جزائرية إذانًا بعودة انبثاق الدولة الجزائرية.

2) موقف الحكومة من الشعب الجزائري ونضاله وكفاحه المسلح الذي يقوده منذ خمسة سنوات كاملة.[1]

3) تعهدها أمام الشعب الجزائري بتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية.

4) إعلان مسؤولية فرنسا في هذه الحرب وتحملها تبعاتها، أمام الملء وذلك باعتدائها على الدولة الجزائرية في 1830م وانتهاكها لمقدسات الشعب الجزائري، وادعائها أن الجزائر فرنسية واستمرارها في قمع الشعب الجزائري بمختلف الوسائل الإجرام والإرهاب والإبادة.

5) توضيح رسمي يتعلق بالسياسة الخارجية التي سارت عليها الثورة حتى الآن، والتي لن تحيد ع نها الحكومة المؤقتة في المستقبل إزاء البلدان المغاربية والأقطار المشرقية.[2]

3 - هيئة الأركان لجيش التحريري الوطني:

بعد فشل القاعدة الشرقية واثبات عجزها خاصة في تنظيم وسيطرة جيش الحدود، هذا عجل في نشأة هيئة بين القاعدتين، ولم تظهر إلى الوجود إلا بعد مؤتمر طرابلس، الذي اتفق على اجتماع العقداء العشر الذي يضم المؤسس الأول لهذه الهيئة [3]، فقد أدت جملة من العوامل إلى انعقاد هذا الاجتماع، نذكر منها الصراع بين السياسيين والعسكريين، بالإضافة إلى سياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة والذي عمل على محاولة فصل الشعب الجزائري عن جيش التحرير، ومحاولته دمج الشعب الجزائري والمساواة بينه وبين الفرنسيين [4]، ومن الأسباب كذلك الأزمات والخلافات بين قادة الولايات، فاستغلت فرنسا ذلك وقامت بإمداد الخطوط الشائكة على طول الحدود المعروفة بخطي شال وموريس، وكذلك خلاف الباءات الثلاث

1- اسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبادئها " المجاهد لسان حال جبهة وجبهتي التحرير الوطني، عدد 40، 10 أكتوبر 1958، ص4

2- نبيل بلايلي: الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1990م، ص 201.

3- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكر والسياسي، دار المعرفة، الجزائر، 300، ص 17.

4- محمد حربي: جبهة التحرير الاسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 180.

عندما فكر كريم بالقاسم في تشكيل لجنة موحدة لتمرير السلاح، الأمر الذي أثار استياء لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف.[1]

فقد عقد اجتماع العقداء المعروف بالمؤامرة في 6-12 ديسمبر 1958م بالطاهير بجيجل بالولاية الثانية، تمت الدعوة للاجتماع بواسطة العقيد عميروش آيت حمودة قائد الولايات الثالثة، وحضر قواد بعض الولايات، فعن الولاية الأولى [2] الحاج لخضر (لعبيدي محمد الطاهر)، وعن الولاية الرابعة أحمد بوقرة، وسي الحواس عن الولاية السادسة، وغاب عنه علي الكافي والعقيد لطفي وذلك لأسباب خاصة رغم قبولهما مبدأ المشاركة ، غير العقداء واصلوا الاجتماع. ودرس هذا الاجتماع الذي دام مدة سبعة أيام المشاكل التي تعاني منها الثورة والمتمثلة في إشكالية التموين والتسليح ومسألة أولية الداخل والخارج ورفعت هذه النقاط إلى الحكومة المؤقتة GPRA[3]، وقد اعتبرت هذه الحكومة هذا الاجتماع بمثابة المؤامرة بسبب الانتقادات التي وجهها العقداء لها، حول الفشل الذريع في التسليح، وقد فكر هؤلاء العقداء التنسيق فيما بينهم دون الاعتماد على الدعم الخارجي، والقضاء على الحركات المضادة للثورة (حركة كوبيس، وبلونيس، وشريف بن سعيدي).

وبتاريخ 11 أوت 1959م انطلق اجتماع العقداء المعروف باجتماع العقداء العشرة بمقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بتونس ، حضرت شخصيات عديدة منها عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وكريم بلقاسم ومحمدي السعيد والهواري بومدين والعقيد لطفي وعلي الكافي وغيرهم [4] فعقد هذا الاجتماع في الفترة التي شهدت تأزم العلاقات بين أعضاء الاجتماع فخرج بعدة قرارات منها: تعيين مجلس وطني أوكلت له مهمة عقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني CNRA والتي حدد تاريخها بـ 6 ديسمبر 1959م، ومن الهداف التي يصبوا إلى تحقيقها نذكرها فيما يلي:

1) إعادة تنظيم الجيش.

2) تشكيل قيادة جديدة.

1- وهيبة سعدي: الثورة الجزائرية ومشكل السلاح 1954-1968م، دار المعرفة للنشر، 2009م، ص 133.

2- شاوش حباسي: **"من وثائق الثورة الجزائرية محاضرات جلسات اجتماع لجنة العشرة 11 أوت إلى 6 ديسمبر 1959م"**، القسم الثاني، مجلة الدراسات الإنسانية، ع2، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002 ص 316.

3 - رابح التونسي: العقيد عميروش وعملية الزرق، دار الهدى الجزائر 2011، ص 104.

4- أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسياً وتنظيمياً 1960-1962م، رسالة ماجستير قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، ص 11.

3) تحديد خطة عمل وآفاق مستقبلية.[1]

هذا الاجتماع الذي فتح الباب على مؤتمر طرابلس الذي أشرنا إليه سابقاً، كتنظيم سياسي والذي سوف يكون بوابة لظهور هيئة الأركان العامة EMG بين القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية بقيادة هواري بومدين.

عقد المجلس الوطني للثورة بطرابلس ما بين 6 ديسمبر 1959م إلى 8 جانفي 1959م، وبعد مشاورات وأخذ ورد تم تشكيل لجنة مكلفة بإعادة ترميم الساحة السياسية، ضمت هذه اللجنة شخصيات بارزة نذكر منها هواري بومدين قائد القاعدة الغربية ومحمدي السعيد قائد أركان القاعدة الشرقية.

وأقر الاجتماع جملة من الإجراءات والمتمثلة في إقصاء كريم بلقاسم عن منصبه وتعيين محمدي السعيد وزيراً للحكومة الجديدة، وتشكيل هيئة الأركان العامة للجيش EMG[2]، وتعيين هواري بومدين قائدًا لهذه الهيئة، فتم تأسيس هيئة الأركان العامة [3] في تاريخ 6 جانفي 1960م بقيادة محمد بوخروبة الملقب بهواري بومدين التابعة لجيش التحرير الوطني وبطاقم مساعد [4] متكون من عز الدين زراري وقائد أحمد وعلي منجلي وغيرهم، دخلت في مجال مهامها بشكل رسمي بداية من تاريخ فيفري 1960م، وتتمحور حول إعادة ترتيب الحدود الغربية والشرقية مع مواجهة السياسة الاستعمارية وإيجاد حل لخطي شال وموريس.

كلف هواري بومدين بصفته قائد هيئة الأركان العامة، مهمة إنشاء مراكز ومدارس لتكوين جنود جيش التحرير الوطني، ومن أبرز أعضاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير نذكر:

1) هواري بومدين HouariBoumédiène: ولد بتاريخ 23 أوت 1932م بقلمة أبوه يدعى الحاج إبراهيم [5] بخروبة واسمه الحقيقي محمد بوخروبة Mohamed Boukherouba، تلقى تعليمه على يد الشيخ محمد إمام قرية وتعلم قواعد الدين الإسلامي، مر بوخروبة بظروف صعبة خلال مسيرته التعليمية [6]، تقرر استدعائه سنة

1- بلحاج صالح: المرجع السابق، ص 55

*قائد أحمد : يدعى الرائد سي سليماني، التحق ب (ج،ت،و) نهاية 1955، عضو بقيادة الولاية الخامسة بوجدة و نائب بومدين 1958، عضو في قي ادة الأركان،انظر:صالح بلحاج المرجع السابق ص 717)

2- سعد دحلب: المصدر السابق ص 107

3- خالد نزار: يوميات حرب، تر.: سعيد اللحام، منشورات ANEP، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2004م، ص 242.

4- حميدة عبد القادر: المرجع السابق، ص 219،

5- احمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص 33.

6- عبد الله مقلاتي: قاموس شهداء أبطال الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 429.

1951م لأداء الخدمة الوطنية في صفوف الجيش الفرنسي، لكنّه رفض ورأى أنّ المخرج هو في الفرار بالسفر برا إلى المشرق عبر تونس ومنها توجه إلى مصر عبر ليبيا، وهناك التحق بالجامع الأزهر، كما نضال في صفوف حزب الشعب الجزائري، وعمل ضمن المكتب العربي.[1]

ولقد تأثر ثقافياً بالثقافة العربية الإسلامية، التي تشبع بها من خلال مراحله التعليمية الأولى، حيث تلقى تربية عربية إسلامية، وكذلك ولما انتقل إلى لمواصلة تعليمه بالمدرسة الكتانية في قسنطينة، باعتبار أن هذه الأخيرة هي مركز الحركة الإصلاحية التي تتزعمها جمعية العلماء المسلمين، التي كثفت نشاطاتها للدفاع عن الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري وانتمائه الحضاري العربي، عبر أئمة المساجد ومعلمي القرآن، وهناك نمى ثقافته الوطنية وساعدته على الاحتكاك بالنضال الوطني للأحزاب الوطنية والأفكار الاستقلالية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي انضم إليها وناضل في صفوفها وهو طالب في المدرسة الكتانية.[2]

التحق بصفوف الثورة الجزائرية منذ 8 ماي 1954م، واتجه إلى تلقي التدريب العسكري قبيل اندلاع الثورة[3] الجزائرية، حيث استقبل من طرف العربي بن مهيدي ثم عين بذلك في القيادة العامة للمنطقة العسكرية الغربية ليبدأ مهامه العسكرية في هذه المنطقة[4]، كما تقلد العديد من المناصب[5] تذكر منها: أصبح قائد عمل في هيئة الأركان العامة وبعد الاستقلال أصبح يعرف بوزير الدفاع في حكومة أحمد بن بلة، كما أصبح كذلك رئيساً للدولة الجزائرية سنة 1965م، وضل في الحكم إلى غاية وفاته في 27 ديسمبر 1978م.

2) علي منجلي Ali Mendjeli: من مواليد 07 ديسمبر 1922م بعزابة ولاية سكيكدة، أتم المرحلة الابتدائية تحت يد معلمه حسين المهيلي، امتهن حرفة بائع قهوة متجول، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، وواصل نضاله في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[6]، وأصبح مسؤولاً للحركة في قسمة عزابة،

1- أحمد بن مرسلي: **"دراسة شخصية بومدين"**، مج.1، العدد 1، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة عام 1954م، الجزائر، 1999م، ص. ص 88-89.

2- المرجع نفسه، ص 94، 98.

3- عمارة بوميادة: هواري بومدين وآخرون ما قله وأثبتته الأيام، تق.: عبد الحميد مهري، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2008م، ص 16.

4- أحمد بن مرسلي: المرجع السابق، ص 93.

5- عمارة بوميادة: المرجع السابق، ص 16.

6- بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1930-1989م، ج.2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 389.

وقد فاز في الانتخابات المحلية لعام 1947م ليصبح عضوا بالمجلس البلدي ممثلا عن الحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[1]

واصل نضاله السياسي كمسؤول بارز في الناحية إلى غاية انقسام الحزب، حيث التزم على إثر ذلك الحياد، ثم آثر التوجه الثوري على غرار العربي مهيدي ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد وزيغود يوسف ومحمد بوضياف وغيرهم، لذلك ساهم في التحضير لثورة أول نوفمبر 1954م، والتحق بصفوفها سنة 1954، وبعد مؤتمر الصومام 1956م أصبح عضواً بالولاية الثانية، وعين قائدًا لأول كتيبة لجيش التحرير الوطني بالولاية التاريخية الثانية، قاد أكبر معركة الثمانية أيام في الولاية التاريخية الثانية المعروفة بمعركة عين القصب بمليلة بنواحي عزابة بسكيكدة سنة 1957م.

وفي سنة 1958 التحق بتونس وتدرج هناك في المسؤوليات، عين عضو في قيادة القوات العامة لجيش التحرير الوطني 1958م،فعين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA سنة 1958م، كما عين عضو في عضو المحكمة العسكرية، ولما شهد جيش التحرير حالة من التدهور نتيجة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، ما عجل بطرح الموضوع على لجنة التنسيق والتنفيذ CCE[2]، وهذه الأخيرة التي أقرت على ضرورة إلغاء لجنة العمليات العسكرية وتشكيل تنظيم جديد عرف بهيئة الأركان العامة لجيش التحرير، لي صبح عضواً في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني نهاية سنة 1959م، وفي مارس 1960م عُيّن مساعداً لقائد هيئة الأركان العامة هواري بومدين، زيادة إلى مشاركته في المرحلة الأولى من مفاوضات إيفيان 20 ماي و13جوان 1961م، وبعد الاستقلال أصبح علي منجلي عضواً في المجلس التأسيسي، وفي سنة 1965م أصبح عضواً في مجلس الثورة إلى غاية سنة 1967م، توفي في سنة 1998م.[3]

3) قائد أحمد Ahmed Kaïd: ولد قائد أحمد الملقب بسي سليمان من مواليد في 17 مارس 1921م بولاية تيارت بالغرب الجزائري، عاش في ظل أوضاع حسنة[4] لامتلاك أسرته للثروة، وأثر ذلك على تنشئته الثقافية، ونشير هنا إلى أنه كان مفرنس تماماً فكان خطيبًا مفوه ومؤثر ومقنع باللغة الفرنسية ولا يجيد الحديث باللغة العربية، وقد أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد عودته مباشرة

1- محمد عباس: المصدر السابق: ص 450.

2 - المصدر نفسه، ص 450.

3 - بوجمعة ذيب: استحضار مسار العقيد علي منجلي، جريدة المساء يومية إخبارية وطنية، الرابط: https://www.el-massa.com/dz، 2023/06/03م.

4- عمار بوميادة: المصدر نفسه ص18.

التحق بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يترأسه فرحات عباس فكان عضوًا فيه، ليصبح مستشارًا لمدينة تيارت خلال عامي 1951م إلى 1954م.[1]

التحاق مع جماعة هذا الاتحاد بالثورة التحريرية عام 1956م، وترقى في المناصب حتى وصل إلى رتبة رائد جيش التّحرير ليصبح عضو قيادة الولاية الخامسة، وبتاريخ 1958 أصبح قائدًا على الولاية الخامسة، وفي اجتماع العقداء العشر الذي أشرنا إليه سابقًا، أين تم إنشاء هيئة الأركان لجيش التحرير يرأسها العقيد هواري بومدين، وعين الرائد قايد أحمد نائباً له إلى جانب الرائد علي منجلي، ليصبح قايد أحمد من الأصدقاء المقربين لبومدين قائد هيئة الأركان [2]، شارك في مفاوضات إيفيان الأولى 1961م رفقة الرائد علي منجلي كممثلين عن هيئة الأركان العامة، وتقلد العديد من المناصب منها: عضو مجلس قيادي الثورة، عين على رأس جبهة التحرير الوطني، كما تمت إقالته من قيادة الأركان من طرف رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بتاريخ 30 جوان 1962م.

غير أنه في آخر المطاف استقر بالرباط بالمغرب بسب خلاف مع هوراي بومدين أين وافته المنية بشكل مفاجئ على إثر سكتة قلبية يوم 05 مارس 1978م.[3]

4) عز الدين زراري: التحق بصفوف الثورة 1955 تعرض خلال انخراطه إلى مجموعة من التوصيات وتم خلالها إلقاء القبض عليه سنة 1956م[4]، سجن مدة ثلاثة أشهر ثم تمكن من الفرار، عين قائد للولاية الرابعة، تقلد عدة مناصب منها: عضو المجلس الوطني للثورة، عضو في هيئة الأركان العامة، كما أنه [5] تواصل مع الحكومة المؤقتة خاصة خلال خلافها مع هيئة الأركان فاستعانت به في ذلك حوار التفاوض مع الهيئة التنفيذية المؤقتة وهذا لإيجاد حد للأعمال الإرهابية.

4 - نشاطات هيئة الأركان العامة:

1- رابح لونيسي: **"مجموعة وجدة في الجزائر-ماذا بقي منها؟-"** ، الحوار المتمدن ، العدد: 6035، 2018/10/26م، الرابط: https://www.ahewar.org، 2023/06/03م.

2- رابح لونيسي: **"مجموعة وجدة في الجزائر- ماذا بقي منها؟-"**، المرجع السابق.

3- ولد لحسن محمد الشريف: عناصر الذاكرة حتى لا ننسى أحد من المنظمة الخاصة 1957م إلى الاستقلال الجزائري 05 جويلية 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 11..

4- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 299.

5- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 716.

أدركت هيئة الأركان العامة أن المسؤولية التي حملتها اللجنة الوزارية للحرب، أنها كانت كبيرة بتاريخ 31 جانفي 1960م، وأمام هذا الوضع الذي كان يعيشه جيش التحرير الوطني في الحدود من تفكك وإطارات مبعثرة[1]، قررت إتباع إستراتيجية عسكرية ممنهجة لمواجهة قوات جيش الاستعمار الفرنسي، وجعله في حالة استنفار وطوارئ دائمة، فقامت بأولى خطواتها التي تتجلى في إعادة تنظيم جيش الحدود عبر ما يلي:

1) إفراغ سجون كل من دندن بباجة وتاجروين Tajerouine الواقعان في تونس من الجنود المسجونين.

2) إطلاق سراح الضباط المسجونين في قضية العموري واتخذت منهم جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية.

3) قامت بتقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين، قاعدة شرقية قسمت إلى منطقة عمليات شمالية ومنطقة عمليات جنوبية ونفس التقسيم عملت به القاعدة الغربية.[2]

4) قامت بتشكيل وحدات قتالية بصفة موحدة وكل واحدة لها علم خاص، وقامت كذلك بتدعيم جيش الحدود، وذلك عن طريق استغلال كل المغتربين الجزائريين لمضاعفة تعداد صفوف الجيش، وقد ذكر في المصادر أنه التحق عشرون ألف جندي.[3]

5) استحداث نظام الفيالق والكتائب من خلاله تمكنه من تحقيق الأهداف التي رسمتها، وقد استثمرت على نفس النهج.

وهكذا استطاعت هيئة الأركان العامة سد الفراغ الذي تركته لجنة العمليات العسكرية COM، وأصبحت تملك جيش منضم وموحد يعمل بخطط ممنهجة، وهذا ما سيولد لها خلافات مع الحكومة المؤقتة GPRA واللجنة الوزارية للحرب التي اشترطت عليها هذه الأخيرة، تقديم كل التقارير المتعلقة بالعمليات العسكرية لها قبل البدء في تنفيذها وأرادت أن تسلط عليها بموجب قرار مجلس الولايات ما سنتطرق إليه فيما بعد من خلال خلافاتها مع الحكومة المؤقتة واللجنة الوزارية للحرب.[4]

1- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 184.

2- الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد، تحرير عبد العزيز بوباكير، ج.1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 149.

3- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 280.

4- جمال بلفردي: **"علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين"** ، مجلة المصادر، مج.12، العدد 1، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة عام 1954م، الجزائر، 2010م، ص. ص 113-114.

المطلب الثاني: أسباب أزمة صيف 1962م

لقد دب الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان تبعاً للقرارات التي خرج بها اجتماع طرابلس 1960م، وقد تغيرت الكثير من الأوضاع بعد هذا التأسيس لصالح نفوذ سيطرة الباءات الثلاث: كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف [1]، بعد أن كانت الوحدات مشتتة فأصبحت تحت قيادة موحدة برئاسة هواري بومدين الذي عرف بشخصية المحورية، ولقد تميز هذا الخلاف حول المسائل التالية:[2]

1) السلطة على الولايات، بحيث اعتبرت قيادة الأركان العامة نفسها المسؤولة من ولايات الداخل، باعتبارها ركيزة لجيش التحرير الوطني [3]، ويجب على اللجنة الوزارية للحرب أن تعاملها على هذا الأساس إلا أن هذه الأخيرة رفضت هذا المبدأ خاصة وأنه كيف لهيئة على الحدود وفي الخارج أن تسيطر وتسيير نشاط ولايات الداخل، فزاد قاعدة التنافس بينهما حول مسألة مضاعفة جيش الحدود، وقضية المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، وتجنيد الأطباء والطلبة.

وما زاد من تأزم الوضع بين الطرفين هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود من عدم التقدم نحو الداخل، الأمر الذي كان يشكل خطرًا على هيئة الأركان التي كانت متخوفة من ذلك، خاصة من الخطوط الشائكة الملغمة على الحدود التي راح ضحيتها الكثير من المجاهدين. فوقعت هيئة الأركان في وضعية صعبة إن تقدمت نحو الداخل سوف تفتقد سيطرتها على جيش التحرير الوطني، وإن لم تتقدم سوف تخسر هيبتها، وتكون قد عبرت عن رفضها للكفاح في الداخل بطريقة غير مباشرة، وهذا ما سيؤدي إلى فقدان هيبتها وتسقط مكانتها بين صفوف جيش التحرير الوطني والولايات الداخل.[4]

2) أحدثت حادثة الطيار الفرنسي التي أشرنا إلينا سابقًا، انشقاقاً كبيرًا بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، وتعود أحداثها إلى 21 جوان 1961[5] وذلك بعد سقوط الطائرة الفرنسية على الأراضي التونسية، فأسر طيارها من قبل جيش التحرير الوطني، ما دفع بالحكومة الفرنسية إلى إجراء اتصالات مع الحكومة التونسية لاسترجاع طيارها، حيث طالبت من الرئيس الحبيب بورقيبة أن يسلم لها طيارها فوافق على ذلك،

1- ريم شويحات: **"الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة 1960-1961م"**، مجلة القضايا التاريخية، مج.1، العدد 1، 2016م، ص 234.

2- إبراهيم لونسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني في ظل الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الهومة، الجزائر، 2017م، ص 94.

3- سعد بن البشير، العمارة، هواري بومدين، القائد 1932.1978 حضر الكتاب البلدية الجزائر، ص 29

4- زوهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة، مؤسسة إحدادن للنشر، الجزائر، 2003م، ص. ص 54، 62.

5 - محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص. ص 217-221.

وطلب من هيئة الأركان العامة لجيش التحرير تسليم الطيار ، إلا أن هذه الأخيرة رفضت واعتبرت الطائرة كانت تتجسس على نشاط جيش التحرير الوطني [1]، الأمر الذي أدى بالحكومة التونسية أن تمارس عليها ضغوطات من خلال قطع الماء والتموين عن جيش الحدود، ومنعت عنها قوافل الأسلحة.

هذا ما دفع بالحكومة المؤقتة GPRA التدخل عن طريق رئيسها فرحات عباس [2]، الذي طلب بدوره من الهواري بومدين أن يقبل بقرار الحكومة التونسية، التي أصبحت تهدده بتدخل القوات التونسية وإخراج الطيار إجبارياً، وبعد مشاورات [3] ومراوغات دامت عدة أيام، قرر بعدها الهواري بومدين تسليم الطيار وفي المقابل قدم استقالته، فكانت القطيعة النهائية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة في 15جويلية 1961م، فتراجع نشاط هذه الهيئة وانتشر التمرد والعصيان في صفوف جيش الحدود الذين طالبوا بعودته، فقام بومدين بإعداد مذكرة وجهها إلى الحكومة المؤقتة GPRA عبارة عن أكوام من التهم في حقها، وقام بتوجيه دعوة للمجلس الوطني للثورة CNRA بالتدخل من أجل حل هذه الأزمة.

3) تعتبر اتفاقية إيفيان من أسباب الأزمة بين هيئة الأركان EMG والحكومة المؤقتة GPRA، فقد اتسمت هذه الهيئة بموقفها الحيادي في قضية المفاوضات أمام قرارات المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة اللذان ساندا ووقعا على نص الاتفاقية، إلا أن هيئة الأركان العامة اعتبرته مجرد حبر على ورق، وخاصة أن حرب السبع سنوات لم تكن ضمن بنود الاتفاقية [4]، وأن فرنسا كانت قد أصدرت قرار منع معارضة عودة قيادة هيئة الأركان مع جيشها إلى الثكنات العسكرية [5]، كما يمكن تفسير هذا الرفض للمفاوضات راجع إلى خلافها مع الحكومة المؤقتة، خاصة وأنها قد وجهت لها اتهامات تتعلق بسعي الحكومة المؤقتة لضرب وحدة جيش التحرير.

4) لقد كان لإنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية والتي تطرقنا إليها في الفصل الثاني، من بين الأسباب التي كان لها دور في الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، حيث ترى هذه الأخيرة أن هذه الهيئة التنفيذية تدعم المصلحة الفرنسية [6]، أما عن سبب المعارضة الرئيسي فنجد أن الهيئة التنفيذية منحت

---

1 - نات قاسي إلياس: المرجع السابق، ص 170-171.

2- محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأول أنموذجاً، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر 2007م، ص 64.

3- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. ص 492-493.

4- جمال بلفردي: المرجع السابق، ص 142.

5- رضا مالك: المصدر السابق، ص 379.

6- زبيحة زيدان: جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م، ص. ص 135-142.

لنفسها جملة من الشروط ما بعد الاستقلال، ونسبت لنفسها لقب مؤسس المجلس التأسيسي، كما نصت في ذات السياق على جملة من القرارات شكلت خطورة على الشعب الجزائري من جهة وعلى مستقبل الجزائر من جهة ثانية، ولعل أهم قرارات هذه الهيئة، نذكر ما يلي:

أ/ إنشاء شراكة مع فرنسا لتحقيق التعاون الجزائري الفرنسي، كون هذه الهيئة التنفيذية كانت تخدم المصلحة الفرنسية منذ تأسيسها.

ب/ منح بعض الشخصيات الفرنسية مناصب حساسة في المجالس الجزائرية.

وكان آخر شرط الذي قلب الموازين هو تسليم السلطة إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة [1]، وهذا القرار جعل هواري بومدين يخرج عن هيمنته، ويعبر عن رفضه ومعارضته للهيئة التنفيذية، ولقد لقبها بالخادمة لفرنسا خاصة وأن فرنسا قد رأت في هذه الهيئة المساند الوحيد الذي يجب أن يُحظى بالشرعية، مستغلة في ذلك الفراغ الناجم عن عدم وجود قيادة شرعية وغياب المجلس الوطني للثورة، ورغم ذلك يبقى هواري بومدين ثابتاً في موقفه المستنكر للهيئة التنفيذية.

5) في سنة 1962م لم تكن هيئة الأركان في صراعها مع الحكومة المؤقتة قادرة على استلام السلطة، بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعديه كانوا حاضرين ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، ولهذا السبب قررت هيئة الأركان أن تبحث لنفسها عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم شروط الشرعية لمواجهة خصومها[2] في الحكومة المؤقتة وحلفائها من بعض الولايات. في البداية فكر بومدين كسب شخصية بوضياف لكن نصيحة عبد العزيز بوتفليقة جعلته يختار أحمد بن بلة [3] القريب إيديولوجياً منه، ومن جهة كان بن بلة يتفق مع هيئة الأركان حول كيفية حل الأزمة عن طريق تبني برنامج وتأسس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة.[4]

6) صراع الولايات، حيث انقسمت الولايات الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا مع الحكومة المؤقتة بقيادة كريم بلقاسم، والولاية الأولى والسادسة بقيادة أحمد بن بلة، وسعت كل مجموعة إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل. وكانت الولاية الرابعة المستهدف الأول من هذه السياسة، لأنها تسيطر على

1- رضا مالك: المصدر السابق، ص 296.

2- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 13.

3- التراث: مجلة تاريخية اثرية، جمعية التاريخ والتراث الاثري بمنطقة الاوراس العدد9، باتنة، 150

4- صالح بن الحاج: المرجع السابق، ص 516

العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة. لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن شريف وقايد أحمد إلى محاولة إقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة، لكن ردة فعل قادة الولاية كان حازماً، حيث أصدروا قرار بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا عليه الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان. أما قايد أحمد فقد رفضوا جميع أطروحاته وأكدوا حيادهم، وتم القبض عليه في الولاية الثانية بنفس التهمة، أما الحكومة المؤقتة GPRA فقد كانت لها مساعي مماثلة من خلال كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم الذين دخلا الجزائر يوم 10 جوان 1962م[1]، وانتقلا إلى الولاية الثالثة بغية ضمان مساندتها للحكومة المؤقتة، وخاصة أن هذه الولاية استخدمت تفويضها في المجلس الوطني بطرابلس ضد كريم بلقاسم، وردًا على هذه المساعي قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد من خلال اجتماع عام لها[2]، في زمورة وسنشير إليه لاحقًا.

7) الصراع الأيديولوجي والثقافي، حيث كان التيار الليبرالي الغالب في الحكومة المؤقتة هو الطرف الذي يحترم اتفاقية إيفيان، وإذا كان بن يوسف بن خدة التحق بتونس لاستئناف مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA المسؤولة تجاه فرنسا عن تطبيق اتفاقية إيفيان، فبالمقابل توجه أحمد بن بلة إلى القاهرة معلنًا بذلك شق عصى الطاعة ويدعو إلى عدم الاعتراف بقرارات هذه الحكومة [3]، فقد جاء ضمن جدول أعمال اجتماع طرابلس بندين هما:

أ/ إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الدولة الجزائرية الجديدة جاء في بنوده: الخيار الاشتراكي كأساس لبناء جزائر ما بعد الاستقلال، وتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد.

ب/ انتخاب قيادة جديدة لجزائر ما بعد الاستقلال.[4]

يؤكد بن خدة بأن كل من الحكومة المؤقتة GPRA والمجلس الوطني للثورة CNRA لم يحضرا لبرنامج ما بعد الاستقلال وخاصة المسائل المتعلقة بالتنمية، ونجد انعدام المشروع الاجتماعي للدولة الجزائرية المستقلة، لأن ميثاق طرابلس أكد فقط على النهج الاشتراكي.[1]

1- الزبيري الطاهر: المصدر السابق، ص 15.

2- مريم شويحات: المرجع السابق، ص 238.

3- علي الكافي: المصدر السابق، ص 287.

4- حنيفي هلايلي: **"الجزائر أزمة صيف 1962م وإرهاصات إعادة بناء الدولة الحديثة"**، عصور الجديدة، العدد 11، 12، 2014،ص 394.

المبحث الثاني: انفجار أزمة صيف 1962م

يمكن إعتبارإجتماع زمورة النقطة الفاصلة التي أدت إلى إنفجار الوضع والقطيعة .المبحث الثالث:بعد التطرق إلى مجريات ووقائع الصراع بين الطرفين المتنازعين كان لا بد من الإطلاع على إنتخابات 20سبتمبر 1962م والنتائج بإعتبارها حدا فاصلا للوصول إلى نقطة تفاهم مشتركة,وهذاماسيكون محل الدراسة الآتية.

المطلب الأول: اجتماع زمورة

بعد اجتماع طرابلس تقرر عقد اجتماع تنسيقي لمواجهة الخطر الذي يحدق بالبلاد، وكان ذلك في زمورة [2] بالولاية الثالثة، جرى هذا الاجتماع في الفترة مابين 24-25 جوان 1962م[3]، حضره كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم وعلال الثعالبي[4]، والمسؤولون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر الخاصة وفيدرالية فرنسا، أوفدت أهم مسؤوليها عمر بوداود وقدور العدلاني وفيدرالية تونس [5]، بينما رفضت الدعوة الولايتان الأولى والسادسة، حيث تذرع قائد الولاية الخامسة العقيد عثمان سبب ذلك إلى برنامج عمل مكثف، ويقول علي هارون أن: "المجلس لم يكن في نيته مواجهة الولاية الأولى والسادسة والخامسة، لذلك تم استدعاء هذه الولايات للاجتماع عن طريق البريد في نفس اليوم الذي عقد فيه الاجتماع".[6]

وقد اتخذ الحاضرون قرارين حاسمين؛ تعلق الأول بإنشاء لجنة تنسيق بين الولايات للمحافظة على وحدة البلاد، وإعداد قوائم خاصة للمرشحين للمجلس الوطني التأسيسي. أما الثاني فيتعلق بتوجيه نداء إلى كل أعضاء الحكومة المؤقتة ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية من أجل حماية مصالح البلاد،وقد انتهى الاجتماع بالتنديد بالانشقاقات داخل الحكومة المؤقتة بإعلان حالة الطوارئ في

1- المرجع نفسه، ص 168.

2- زمورة: تعتبر من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية، فهي من الناحية الجيوستراتيجية تمتاز بموقع تحيط به جبال عالية وغابات كثيفة، موقع محوري بالنسبة للولايات الثلاث الفاعلة في الثورة، ما وفر خاصية جعلتها فريدة جعل منها منطقة عبور، فقدمت بذلك دعماً لوجستيًا وحيويًا للثورة، وهذا يفسر زخم الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة إبان ثورة التحرير. سمير بن سعدي: **"أزمة صائفة 1962م واجتماع ما بين الولايات 24-25 جوان 1962م"**، مجلة البحوث التاريخية، مج.5، العدد 2، ديسمبر 2021م، ص 427.

3- علي هارون: المصدر السابق، ص 71.

4- علال الثعالبي: من مواليد 1923م بسكيكدة وعمل مساعد لمحمد بوضياف، ثم مسؤولاً عن فيدرالية جهة التحرير الوطني بالمغرب، وعضو في المجلس الوطني للثورة (1956-1962م). انظر: عبد لله مقلاني: المرجع السابق، ص 135.

5- عمر بوداود: المصدر السابق، ص 233.

6- علي هارون: المصدر السابق، ص 74.

الولايات الثلاث، وطالب أعضاء الحكومة المؤقتة بعزل قيادة هيئة الأركان العامة. أما هذه الأخيرة فقد اعتبرت أن قرار مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة المؤقتة، بل من صلاحيات المجلس الوطني للثورة.[1]

إذن هذا الوضع أدى إلى زيادة الانقسامات وبروز تحالفات جديدة، وتحول الصراع من صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، إلى صراع بين مجموعتي تلمسان وتيزي وزو في نهاية شهر جوان 1962م، كانت الحكومة المؤقتة أضعف وفي وضع أسوء، لأنها صارت أكثر انقساماً، وباتخاذها قرار عزل قيادة الأركان زاد الوضع تأزماً.[2]

وبمجرد إعلان الاستقلال في 5 جويلية 1962م، انقسمت جبهة التحرير الوطني إلى مجموعتين، وتحول الصراع من صراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة أحمد بن بلة وهواري بومدين ضد مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، حيث ضمت مجموعة تلمسان الوزراء رابح بيطاط ومحمد خيضر ومحمدي السعيد، والأعضاء القدامى في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين ابعدوا عن قيادة الثورة الجزائرية في أوت 1961م وهم فرحات عباس وأحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، وانظم إلى فريق أحمد بن بلة أيضاً مسؤولون قدامى أمثال عمر أوعمران وياسف سعدي، وبعض المناضلات كجميلة بوحيرد والزهرة ظريف.

وتسيطر جماعة من تلمسان على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني، وهذه الولايات إنظمت إلى جانب أحمد بن بلة لأنها لا تملك سوى وزن بسيط في الجانب العسكري.[3]

حمل وفد بقيادة سعد حرموش و الرائد عز الدين زراري، قرارات الاجتماع إلى تونس لإبلاغ جميع أعضاء الحكومة المؤقتة بمقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان، فوافق حسين آيت أحمد و محمد بوضياف، في حين عارض أحمد بن بلة و محمد خيضر وانسحبوا من الاجتماع [4]، وبعد استشارت أعضاء

1- علي هارون، المصدر السابق، ص 82.

2- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 563.

3- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 62.

* عز الدين : اسمه رابح زراري، التحق بجيش التحرير 1955، أصبح قائد عسكري للولاية الرابعة سنة 1958، و عضو في المجلس الوطني للثورة و قيادة الأركان العامة، قائد المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة 1962، انظر صالح بلحاج: المرجع سابق ص 716.

4- محمد صايكي: شهادة ثائر من قلب الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 309.)

الحكومة أُعلن في الاجتماع عزل هواري بومدين وعلي منجلي وقايد أحمد، وتجريدهم من رتبهم، و هو القرار الذي رفضه أحمد بن بلة و قيادة الأركان.[1]

و في 30 جوان 1962م أقالت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة من خلال بلاغ وجهته إلى جيش التحرير الوطني، أكدت فيه أن الجيش يحتل المكانة التي يستحقها داخل الأمة، وتطالب الحكومة كل الجنود وضباط الولايات ووحدات الحدود بالانضباط والعمل تحت سلطتها وسلطة القيادة العسكرية المعينة من طرفها[2]، وقررت الحكومة ما يلي:

1/ التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة السابقة وتجريدهم من رتبهم.

2/ رفض كل أمر صادر من العقيد هواري بومدين والرائدين علي منجلي و قايد أحمد.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الذي اتخذته الحكومة المؤقتة بعزل قيادة الأركان لم يعد عليها بأي فائدة، فجنود جيش التحرير عند الحدود و الولايات بالداخل لم يمتثلوا لأوامرهم، وذهب أحد قادة الولاية الرابعة لخضر بورقعة إلى القول: "أن بن خدة لم يحسم جيدًا عناصر الصراع والتحالفات وعزل هيئة الأركان، وهذا القرار متأخر على أنه صدر بعد تعاظم نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه، كذلك استخف به هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية، ورأوا وجوده على رأس الحكومة غير شرعي".[3]

أما جماعة تيزي وزو ضمت إلى جانب رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة، أولئك الذين يخشون وصول أحمد بن بلة إلى الحكم، ليؤسس نظام ذا نمط ليبيرالي (بونابارتي)، مثل ما هو الحال في معظم البلدان التي تحررت من الاستعمار. هذه النظرة تقاسمها عدة وزراء أمثال حسين آيت أحمد و لخضر بن طوبال، وسعد دحلب وأمحمد يزيد ومحمد بوضياف [4]، هذا بالإضافة إلى مسؤولين من الولايات الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة، وفيدرالية فرنسا[5]، و الكثير من الشباب المثقف والنخبة المدنية اللاجئة خارج الحدود الجزائرية.

1- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر، الجزائر، 2009م، ص 288.

2- علي هارون: المصدر السابق، ص 80.

3- المصدر نفسه، ص 89.

4- المصدر نفسه، ص 89.

5- بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988م، تر.: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012م، ص 11.

في حين كانت الولاية الرابعة تعلن الحياد، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسيطر على الجزائر العاصمة والمرافق الأساسية للدولة، وقد حاولت مجموعة تلمسان كسبها إلى جانبها، إلا أنها باءت بالفشل، لذلك أصرت على السيطرة عليها بالسلاح عن طريق غزو العاصمة.[1]

المطلب الثاني: التصادم المسلح

تعد المواجهات بين مجموعة تلمسان وتيزي وزو حول مسألة تشكيل المكتب السياسي، فقد وافقت مجموعة تيزي وزو على تشكيلة المكتب بشرط استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم، وبالنسبة للولاية الرابعة كانت محايدة [2]، ويرى لخضر بورقعة أنهم اقترحوا تكوين مكتب سياسي يضم قادة الولايات كلها [3]، وبالنسبة للولاية الثانية قام أحمد بن بلة بزيارة لها في 06 أوت 1962م، واجتمع مع قادتها، وصل في النهاية إلى فتح ثغرة في صفوفهم ووزعهم إلى قسمين [4]، انظم فريق منها إلى جماعة تلمسان والفريق الثاني تبنى الحياء، وبذلك حقق بن بلة هدفه، وهو تحييد الولاية الثانية من النزاع لتبقى الولاية الرابعة وحدها والولاية الثانية كانت من البداية مترددة.[5]

وفي 19 أوت ازداد الوضع تأزماً، حيث ثارت الولاية الرابعة على تشكيلة المكتب السياسي، ورفضت بعض أسماء المرشحين فيها، وهم عبد الرحمان فارس والشيخ خير الدين و عبد الرزاق شنتوف [6]، وما زاد في تعقد الوضع الاشتباك الذي وقع يوم 20 أوت في أعالي العاصمة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة، وتوسع الخلاف وأعلن المكتب السياسي في تأجيل الانتخابات، وقامت مظاهرات في العاصمة منادية بشعار "الجيش إلى الثكنات"، كان هذا الشعار الذي أرفعته الحكومة المؤقتة في جويلية ضد هيئة الأركان. [7]

وفي 29 أوت اصطدمت الأفواج المسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة، راح ضحيتها حوالي 13 قتيلاً، و قد اشتد الهجوم على الولاية الرابعة من جميع الجهات سعياً لغزو العاصمة. وفي 30 أوت 1962م، وقع اجتماع في مدينة بوسعادة ضم الولاية الأولى والثانية بقيادتها الجديدة والخامسة والسادسة

1- علي الكافي: المصدر السابق، ص 297.

2- إبراهيم لونسي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 41.

3- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 105.

4- مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص 212.

5- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 120.

6- مصطف هشماوي: المصدر السابق، ص 213.

7- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 302.

وهيئة الأركان، وتقرر محاصرتها بقوات كثيرة من حيث العدد قرابة 40 ألف مقاتل، واعتبرت قيادة الولاية الرابعة ذلك انقلاباً عسكرياً على الحكومة المؤقتة صاحبة الشرعية في سلطة البلاد، وقرروا استعمال السلاح لمنع هذه القوات التي أرادت السيطرة على السلطة بالقوة.[1]

حينما توضح فشل أي اتفاق بينهما، بدأ جيش الحدود زحفه على العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية تحت قيادة العربي بن رجم ورابح بلوصيف، الأولى تحت قيادة الطاهر الزبيري، السادسة تحت قيادة العقيد محمد شعباني، والخامسة تحت قيادة سي عثمان. بدأت قوات الزاحفين على العاصمة تتقدم مرحلياً لدعم مواقعها، فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة [2]، ومن الشرق انتهوا إلى شارف سيدي عيسى، ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام (الشلف)، ومن جهتها وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية تتمثل في أن يتصدى بن خروف يوسف بقواته للزاحفين بمنطقة سيدي عيسى، والرائد رمضان عمار يعسكر في نواحي الأصنام، وتقوم قوات الرائد لخضر بورقعة بصدهم في مناطق عين وسارة، كانت نتيجة هذا الاصطدام نشوب معارك بين إخوة الكفاح وسقوط أكثر من ألف قتيل.[3]

والأمر المؤسف حقاً أن الآلاف من الخونة الانتهازيين، استغلوا هذه الأزمة وانظموا إلى القوى المتصارعة، وقد امتصت ولايات الداخل أكبر عدد منهم لتقوية نفسها في وجه جيش الحدود، فاختلط بذلك المجاهد النقي المخلص بمجاهد 19 مارس المزيفين[4]، وبتقدم قوات هيئة الأركان، حيث يروي لخضر بورقعة حول معركة قصر البخاري التي وصفها ببرلين الثانية، وهي المعركة التي دفعت بكل من بن بلة والعقيدين حسن الخطيب وحمد بوسماحة النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف القتال.

بعدها عقد اتفاق بين الطرفين، نص على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه، وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات، على أن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تُمثل فيهما جميع الأطراف بكامل الحقوق [5]. بهذا الاتفاق استقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 04 سيتمبر

1- محمد حربي: المصدر السابق، ص 303.
2- علي هارون: المصدر السابق، ص 186.
3- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 106.
4- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 64.
5- علي هارون: المصدر السابق، ص 195.

1962م، وأعلن محمد خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار، ليتم الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المحددة بيوم 16 سبتمبر 1962م.[1]

أمام انتصار المكتب السياسي لأحمد بن بلة، لم يعد هناك شيء اسمه الحكومة المؤقتة، فقد توارت هذه الأخيرة عن الساحة السياسة، ولم يعد لوزرائها حديث، وبقي بن يوسف بن خدة معزولاً وكان لهذا الأخير تصريح يوم دخول المكتب السياسي للعاصمة، وصفه المراقبون بالوصية السياسية، اعترف في تصريحه بسلطة المكتب، وأعلن نقل سلطات الحكومة إليه على أن تتم الإجراءات أمام المجلس التأسيسي بعد انتخابه.[2]

بتاريخ 04 سبتمبر 1962م جرى اتفاق بين محند أولحاج وأحمد بن بلة بطلب من العقيد سي حسن على تسوية للصراع، بإنهاء القتال وخروج الولاية الرابعة من العاصمة، وأن تقدم كل ولاية فيلقاً لتكوين القوة العسكرية للعاصمة وبهذا استقر المكتب السياسي في فيلا جولي (المقر الحالي للبنك الجزائري في المقابل لقصر الشعب)، وأعلن عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار.[3]

و في 06 سبتمبر 1962م خرجت قوات الولاية الرابعة من العاصمة كما جاء في الإتفاق، وفي 07 سبتمبر قرر مجلس هذه الولاية على دمج قواتها في الجيش الوطني الشعبي، وهذا دليل على إعتراف الولاية الرابعة بالمكتب السياسي، وفي يوم 09 سبتمبر دخل بومدين العاصمة على رأس قوات بلغت أربعة آلاف مقاتل، وفي نفس اليوم أعلن المكتب السياسي أن الأنتخابات ستكون يوم 20 من نفس الشهر، وفي هذا قال بن بلة " أن المكتب السياسي قد انتصر بفعل الشعب"[4]

و في 23 من نفس الشهر تم تنصيب المكتب السياسي لذي شكله بن بلة، وأعلن عن القائمة الجديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، ضمن 196 مرشحا يتوزعون على ستة عشر 16) (عمالة وقد أبعد منهم أعضاء من المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأسماء بعض المسؤولين كان لهم دورا هاما خلال حرب التحرير فمن بين 196 مترشحا .

1- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 188.

2-المرجع نفسه ص 188

3- علي هارون : المصدر السابق ص 196

4-لخضر بورقعة : المصدر السابق ص 123

المبحث الثالث: انفراج الأزمة

المطلب الأول: انتخابات 20 سبتمبر 1962

بعد أن حسمت الخلافات لصالح المكتب السياسي التابع لجماعة تلمسان ودخول قوات جيش الحدود إلى العاصمة، قام هذا المكتب بتعيين المترشحين لانتخابات الجمعية التأسيسية بالتنسيق مع قادة الولايات لانتخاب 196عضو.[1]

كما تم حرمان معظم الشخصيات الثورية المناهضة للمكتب السياسي من الترشح للانتخ ابات أمثال: يوسف بن خدة وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وسعد دحلب، صالح بوبندير وعلي كافي وعمار بن عودة وطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس ومحمد الصديق بن يحي ومصطفى لشرف وعبد السلام بلعيد[2]، وفي يوم 20 سبتمبر 1962 جرت الانتخ ابات التشريعية الأولى في الجزائر وتم التصويت على 196 عضو بالمجلس التأسيسي ، وكان بمثابة التصويت على الحكومة الجديدة والثانية وسن دستور جديد للجزائر.

إذن يوم 20 سبتمبر 1962 كانت الانتخ ابات التي مرت بظروف حسنة لأن الشعب الجزائري فضل أن تمثله مؤسسات تخدم حالته الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الفترة الاستعمار ية، وسبعة سنوات ونصف من الحرب ضد الظاهرة الاستعمارية.[3]

فقد نشر عبد الرحمان فارس نتائج الاقتراع، فكانت المشاركة هامة بـ 5.303.661 مصوتا من أصل 6.504.033 مسجلاً ووصلت نسبة الامتناع إلى 18.46%[4]، وفي 25 سبتمبر 1962 أُعلن عن تأسيس المجلس الوطني التأسيسي الذي تسلم الحكم من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي نفس التاريخ أُعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية. وبعد الزايد ات اللفظية في مقر الجمعية، اقترح أن يضاف إليها مصطلح الديمقراطية ثم الشعبية لتصبح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وهو الطابع الثلاثي الذي اصطبغ به نظام الدولة الجزائرية إلى اليوم، وجرى أيضاً اختيار رئيس الجمعية فانتخب فرحات عباس بعد د 155 صوتاً و36 بطاقة

1- مباركة بوندارة، تاوزي يمينة: أوضاع الجزائر بعد الاستقلال 1962-1965، مذكرة نيل تخرج شهادة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية العلوم الإسلامية، 2016، ص 29.

2- علي هارون: مصدر سابق، ص 206.

3- محمد عباس: فصول من ملحمة الجزائر، دار هومة، الجزائر ، 2012، ص 300.

4- علي هارون: مصدر سابق، ص 213.

بيضاء ولم يصوت أحد ضده، و هكذا فإن المعارضة التي تحددت في 36 صوتاً وهي الأصوات التي ستتناقص باستمرار ابتداءً من هذه الدورة التشريعية. تدل على أن المكتب السياسي كان دقيقاً في انتقاء المرشحين للجمعية[1]. في اليوم الموالي كلف قائد المكتب السياسي بطبيعة الحال بتشكيل الحكومة فبعد مناقشات 28 و29 سبتمبر من نفس السنة عينت الجمعية أحمد بن بلة رئيساً للمجلس ورئيساً للحكومة بعد د 159 صوتاً ضد صوت واحد وامتناع 19 عن التصويت.

إن نواب المعارضة الذين انخفض عددهم في ثلاثة أيام من 36 إلى 20 اتفقوا على الامتناع، و بما أن أحمد بن بلة تقدم كمترشح وحيد ، فإن التصويت ضده يعني حرمان البلد من أي حكومة، لذا فإن الصوت الوحيد الذي كان ضده صوت حسين المهداوي جاء من مجرد سوء فهم وقدم أحمد بن بلة فريقه الحكومي.[2]

المطلب الثاني: نتائج الأزمة

استطاعت الجزائر أن تتجنب المواجهة المسلحة بين أطراف الخلاف، والتي تزيد في اتساع مخاطر وقوع حرب أهلية التي سينجر عنها احتمال تفتت التراب الوطني ين تلك الأطراف، وإن الإرادة الشعبية للمجتمع الجزائري التي تبلورت أثناء حرب التحرير كانت أقوى من جميع الطموحات السلطوية، فالجزائر التي كان تحت الاحتلال الفرنسي تحررت وصارت دولة مستقلة[3]، بالمقابل كسب أحمد بن بلة وحلفائة الجولة باعتبار بن بلة المترشح الوحيد وتحول جبهة التحرير إلى حزب وح يد ستقاد البلاد باسمه، وبقي خارج اللعبة كل من محمد بوضياف وحسين آيت أحمد.

أما الجناح العسكري الذي يمثله هواري بومدين، فكان يحمل مشروعاً بدأ التخطيط له منذ أن ترأس هذا الأخير هيئة الأركان العامة لجيش التحرير سنة 1959، بإعداد جيش قوي عدة وعتاداً وتنظيماً، تتوفر فيه مواصفات ومقاييس جيش الدول المعاصرة، والإشكالية التي طرحت بعد الاستقلال حين استطاع بومدين إصدار مرسوم بتغيير اسم جيش التحرير الوطني ALN إلى الجيش الوطني الشعبي ANP وإعادة هيكلته ، وأصبح لجيش الحدود المتكون في الحقيقة من جيش التحرير [4]، الذي أجبرته الظروف البقاء خارج الحدود ولم يتمكن من العودة إلى الداخل إلا عشية الاستقلال، وهو الأمر الذي لم يقبله قادة الولايات بالداخل ،

1- محمد عباس: خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر ، 2010، ص 176.

2- المرجع نفسه، ص 176.

3- بشير كاشه الفرجي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، 2007، ص 269.

4- محمد درواز: المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص. ص 456، 459.

واعتبروه أول خطوة نحو تهميشهم والاستغناء عن خدماتهم في جزائر ما بعد الاستقلال [1]، ولقد كان لهذه الأزمة سبب في التشرذم والانشقاق في صفوف القيادات وحتى جنود جيش التحرير، فقد كان له أثر في التغافل العفوي أو المقصود عن استمرارية التنافس الرئيسي بين فكرة التحرير الوطني والأيديولوجية الاستعمارية المؤدية إلى احتواء المكاسب السياسية التحريرية ، وإفراغها من مضامينها الاجتماعية والثقافية من جهة.[2]

ومن جهة ثانية فقد ترتب عن هذا التغافل السماح للاستعمار الجديد التكيّف مع مرحلة الاستقلال ، ويواصل البناء بعيدًا عن الأنظار ويعمل على تنفيذ مخططاته الاحتوائية في الخفاء، وبعد أن ساعد هذه الهوة في التسلل إلىصفوف جيش التحرير، واحتلال مواقع إستراتيجية في قطاعات حساسة مثل الإدارة والجيش خاصة[3]، استغل الاستعمار الفرنسي هذه الأوضاع إلى أبعد الحدود وانسحب حاملاً معه كل أرشيف الدولة من أوراق وحسابات مستفيدًا من عدم انتقال السلطة [4] الذي يمكننا القول عنه أنه انتقال غير طبيعي بسبب الخلافات التي لم تحل بالطرق التي ترضي كل الأطراف.

وعن اختلاف وجهات النظر في تشكيلة هيئة الأركان والسرعة في تسري ح أعضاء جيش التحرير دون تأمين مستقبلهم ، مما جعل قادة الولايات التدخل السريع لإيقاف هذا التهريج وإدماج بعض الإطارات في الحزب الواحد، محاولة الحفاظ على الخط العام للثورة التحريرية. [5]

إن الصراع على السلطة تجسد في أزمة صيف 1962، لمكان فيها من عنف وفوضى خاصة بعد تشكيل المكتب السياسي الذي ألهب الأهواء وأثار عاصفة الخصومات والمنافسات بين رفقاء السلاح، لأنه شكل بأكثرية أعضاء المجلس الوطني للثورة، ذلك يعني التخلي عن جماعة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، فتبدوا هذه الأخيرة وكأنها منقض يةِ الأجل بحكم انتهاء مهمتها ، ذلك أن أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى تشكيلها كان ضرورة تأمين آداة لمتفاوض مع فرنسا حول مسألة تقرير المصير، ولما كانت هذه المفاوضات قد تمت وحققت وقف إطلاق النار ، فلم يعد هناك معنى لوجودها.[6]

1- محمد درواز: المرجع السابق، ص 459.

2- عيسى الجرادي: الأحزاب السياسية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص. ص 13-14.

3- المرجع نفسه، ص. ص 13-14.

4- محمد عباس: المرجع السابق، ص 241.

5- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 320.

6- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 320.

هكذا بعد زهق أرواح الأبرياء وقف الشعب الجزائري الذي كان أكثر نضجاً بين الإخوة المتحاربين ، الذي خرج في مظاهرات حاملاً شعار: "سبع سنين بركات"، لتنتهي الأزمة بانتصار المكتب السياسي واستيلائه على السلطة بعدما خلفه من دمار للبلاد، وما أحدثه من فرقة وخلاف بين قيادات الثورة التحريرية.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع السياسية في الجزائر خلال صائفة 1962م، توصلنا إلى عدد من النتائج والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1/ تعود الجذور والخلفيات التاريخية لأ زمة صائفة 1962 إلى بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومؤتمر القاهرة أوت 1956، فقد حمل البيان تصور عام لطبيعة دولة ما بعد الاستقلال ، أما مؤتمر الصومام ورغم وتنظيمه الدقيق للثورة إلى أنه تسبب في ظهور صراع بين السياسيين والعسكريين في إطار مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، أما مؤتمر القاهرة ورغم أنه خرج بقرارات تتوافق مع مستوى هذه المرحلة خصوصًا قرار ن قل لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة إلى الخارج، مما سمح لها بالنشاط بأكثر فعالية، غير أن خلاله برزت بوضوح الخلافات بين قادة الثورة المشاركين فيه كان يشوبه جو من الحذر والخطورة وسلسلة الانتقادات التي كانت دارت بينهم كانتقادات عبان رمضان للعسكريين.

2/ عرفت الثورة مرحلة جديدة لها ، بعد مجيء شارل ديغول وقيادته لـلحكومة الخامسة ، الذي جاء بمجموعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للضغط على الثورة التحريرية، ثم طرحه لقضية حق تقرير المصير وطرحه لمسألة عدم وجود هيئة للتفاوض معها ومحاولته لمرواغة قادة الثورة بإدخال جهات أخرى، غير أن ذلك فتحت صفحة جديدة في مسار الثورة التحريرية، وما أفرزه من خلافات بين قادة الثورة حول الهيئة التي ستتفاوض وكيفية التفاوض.

3/ جرت العديد من ا لمفاوضات واللقاءات بين الحكوم ة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية ، كان خلالها المفاوضين الفرنسيين يناورون من أجل منح استقلال منقوص بالمقابل كان المفاوضين الجزائريين متيقظين لتلك المناورات، فـكانوا جد متمسكين بمبادئهم وعلى رأسها مسألة وحدة التراب الوطني . لتتوج هذه المفاوضات باتفاقيات إيفيان الثانية والإعلان عن وقف إطلاق النار في 19مارس 1962، لكن أحدثت تلك المفاوضات شرخًا بين قيادات الثورة خاصة بعد رفض هيئة الأركان لنتائج تلك المفاوضات والاتفاقيات واعتبرت أن المفاوضين باسم الحكومة المؤقتة قدوا تنازلات كثيرة لصالح الاستعمار الفرنسي.

4/ بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار مارس 1962، تولت الهيئة التنفيذية مهام تسيير الجزائر خلال المرحلة الانتقالية إلى غاية تنظيم استفتاء تقرير المصير، والتي يمكننا القول أنها حققت نج احًا مهماً في ذلك رغم بعض الاضطرابات والاختلافات بين الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الأركان. ولعل أهم هذه الاضطرابا ت ما

قامت به منظمة الجيش السري OAS التي كانت تهدف إلى قلب مجريات الأحداث خلال الفترة من 1961-1962 والمحافظة على "الجزائر فرنسية" وما أحدثته من شرخ في صفوف جيش التحرير الوطني، إلا أنها فشلت خاصة وأنها وقفت أمام معارضة ثلاثية متمثلة في جبهة التحرير الوطني العازمة على نيل الاستقلال مهما كان الثمن، والجمهورية الخامسة التي خضعت لهذا المسعى بشكل أو بآخر ، والرأي العام الفرنسي بشقيه؛ المناهض لفكرة "الجزائر الفرنسية" والمدافعين عنها.

5/ ومن خلال نتائج استفتاء تقرير المصير جويلية 1962، نلاحظ أن نسبة التصويت كانت مرتفعة جدًا ، ويعود ذلك إلى الظروف الحسنة التي تم فيها الاستفتاء، وهو إنجاز يحسب للهيئة التنفيذية المؤقتة وجبهة التحرير الوطني ، التي قامت بحملة تعبئة وتوعية في أوساط المواطنين لإنجاح هذه العملية . وقبول الأطراف السياسية والعسكرية لنتائجها رغم الخلاف الواقع بينهما.

6/ كما كان لمؤتمر طرابلس الذي شهد عدة اجتماعات عرفت باجتماع طرابلس الأول 1958- 1960، والثاني والثالث خلال سنة 1961، رغم أنها قد أعطت الشكل العام لدولة ما بعد الاستقلال واتخاذ الخط الاشتراكي لنظام دولة ما بعد الاستقلال وهو ابتعاد عن الخط الذي تصوره قادة الثورة خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وحتى مؤتمر القاهرة وهي دولة اشتراكية في إطار المبادئ الإسلامية وهذا عائد إلى اختلاف التوجهات الأيديولوجية لقادة الثورة التحريرية فمنهم من كان ينتمي إلى التيار الاستقلالي و آخرين للتيار الإصلاحي والليبرالي وآخرين لتيار الشيوعي، وقد طفت إلى العلن خلال هذه الاجتماعات الخلافات الشخصية بين قادة الثورة إلى السطح وتحولت إلى مشادات كلامية إلى درجة التجريح بعبارات غير لائقة، وكل هذا أدى إلى توسيع هوة الخلاف بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الأركان ومحاولات كل طرف كسب حلفاء لهم.

7/ كان عزل قيادة الأركان وتهميشها في اجتماع زمورة ، خطأ كبير ساهم في عرقلة الأهداف الحقيقة للثورة، ولانعقاده من أجل البحث عن حلول فورية ومستعجلة ، غير أنه فشل في ذلك بسبب رفض نتائجه من قبل بعض الولايات وإعلانها الصريح له ورفضها المشاركة فيه.

8/ كان لتصفية الحسابات الشخصية أثرًا بالغاً في نتائج هذا الخلاف ، فحدوث أزمة صائفة 1962م ترجع خلافاتها إلى عودة نقاشات مؤتمر الصومام 1956م وتنافس حول من يتولى الحكم.

من خلال هذا كله تأكد لنا، أن الأوضاع السياسية في الجزائر خلال صائفة 1962 إحدى المظاهر التي أدت إلى الابتعاد عن أهداف الثورة الحقيقية، والتي تم تسطيرها في بيان أول نوفمبر 1954م، فقد تعددت أسباب الصراع إلا أنه لا يمكن توجيه أصابع الاتهام إلى شخص أو مجموعة ، فإن الواقع يثبت أن نتائج ما حصل لم يكن لفائدة الشعب الجزائري الذي دفع الثمن باهضاً ، وإن ما حدث من إراقة لدماء الجزائريين

سنة 1962 لم يكن بسبب مسار المفاوضات التي كانت ضرورة حتمية والتي تذرعت به بعض الأطراف خاصة هيئة الأركان، بل أفرزه الاختلاف الأيديولوجي وتصوراتهم حول شكل دولة ما بعد الاستقلال، وليتمكن بعضهم من إشباع رغبته في السلطة لتمرير أجندته من خلال تحالفات ظرفية حتى يستطيع إزاحة خصومهم المنافسين لهم في الحكم.

الملاحق

الملاحق:

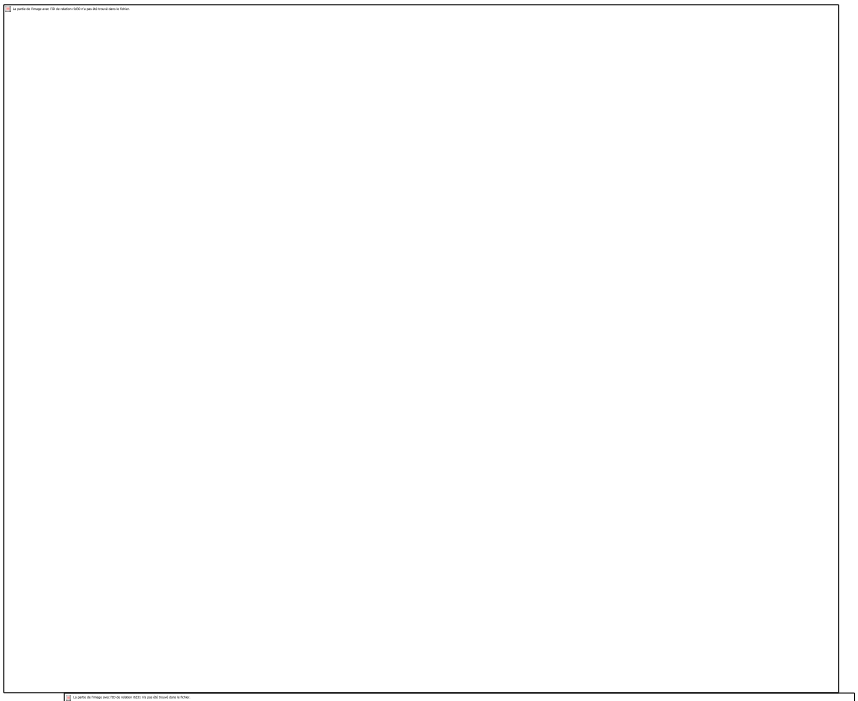

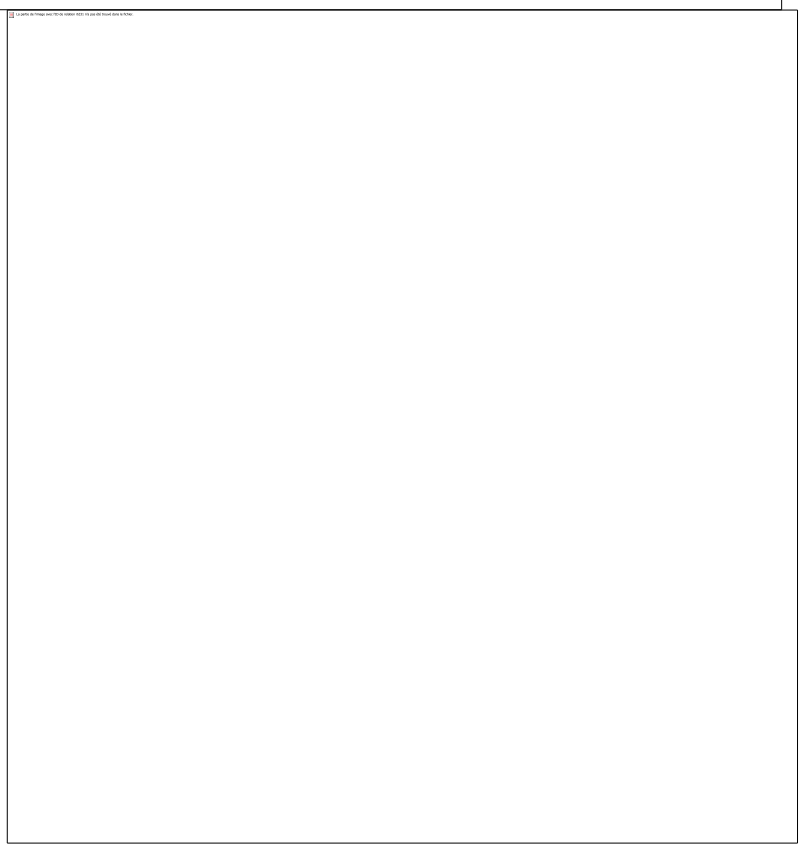

الملحق رقم(01): النص الكامل لاتفاقيات إيفيان، نقلا عن: بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير بالجزائر، المرجع السابق، ص 85-86.

الملحق رقم (02): صورة تذكارية للوفد الجزائري بإيفيان، نقلا عن: مقدم سيد أحمد: مرجع سابق، ص 276.

الملحق رقم(03): وثيقة الإدلاء بالرأي في استفتاء 01 جويلية 1962م، نقلا عن: مقدم سيد أحمد: مرجع سابق، ص 275.

الملحق رقم (04): صورة لاجتماع القادة لتسوية خلاف أزمة صيف 1962م بمدرسة زمورة، نقلا عن: بن سعدي سمير: "أزمة صائفة 1962م واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962م، مجلة البحوث التاريخية، مج5، العدد 2، .....

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

اولا: المصادر

- آمقران الحسيني عبد الحفيظ: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010م.
- بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979) ملامح الحياة ، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011م
- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان، الحزائر، 2008م
- بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زعدار محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م
- بوداود عمر: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الجزائرية، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م
- بورقعة لخضر: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000م
- بوميادة عمار: هواري بومدين وآخرون ماقاله واثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2008م
- توفيق المدني احمد: حياة كفاح، مج 03، ج03، دار البصائر، الجزائر، الجزائر، 2008م
- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، الجزائر، 1983م
- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م
- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م
- الزبيري محمد الطاهر: مذكرات اخر قادة الأوراس التارخيين1926-1962، منشورات، ANEP، 2008م
- عباس محمد: تشريح حرب طبعة خاصة بوزارة المجاهدين دار المسلك، الجزائر، 2020م
- عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962/1954، دار القصبة، الجزائر، د س.
- فارس عبد الرحمان: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، تر: مسعود الحاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2007م

- الكافي علي: مذكرات الرئيس علي الكافي من مناضل الي القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999م
- مالك رضا: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر: فارس عضوب، لبنان، 2003م
- هشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954م، دار الهومة، الجزائر، 2010
- Ben Youcef ben khedda: la crise de 1962 ،inprimerie d'ahlab ،Alger ،1997

ثانيا: المراجع

- أحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م مؤسسة أحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م
- أزغيدي محمد لحسن: سياسة ديغول إتجاه الثورة الجزائرية، جمعية التاريخ والآثار لمنطقة الأوراس، ع1994، 07م
- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962م
- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م
- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009م
- بن البشير العمامرة سعد: هواري بومدين القائد 1932-1978م، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر (د. س).
- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة طول نوفمبر 1954 ممعالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012م
- بن عبورة محمد: المنظمة السرية المسلحة O.A.S اضطرابات وهران(1961-1962م)، دار القدس العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م
- بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، تر: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية وبنهاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م
- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012م

- بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009م
- بوعزيز يحيى: رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن، دار البصائر، الجزائر، 2009م
- بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009م
- بومالي لحسن: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د، س).
- الجرادي عيسى: الأحزاب السياسية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007م
- جويبة عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة(1954-1958م)، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 1986م
- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م
- خالد نزار: يوميات العرب، تر: سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة: غازي بزو، منشورات ANEP ، دار الفارابي، بيروت، 2004م
- خليل مايسة حسين: قراءة في مفاوضات إيفيان، المسارات والنتائج، كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس للمركز الديمقراطي العربي، ماي 2022م
- خيضر إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962م، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006م
- درواز محمد: المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، دار الهومة، الجزائر، 2011م
- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، منشوراتإتحاد الكتاب العربي، ج 2، (د.ب)، 1994م
- زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا، المطبعة الرسمية، البساتين، الجزائر، 2010م
- زغيدي علي: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، النشر للمؤلف، الجزائر، 2006م
- زوزو عبد الحميد: محطات في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011م
- سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكل السلام 1954-1962م، دار المعرفة للنشر، 2009م

- سعيود أحمد: العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958مدار الشروق، 2008م
- سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م
- شريط لخضر: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2005م
- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003م
- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962م)، القافلة للنشر، الجزائر، 1997م
- طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م
- عباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر، الجزائر، 2009مخصوصات تاريخية، دار الهومة، الجزائر، 2010م
- عباس محمد: رواد الوطنية شهادات 22شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009م
- عباس محمد: فصول من ملحمة الجزائر، دار الهومةالجزائر، 2012م
- عباس محمد: في كواليس التاريخ، ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007م
- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م، دار غرناطة، الجزائر، 2009م
- فركوس صالح بن النبيلي: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
- فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س).
- فلوسي مسعود: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "إبنالنوي"(شهادات ومرافق من مسيرة الثورة في الولاية الأولى)، دار الهدى، الجزائر، 2003م
- قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2012م

- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991م
- قنان جمال: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 4، 1996م.
- كاشةالفرحي بشير: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، وزارة المجاهدين، 2007م
- لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني في ظل الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الهومة، الجزائر، 2015م.
- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000م
- لونيسي رابح: العقيد عميروش وعملية الرزق، دار الهدى، الجزائر، 2011م
- ليلى محمد كامل: المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م
- ماندوز أندري: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP الرويبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- مايكي محمد: شهادة ثائر من قلب الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010م
- المحامي زبيخة زيدان: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.
- محمد الدليلي عبر الرزاق: المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997م
- مسعود عثماني: الثورة الجزائرية التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012م
- معمري خالفة: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، (د.س).
- مقلاتي عبد الله: قاموس شهداء أبطال الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة، الجزائر، 2007م
- ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى، الجزائر، 2012م
- منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2013م
- ولد الحسن محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لا ننسى أحدمن المنظمة الخاصة 1947م إلى استقلال الجزائر 05جويلية 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م

ثالثا: المجلات

- التراث: مجلة تاريخية أثرية، جمعية التاريخ والتراث الأثري لمنطقة الأوراس، ع09، باتنة
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة، 2009م

رابعا: الملتقيات

- الواعي أحمد: مهام جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19مارس إلى 26سبتمبر1962م، ملتقى 28أكتوبر 1962م، باتنة،
- غروري الطاهر: وضعية الولاية الأولى ودورها عند إيقاف الحرب 19مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19مارس 1962، تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954م، 28أكتوبر1962م، باتنة.

خامسا: الرسائل الجامعية

- بوتدارة مباركة، تاونزي يمينة: أوضاع الجزائر بعد الاستقلال 1962-1965م، مذكرة نيل شهادة تخرج ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2016م
- بودبوز غاني: إشكالية الديمقراطية في الجزائر، وموقف النخبة السياسية منها دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م
- خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م
- ديلوح عبد الحميد: مظاهرات ديسمبر 1960م، وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961م، رسالة ماجستير محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، الجزائر، 2001-2002م

- شتواح حكيمة: الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962م، بحوث ودراسات.
- شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م.
- شلبي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2005-2006م.
- مصمودي بن عزة: إستراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1830-1962م، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م.
- مقدم سيد أحمد: المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962م أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017م.

سادساً: المقالات

- اسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبادئها، المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ع40، 10اكتوبر1958.
- امين العالم محمود: "حوا مفهوم الهوية"، مجلة العربي، العدد437، الكويت.افريل1995.
- بالفردي جمال: الجزائر عشية الاستقلال وازمة صيف 1962-الاطراف -المواقف-الافرازات، مجلة الاحياء، الجزائر، ع25، جوان، 2020.
- بالفردي جمال: علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الاخرى بالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، م.ج02، ع2، 2010.
- بليل محمد: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960- 1962 على ضوء وثائق ارشيفية، الحوار المتوسطي، م.ج9، ع 01، الجزائر، مارس 2018.
- بومالي لحسن: ادوات الدبلوماسية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، ع16، 2007.

- بيطام مصطفى: الحواجز المكهربة والاسلاك الشائكة والالغام، مجلة الذاكرة، ع 6، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر، 2000.
- حباسي شاوش: من وثائق الثورة الجزائرية، محاضرات جلسات اجتماع لجنة العشرى 11اوت الى6ديسمبر1959، القسم الثاني، مجلة الدراسات الانسانية، ع2، جامعة الجزائر، 2002.
- زديرة احمد: الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، ج 2، مجلة اول نوفمبر، اصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد175، 2011.
- شويحات مريم: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة 1960-1961، مجلة القضايا التاريخية، م.ج 01، 2016.
- غريس مبارك، نايت قاسي الياس: المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الارشيفية السويسرية، المجلة التاريخية، م.ج 05، ع 02، جامعة الجزائر، 2011.
- قريري سليمان، مزوزي ميادة: المجلس الوطني للثورة الجزائرية -مسار وتحديات 1962/1956، مجلة الاحياء، م.ج22، ع30، جانفي 2022.
- قواسمية عبد الكريم: اسس مبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر 1954، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، م.ج02، ع4، ديسمبر2016.
- لونيسي ابراهيم: مفهوم الديموقراطية في ادبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل عام 1954، ع 11، 2005.
- لونيسي رابح: بيان اول نوفمبر واسس الدولة الوطنية.الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر، ع 07، نوفمبر2002.
- مريم حيفر، السبتي غيلاني: "مشروع تقرير المصير سنة 1959م وموقف المستوطنين منه"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج10، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2019م، ص 641-679.
- هلايلي حنيفي: الجزائر ازمة صيف 1962وارهاصات اعادة بناء الدولة الحديثة العصور الحديثة، ع 11-12، 2013-2014.

- يخلف حاج عبد القادر: ابعاد بيان اول نوفمبر 1954 بين مرجعيات اعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجية المستقبل، المجلة الجزائرية للسياسة والامن، قسم التاريخ وعلوم الاثار -كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة وهران، م.ج 01، ع01، 2022م.

"كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955م إلى 1962م"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الرابط: https://www.cnerh-nov54.dz، 2023/06/01م.

الملخص :

تعتبر أزمة صائفة 1962 من المواضيع الحساسة في تاريخ الجزائر الذي كان يهدد وجود الدولة الجزائرية فقد بدأت اسبابها تطفو على السطح منذ الاعلان عن قرارات مؤتمر الصومام 1956 واستمر الوضع في التصاعد حتى السنوات الاخيرة للثورة . فقد كانت الثورة في مرحلتها الاخيرة تختنق بفعل اشتداد الازمات الداخلية وخاصة بعد تاسيس هيئة الاركان العامة للجيش في جانفي 1960والتي دخلت في صراع مع الحكومة المؤقتة ومازاد في حدة الصراع مسار المفاوضات وتوقيع وقت اطلاق النار والمرحلة الانتقالية حتى انفجر الوضع من خلال اجتماعات ومواجهة مسلحة والذي كان يعصف بالبلاد والتي كانت نتائجه تغلب هيئة الاركان وتعيين بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية وتنفرج الازمة.

Résumé :

La crise de l'été 1962 représente un sujet délicat dans l'histoire de l'Algérie, où l'existence même de l'État algérien était en péril. Ses origines remontent à l'annonce des résolutions du Congrès de la Soummam en 1956, et la situation s'est intensifiée au cours des dernières années de la révolution. À cette époque, la révolution était dans sa phase finale et faisait face à des tensions croissantes en raison de multiples crises internes. L'établissement de l'État-Major général de l'Armée en janvier 1960 a agi comme un catalyseur, entraînant des conflits avec le gouvernement provisoire et exacerbant les tensions.

Le conflit s'est encore intensifié en raison des négociations en cours, de la signature de l'accord de cessez-le-feu et de la période de transition politique. Finalement, la situation a explosé lors de réunions et de confrontations armées, qui ont eu des répercussions considérables sur le pays. Les résultats de ces événements ont largement favorisé l'État-Major, aboutissant à la désignation de Ben Bella en tant que président de la République algérienne et à une résolution progressive de la crise.